جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج

علم الاجتماع

للصف الرابع الأدبي

تنقيح
لجنة في وزارة التربية

الطبعة الرابعة عشرة / المنقحة

١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م

المشرف العلمي على الطبع

م.م. فرح فاروق سليمان

المشرف الفني على الطبع والتصميم

خليل محمد خليل





محتويات الكتاب

«للاطلاع فقط»

جاء في المادة (٢٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

«لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حقٌ في الضمان الاجتماعي، ومن حقه ان توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته لتتنامى شخصيته في حرية».

وجاء في المادة (١٤) من دستور جمهورية العراق

«العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الأقتصادي أو الاجتماعي».

عندما تكون للبيئة أولوية ... البيئة تدوم

مقدمة

يعد علم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية المهمة لأنه يعنى بالمجتمع ومؤسساته وطبيعة العلاقات الاجتماعية ونوع السلوك في مختلف جوانبه وبين جميع الفئات والجماعات الموجودة في المجتمع. فاذا كان هذا السلوك منحرفاً أو يتجه نحو إلحاق الضرر ببعض أفراد المجتمع أو بالقائمين عليه فأن ذلك يعني وجود مشاكل اجتماعية أياً كان نوعها، كالجريمة بمختلف اشكالها والطلاق والبطالة وغيرها من المشاكل. ومن وظائف علم الاجتماع والعلوم القريبة الصلة به القيام بدراسة المشاكل القائمة دراسة دقيقة وتقديم المقترحات لعلاجها من قبل المعنيين بالأمر أو المسؤولين عنه في محاولة للتخلص أو على الأقل للحد من الضرر الذي تلحقه تلك المشاكل بالمجتمع أو مؤسساته أو افراده.

ويمكن القول بأن الطالب في المرحلة الاعدادية الذي خصص له هذا الكتاب يمكن أن يستفيد من الموضوعات المطروحة فيه لما لها من أثر فاعل في إحاطته بماهية المجتمع ومؤسساته ووسائل الضبط الاجتماعي وغيرها.

وربما تكون الفائدة اكبر اذا قرر الالتحاق بقسم الاجتماع في كلية الآداب أو قسم الخدمة الاجتماعية في كلية التربية للبنات أو قسم الانثروبولوجيا في الجامعة المستنصرية لأن جميع مواضيعه توجد كدروس في الاقسام المذكورة اعلاه. وهو ايضاً اضافة جديدة لمعلومات الطالب في جوانب من حياته الاجتماعية ولها أهمية كبيرة.

وقد حاول المؤلفون أن يبسطوا مواضيع هذا الكتاب قدر الامكان. اما محتويات

هذا الكتاب الذي يتألف من ثمانية فصول تخص ظهور علم الاجتماع وتحديد المقصود به واهدافه وميادينه والنظرية والمنهج في علم الاجتماع وعلاقة علم الاجتماع بالفلسفة والعلوم الاجتماعية الأخرى.

كما استعرضنا مختلف المؤسسات الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعي. والمشكلات الاجتماعية والتغير الاجتماعي وتشخيص المجتمع العراقي بوجه عام.

نرجو أن يحقق هذا الكتاب الأهداف التي وضع من اجلها ليكون مثمراً ومفيداً للقراء عامة ولطلبة الرابع الادبي خاصة.

والله من وراء القصد ...

المؤلفون

الفصل الأول

علم الاجتماع مفهومه واهدافه وميادينه

ان حضارة الانسان والفكر البشري سبقت ظهور علم الاجتماع بآلاف السنين. والتراكم الذي حدث في المعلومات والمعرفة وظهور مختلف الآراء والافكار نتج عن تطور الحضارات ووجود المخترعات عبر العصور. وعليه فإن المفكرين الذين كتبوا حول الظواهر الطبيعية والاجتماعية والثقافية ظهروا في كل العصور التاريخية كما انهم انحدروا من خلفيات أو اصول متعددة شرقية أو غربية. وعلى الرغم من انهم كانوا يمارسون الاسلوب الفلسفي الذي جاء بعد الفكر اللاهوتي اي انهم اعتمدوا على التأمل العقلي واستطاعوا التنبؤ بكثير من المبادئ والاسس الفكرية والمعرفية وعلى التراث الفلسفي القديم (لحضارة وادي الرافدين ووادي النيل) والتراث العربي الإسلامي الذي أصبح فيما بعد أحدى الركائز والقواعد الجوهرية التي اعتمدت عليها النظريات المعاصرة.

علماً أن جميع العلوم كانت تحت لواء الفلسفة وقد انفصلت عنها العلوم الطبيعية ثم لحقتها العلوم الإنسانية ومنها علم الأجتماع.

أولاً: اسباب ظهور علم الاجتماع

أن من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور علم الأجتماع هي ما يأتي:

١- تطور البحوث والدراسات وظهور بعض المدارس الفكرية في أوربا بعد عصر النهضة والتحرر من الضغوط الدينية وخاصة تلك التي كانت بيد الكنيسة فقد ظهرت مثلاً، مدرسة العقد الاجتماعي وخاصة افكار (جان جاك روسو) كما ظهرت مدارس اخرى تتداخل فيها الفلسفة والاجتماع والسياسة.

٢- الآثار السلبية والمشاكل الكثيرة التي جاءت بها الثورة الصناعية خاصة فيما يتعلق بأحوال العمال والنساء و الاطفال.

٣- آثار الدمار والخراب التي ادت إليها الثورة الفرنسية والدعوة إلى ضرورة إعادة بناء فرنسا وإصلاح النظام وتحقيق الاستقرار في المجتمع وربما كان ذلك من بين أهم الأهداف التي كان يفكر بها (كونت) عندما دعى إلى ظهور علم الاجتماع.

ثانياً: مفهوم علم الاجتماع

يعرّف علم الاجتماع بتعاريف مختلفة حسب المدارس أو النظريات المتعددة التي تقوم بعرض وجهة نظرها في هذا المجال.

وربما اكثر التعاريف شمولاً وسهولة هو ذلك التعريف الذي يرى بأن علم الاجتماع هو علم (دراسة المجتمع) . ولكن (المجتمع) يحتاج إلى تعريف ومرةً اخرى لا يوجد اجماع حول تحديد المقصود بالمجتمع على الرغم من أن توفر بعض الاسس يمكن أن تُوجِد مثل هذا التعريف الذي يوجد عليه شبه اجماع أو اجماع إلى حد كبير بين اغلب الاتجاهات. على سبيل المثال وجود الأفراد والارض التي يسكن فيها هؤلاء الأفراد وثقافة معينة وغيرها من الاسس المهمة الاخرى.

وقد يعرّف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس (التفاعل الاجتماعي) أو (البناء الاجتماعي) أو (الفعل الاجتماعي).

ولكن نرى أن ابسط التعاريف هو ذلك التعريف الذي يحدد علم الاجتماع بأنه (العلم الذي يدرس العلاقات بين الافراد داخل المجتمع أو يدرس العلاقات الاجتماعية).

علم الأجتماع : هو العلم الذي يفهم ويفسر السلوك الأجتماعي.

علم الأجتماع : هو العلم الذي يهتم بدراسة شبكة العلاقات والتفاعلات الأجتماعية التي تقع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات على اختلاف انواعها وأغراضها.

ثالثاً: أهداف علم الاجتماع

أما أهم الأهداف التي يسعى اليها علم الاجتماع فيمكن أن توجز بالنقاط الآتية:

١- يحاول دراسة المجتمع أو البناء الاجتماعي وتحليل العناصر أو الأجزاء المكونة له والوظائف التي يقوم بها . فالبناء الاجتماعي يتكون من مؤسسات متعددة كالمؤسسة الاسرية (العائلية) والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ومن ضمنها المؤسسة الامنية كأجهزة الشرطة.

٢- يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ومؤسساته والتي تتخذ طابعاً ايجابياً يخدم بناء المجتمع واعماره أو أنها تتخذ طابعاً سلبياً ، كالانحراف عن السلوك الاعتيادي بجميع أنواعه الذي يضر بالمجتمع أو بعض مؤسساته وأفراده.

٣- يهدف علم الاجتماع إلى دراسة المشكلات الاجتماعية مثل الجنوح عند الاحداث والجريمة والادمان ... وغيرها من المشاكل. ويحاول بعد دراستها دراسة دقيقة تقديم المقترحات للحد منها أو القضاء عليها حسب الظروف القائمة في المجتمع.

٤- يدرس علم الاجتماع مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية منها كالقانون والشرطة والمحاكم، وغير الرسمية كالقيم والعادات والاعراف والدين وغيرها ومدى فاعليتها في ضبط سلوك الافراد والجماعات الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة وقوميات متباينة كالمسلمين والمسيحيين والعرب والاكراد والتركمان في العراق أو في أي جزء آخر من العالم.

رابعاً: ميادين علم الاجتماع

توجد ميادين وحقول دراسية متعددة يتفرع اليها علم الاجتماع كما هو الحال فـي بقية العلوم الاجتماعية أو الانسانية أو الطبيعية.

١- يدرس المجتمع أو البناء الأجتماعي وعناصره أو أجزائه الأساسية.

٢- يُخضع للدراسة التنظيمات والمؤسسات المختلفة في البناء الأجتماعي كالمؤسسات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية والدينية والتعليمية والأمنية.

٣- يلقي الضوء على ثقافة المجتمع بجانبيها المادي وغير المادي أو المعنوي (الروحي) كما يطلق عليه بعض الاختصاصيين. والجانب المادي يتضمن الأشياء الملموسة أو المحسوسة كالآلات والأدوات والأسلحة ... وغير ذلك.

أما الجانب غير المادي فيتكون من كل الأشياء غير الملموسة كالقيم والعادات والتقاليد والأفكار والفلسفات ... وغيرها من ظواهر غير محسوسة.

٤- يدرس علم الاجتماع أنواع المجتمعات، أو ظواهر محددة فيها سواء اكانت ريفية أم حضرية أو تلك التي تمر في مرحلة انتقالية بين التقليد والحداثة كما هو الحال في كثير من المجتمعات النامية ومن ضمنها المجتمع العراقي.

خامساً: فروع علم الاجتماع

١- علم الأجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع الصناعي: يتضمن قضايا المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع والمهن والحرف المختلفة التي توجد في المدينة وقيمة العمل البشري والصناعة في جميع أشكالها وما يرتبط بها من مؤسسات وأفراد.

٢- علم الأجتماع الديني: هو العلم الذي يهتم بدراسة أصل نشوء الدين وتفسيراته وظواهره وأصل الأعتقاد وفكرة الروح وظاهرتي الأحلام والموت، وجميع الممارسات والشعائر الدينية التي يقوم بها الافراد تجاه اشياء مقدسة. وطبيعة المعتقدات والممارسات التي توحد بينهم وتجعلهم كتلة متراصة.

٣- علم الأجتماع المعرفي وعلم الأجتماع الثقافي: ويهتم بدراسة العلوم وأصنافها

والتعلم وطرقه، والفكر الإنساني وأثره في المجتمع وصلته بسائر العلوم، ويدرس خصائص أهل العلم ومنزلتهم الأجتماعية وعلاقة العلم بازدهار المجتمع.

٤- علم الأجتماع السياسي: ويهتم بدراسة انظمة الحكم واشكالها والدول وطبيعة التفاعل الموضوعي والجدلي بين الدولة والمجتمع، والظروف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجرى الاحداث السياسية في البنية الاجتماعية.

٥- علم الأجتماع البدوي والريفي: ويهتم بدراسة المجتمعات البسيطة في نشاطها الاقتصادي وعلاقاتها الاجتماعية. كما أنه يدرس نشأة الارياف و نموها وازدهارها واضمحلالها وتدهور أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

٦- علم الأجتماع الحضري: وهو العلم الذي يدرس حياة المدينة بما فيها تحليل المدينة كظاهرة اجتماعية مستقلة مع دراسة المشكلات الاجتماعية والحضارية والاقليمية التي تجابهها.

٧- علم الأجتماع التربوي أو التعليمي: وهو العلم الذي يهتم بدراسة وتحليل المؤسسات والمنظمات التربوية في المجتمع، كما يهتم بدراسة العلاقات الوظيفية بين التربية ومؤسسات المجتمع الاخرى، كما يهتم بدراسة موضوع اختيار الطلبة للدخول إلى المدارس والكليات.

اسئلة الفصل الأول

س١- أشرح اسباب ظهور علم الأجتماع مع اعطاء مثل لكل سبب ؟

س٢- عُرف علم الاجتماع بتعاريف مختلفة ماهو برأيك أشمل وأوسع تعريفاً له ؟ مدعماً رأيك بالامثلة .

س٣- ما أهم أهداف علم الاجتماع ؟

س٤- أشرح وبشكل موجز اهم ميادين علم الاجتماع .

الفصل الثاني

النظرية والمنهج في علم الاجتماع

أولاً : النظرية في علم الاجتماع

توجد عدة نظريات في العلم الواحد خاصة في العلوم التي لم يحصل فيها اجماع في الآراء والافكار المطروحة حول المواضيع أو الظواهر التي نقوم بدراستها . وينطبق هذا القول على العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاجتماع . وعليه فإن علم الاجتماع له نظرياته أو مدارسه أو اتجاهاته التي يفسر بها الظواهر المختلفة التي تقع ضمن مجال تخصصه ، كما يحلل الاسباب والظروف التي ادت اليها .

هذه النظريات لم تكن موجودة في الفترة التي سبقت ظهور التفكير العلمي كالتفكير الاسطوري أو اللاهوتي أو الفلسفي القديم .

توجد عدة أسس للطريقة العلمية التي تدرس فيها الظواهر المختلفة أبرزها الملاحظة والتجربة وربط حدوث الظواهر بالأسباب المؤدية اليها وتقسيم هذه الأسباب إلى عوامل يطلق عليها (مستقلة) وهي (الأسباب) وعوامل اخرى يطلق عليها (معتمدة) وهي (النتائج) والأخيرة هي الظواهر الخاضعة للبحث لأنها تعتمد في وقوعها على العوامل المستقلة أو (الاسباب) .

ولا يمكن حدوث النتائج قبل وقوع الاسباب التي أدت اليها . ومع ذلك فإن الظاهرة الواحدة لا يمكن أن تُفسر بسبب واحد . وهي اكثر تعقيداً من ذلك وتشترك في وقوع الظاهرة أو الحدث ، اياً كان ، عدة عوامل أو متغيرات مستقلة وخاصة في المجتمع المعقد الحديث أو المعاصر ، هذه العوامل المعتمدة والمستقلة تتبادل التأثير والتأثر حسب الظروف الزمانية والمكانية .

لابد من القاء نظرة موجزة إلى طبيعة التفكير الذي كان سائداً قبل ظهور المنهج العلمي الذي يرتبط به بدرجة كبيرة ظهور النظريات ولو أن الافكار التي سبقت

ظهور التفكير العلمي كان لها دور مهم في بروزه. وسنشرح هذه الانواع المختلفة من التفكير بصورة موجزة.

١- التفكير البدائي البسيط

التفكير في البداية كان بسيطاً اي في مرحلة ظهور الانسان القديم ويعتمد بدرجة كبيرة على تجارب الانسان والظروف، وبخاصة الطبيعية التي يمر بها. وكان من الصعوبة عليه أن يميز بين الأشياء الحية والاشياء الجامدة . وكانت الظواهر التي تحدث في الحياة، كالموت على سبيل المثال، تفسر بان يتم ارجاعها لقوى مجهولة أو غيبية وبعد ذلك إلى ظواهر الطبيعة.

واذا رجعنا إلى الانسان عند ظهوره على وجه الارض وفي فترة لاحقة وعندما اصبح يخاف من قوى الطبيعة كان ينسب اليها ما يجري في الحياة. وقد حاول استرضائها وقام بتقديم القرابين.

ويظهر أن مرحلة الصيد والزراعة البدائية الأولى ربما ادت إلى عبادة الحيوان أو النبات أو الاثنين معاً. وهكذا نلاحظ أن الانسان في البداية عبد النجوم والكواكب واصبح كل منها يمثل إله يحاول أن يتقرب اليه ويكسب رضاه. وبعد ذلك ساد الايمان بأنه توجد قوى ليست داخل الطبيعة وانما تقع خارجها هي المسؤولة عن كل ما يحدث للإنسان.

٢- التفكير الديني

وفي مرحلة التفسير الديني التي تقوم على اساس الدين الموحى به من الله سبحانه وتعالى ظهر الايمان بإله واحد هو الله سبحانه وتعالى الذي أوجد الطبيعة والانسان. على سبيل المثال كان العرب قبل الاسلام يعبدون الأوثان والاصنام ويتخذونها آلهة لهم قبل ظهور النبي محمد (صلّ الله عليه وآله وسلم). وظهور الإله الواحد كان في الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والاسلام. أن التفكير العلمي جاء متأخراً في تفسير ظواهر الكون والمجتمع.

ولكن هذا القول لا يعني إن المراحل التي تم استعراضها وجدت بهذه الصورة في كل المجتمعات لأن التفكير الاسطوري والايمان بالخرافات لايزال قائماً في بعض المجتمعات. فتوجد على سبيل المثال، فئة من الناس الذين لايرون أن عمل الطبيب هو الذي يؤدي إلى شفاء المريض، وانما يؤمنون بوسائل واساليب اخرى متعددة يرون انها تؤدي إلى شفاء المرضى.

٣- التفكير العلمي

وفي مرحلة التفكير العلمي يخضع كل شيء إلى التجربة والملاحظة وغيرها من الوسائل للتثبت من اسباب حدوثها على اساس واقعي ولا علاقة له بالتأمل أو الغيب أو السحر أو الشعوذة.

في هذه الاجواء تبلورت النظريات في العلوم المختلفة بدءاً بالعلوم الطبيعية. فأن التفكير العلمي لم يظهر إلا بعد فترة طويلة من تراكم الخبرات والمعلومات السابقة له والتي تؤدي دوراً مهماً في التمهيد لظهوره.

والنظرية تتكون من عدد من المفاهيم و الفرضيات التي تم التأكد من صدقها أو صحتها بالطريقة العلمية، والاسس التي تعتمد عليها والمناهج والطرق العلمية التي تتبعها.

شروط النظرية العلمية

ان ابرز الشروط التي يجب أن تتوفر في النظرية العلمية يمكن إيجازها بالجوانب الآتية:

١- المفاهيم والافكار والآراء التي تقوم عليها النظرية يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة وخالية من التناقض.

٢- وضوح الافكار والآراء التي تطرحها النظرية وقدرتها على تفسير الظواهر التي تهتم بدراستها وتحليلها.

٣- أن تكون النظرية منبثقة من الواقع الاجتماعي ولا تعتمد على أفكار لاهوتية أو فلسفية لا يمكن التأكد من صدقها أو صحتها بوساطة الوسائل العلمية التجريبية.

٤- النظريات ينبغي أن تكون نسبية وليست مطلقة أي انها قابلة للتعديل أو التبديل كلا أو جزءاً نظراً لتغير الظروف والاحوال في المجتمعات المختلفة.

٥- تتبلور النظرية بعد فترة زمنية قد تطول أو تقصر وينبغي التوصل إلى نتائج متطابقة أو متشابهة اذا تكرر تطبيقها في أماكن ومجتمعات متعددة.

وفي هذا الإطار لا بد أن نذكر أهم منظري ومؤسسي علم الأجتماع.

أولاً : أبن خلدون



ولد ابن خلدون في تونس سنة (١٣٣٢م) (٧٣٢هـ) وتوفي في القاهرة سنة (١٤٠٦م) (٨٠٨هـ). وهو في الاصل يرجع إلى قبيلة في حضرموت. وكان نشاطه متعدد الجوانب ويشبه في ذلك أغلب معاصريه من المفكرين في التراث العربي الاسلامي الذين كتبوا في اكثر من حقل من حقول المعرفة ويدعون (الموسوعيين) لكثرة جوانب المعرفة التي كتبوا فيها. وشمل نشاطه على سبيل المثال لا الحصر، ميادين السياسة والادارة والخطابة والقضاء وطلب العلم والبحث والتدريس والتأليف. كما

انه وصل إلى أعلى مناصب السلطة أو الحكم في عهود ملوك وامراء عديدين في اكثر من إمارة أو دولة. ولكنه تعرض إلى نكبات عديدة ابرزها موت والده وأغلب أفراد أسرته بالطاعون ولم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة. وقد أتبع طريقة والده وأجداده، وكان يهتم بالسياسة تارة وبالعلم تارة أخرى. ولكنه في نهاية المطاف اعتزل السياسة لأنه فشل في ايجاد الامارة الخاصة به التي كان يطمح اليها. وفي تلك الفترة التي ترك فيها السياسة كتب مقدمته الموصوفة «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر». ولم يستغرق في كتابتها أكثر من خمسة أشهر.

ومن الجدير بالذكر إن معظم المختصين العرب وبعض علماء الغرب اكدوا على أن ابن خلدون هو المؤسس الحقيقي لعلم الأجتماع والذي دعاه في مقدمته «علم العمران أو علم الأجتماع الإنساني».

إسهاماته الفكرية:

١- يعد ابن خلدون بالنسبة لأغلب المتخصصين العرب، أن لم نقل جميعهم، هو المؤسس الفعلي لما اطلق عليه (أوكست كونت) بـ(علم الاجتماع). فهو قد سبق العالم الفرنسي (كونت) بأكثر من خمسة قرون في بعض الافكار والآراء عن المجتمع والحضارة وكثير من حقول علم الاجتماع التي ظهرت بعد ذلك.

٢- كان أول المنادين باستقلالية ما اطلق عليه (علم العمران) لأن له موضوعه ومنهجه واسلوبه.

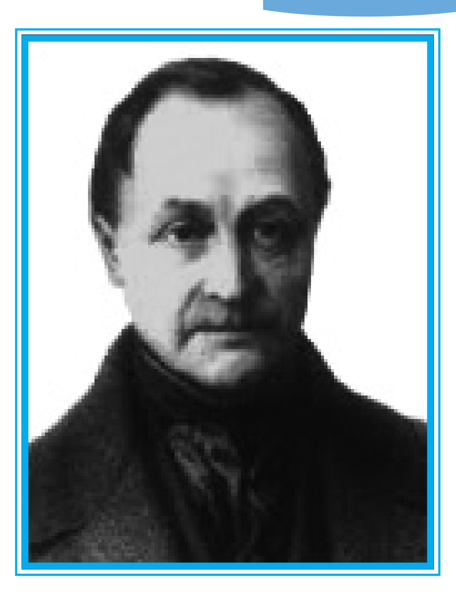
٣- لم يتكلم عن جمهورية فاضلة أو مثالية أو مدينة فاضلة في الخيال كما فعل أفلاطون وأبن سينا بل تكلم عن مجتمع قائم وهو المجتمع الذي عاش فيه واكتسب خبراته وتجاربه منه ومن غيره من المجتمعات التي زارها وعرف ظروفها.

٤- يرى بعض المتخصصين العرب في علم الاجتماع، وعلى رأسهم الدكتور علي الوردي بأننا يمكن أن نستفيد من بعض الافكار التي طرحها ابن خلدون في الوقت

الحاضر. على سبيل المثال النزاعات والصراعات التي كانت قائمة بين الامراء أو الملوك أو النظم الحاكمة في وقته التي يمكن أن تجد لها مثيلاً في النزاعات والصراعات سواء أَكانت ظاهرة أم خفية.

٥- اعتراض ابن خلدون على الطريقة التي كانت تكتب فيها الأحداث التاريخية التي كان يسودها السرد وينقصها التحليل. اي ضرورة أرجاع الأحداث إلى أسبابها والظروف المؤدية اليها . كما أن الأحداث التي كانت تروى لم تكن جميعها ، كما يرى ابن خلدون ، قد حدثت. فبعضها حدث وبعضها لم يحدث والبعض الآخر حتى وأن حدث فأنه لم يذكر بصورة موضوعية بل متحيزة . وذكر عدة اسباب تؤدي إلى تحيز المؤرخ منها عدم معرفته بطبيعة الأحداث أو الظواهر ومسبباتها وبعضها تعود إلى تحيزه أو تعصبه.

ثانياً: أوكست كونت



هو عالم أجتماع فرنسي ولد في مدينة مونبلية بفرنسا عام ١٧٩٨م وتوفي عام ١٨٥٧م، كان له الفضل في الدعوة إلى قيام علم سماه (علم الاجتماع) وكان يرى أن الهدف الاساس لوجود هذا العلم هو أعادة بناء المجتمع الفرنسي وأصلاحه بعدما

دمرته الثورة الفرنسية التي كان من أشد أعدائها . وكان يعتقد بأن علم الاجتماع ينبغي أن يقوم بدراسة موضوعين أساسيين هما : السكون الاجتماعي والحراك الاجتماعي أو بمعنى آخر دراسة الثبات والحركة في المجتمع . واعتقد أن النظام هو الاساس في السكون الاجتماعي أما الموضوع الاساس الثاني وهو الحركة أو الديناميكية في المجتمع فتقوم على أساس دراسة التقدم أو التطور وطرحها في قانون المراحل الثلاث :

المرحلة الأولى: سماها (اللاهوتية) وهي التي تتمثل بعبادة الآلهة سواء اتخذت شكل جماد أو حيوان أو نبات أو ظواهر طبيعية .

المرحلة الثانية: هي الفلسفية أو الميتافيزيقية (أي ما وراء الطبيعة) . وفي هذه المرحلة تعددت الاجتهادات وكثرت وجهات النظر المتضاربة .

المرحلة الثالثة: هي المرحلة العلمية التي أطلق عليها (كونت) بالمرحلة (الوصفية) والتي تقوم على الملاحظة والتجربة .

ووضع تقسيماً هرمياً أو عمودياً للعلوم واعتقد أن الظواهر أو الأحداث التي تدرسها العلوم التي ظهرت في البداية اقل تعقيداً من تلك الظواهر التي تدرسها العلوم التي برزت بصورة متأخرة . وعليه فأنه يرى أن الظواهر التي يدرسها علم الاجتماع هي الاكثر تعقيداً لانه ظهر متأخراً . ومع ذلك لم تكن للآراء التي طرحها اهمية كبيرة في المجتمع الأوربي ليس فقط لانه كان خيالياً اعتمد على التأمل العقلي في آرائه بل ايضاً لأنه انتقد المجتمع الأوربي ونادى بضرورة أدخال الاصلاحات فيه . ولا تؤخذ كثير من آرائه بصورة جادة في الوقت الحاضر .

إن بعض آراء (أوكست كونت) كان قد دعى اليها ابن خلدون قبله بأكثر من خمسة قرون . ولا نعرف بصورة مؤكدة فيما اذا كان (أوكست كونت) قد قرأ مقدمة أبن خلدون التي كانت مترجمة إلى الفرنسية في زمانه لأنه لم يذكر ذلك في كتاباته .

ثالثاً: ماكس فايبر

هو عالم اجتماع الماني ولد في مدينة ارفورت عام ١٨٦٤م وتوفي عام ١٩٢٠م. كتب في مجالات عديدة وتوفي في عمر مبكر وهو لم يتجاوز السادسة والخمسين من العمر. سنلقي الضوء على أهم كتاباته في ثلاث حقول اساسية هي تحليله للفعل الاجتماعي وانواع السلطة واهمية الدين في الظاهرة الاجتماعية خاصة في تطور النظام الرأسمالي.



١ - تحليل الفعل الاجتماعي :

ويطلق البعض على الفعل الاجتماعي مصطلحاً آخر هو السلوك الاجتماعي ويرى ان الفعل الاجتماعي ينبغي ان يكون وحدة التحليل الاساسية في علم الاجتماع. وتنعكس أهمية الفعل الاجتماعي بالمعنى الذي يعطى له من قبل الاشخاص المتفاعلين والذين يشكلون علاقات اجتماعية فيما بينهم. وعليه فالمعنى هو الشيء المهم في سلوك الانسان داخل المجتمع اي المعنى الذي يعطيه الاشخاص للأفراد المتفاعلين.

وهذا القول يعني بوجه عام ان الباحث عند دراسته للحقائق او الظواهر الاجتماعية يجب ان يعرف القيم والاهداف والآمال الخاصة بالكائنات البشرية المتفاعلة والتي توجد علاقات فيما بينها في وضعية معينة اثناء عملية التفاعل.

ولكن كيف نفهم المعنى في الفعل أو السلوك الاجتماعي؟

ان فهم المعنى في الفعل الاجتماعي يحدث بطريقتين :

الاولى عن طريق الملاحظة اي اننا نلاحظ سلوك معين يقوم به شخص ونعرف ان هذا الشخص في وضعية اعتيادية او غير اعتيادية اي غاضباً او منفعلاً .

اما الطريقة الثانية فتحدد بمعرفة دوافع الفعل الذي نقوم به. ولكن المشكلة هي: توجد انواع اخرى من الافعال لايمكن ان يُحدد معناها بتلك الطريقتين. فهناك مثلاً افعال نقوم بها وتتكرر بحكم العادة أو التقليد. كما ان هناك افعال نقوم بها بحكم العاطفة. وليس بالضرورة في هذه الانواع الاخيرة فهم المعنى او الدوافع بصورة عقلانية لأنها لا تخضع للمنطق كما اراد لها فايبر ان تكون في تحليله . فمعرفة المعاني المختلفة للسلوك قد تكون أحد الأسباب المؤدية اليه وليس السبب الرئيسي له دائماً وابداً. وباختصار توجد انواع من السلوك أو الافعال نقوم بها من دون التفكير المسبق بالمعنى او وضوح الدوافع المؤدية اليها لأنها لا تخضع للعقل او المنطق.

٢ - انواع السلطة:

يرى فايبر ظهور ثلاث انواع من السلطة في المجتمع البشري وهي :-

أ - (الكارزمية) أو (القوى الملهمة) التي يتمتع بها بعض الزعماء او القادة (على سبيل المثال لاالحصر غاندي ونهرو في الهند وعبد الناصر في مصر وتيتو في يوغوسلافيا سابقاً وماوتسي تونغ في الصين).

ب - السلطة التقليدية.

جـ - السلطة العقلانية.

ومعظم التبدل او التغير الذي يحدث في المجتمعات البشرية ماهو الا نتيجة الصراع بين الاتجاه التقليدي اللاعقلاني والاتجاه العقلاني لان (الكارزما) او السلطة التي تعتمد على خصائص او صفات بعض الزعماء او القادة تتحول الى شكل تقليدي مرة وعقلاني مرة اخرى. فالنوع الاول للسلطة اي الكارزمية يوجد لان الحاكم او القائد يتصف بصفات غير اعتيادية. أما في السلطة التقليدية فيكون القائد او الزعيم ملتزماً بالاعراف والتقاليد أما الشكل الأخير فأن ممارسة السلطة تخضع الى نظام من القواعـد والتشريعـات والقوانين. ولكن لا يمكن ان توجد هذه الانواع بصورة مطلقة

أو تامة في اي نوع من المجتمعات وربما يكون احدها هو الغالب في مجتمع ما بينما يكون النوع الآخر من السلطة هو السائد في مجتمع آخـر . اي ان هـذه الانـواع قـد توجـد جميعـها فـي مجتمع معين. على سبيل المثال لا الحصر .

ان السلطة العقلانية توجد في المجتمعات المتقدمة بينما توجد السلطة الكارزمية أو التقليدية في المجتمعات النامية . ولكن هذا القول لا يعني عدم وجود الايمان بسلطة تقليدية او كارزمية في المجتمعات المتقدمة . ولكن يمكن القول ان سيطرتها او القوة التي تتمتع بها تنطبق على القلة وليس الكثرة . والشيء نفسه يمكن ان يقال عن المجتمعات النامية الذي اخذت التشريعات والقوانين تحل محل التقاليد فيها . ومع ذلك فتوجد كثير من الفئات أو الجماعات لا تزال تخضع للسلطة التقليدية أو الاعراف . وهذا واضح ، على سبيل المثال اذا قارنا بوجه عام بين المناطق الحضرية أو المدن والمناطق الريفية في المجتمعات النامية . ويمكن ان ينطبق ذلك على المجتمعات البشرية او على اي مجتمع معين في انتقاله من نوع الى آخر من السلطة حسب ظروف الزمان والمكان والمرحلة التطورية والثقافية التي يوجد عليها .

ثانياً : المنهج في علم الاجتماع

المنهج هو طريقة البحث التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها والاستفادة منها في الدراسة العملية التي يزمع إجراءها .

كما يعرف المنهج بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الافكار العديدة أما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها ، وأما من أجل البرهنة عليها .

ان أهم المناهج المستخدمة في البحث الاجتماعي والتي يستخدمها هذا العلم يمكن أن تتوضح في النقاط الآتية :

١ - المنهج التجريبي

وهو في الغالب اكثر استخداماً في دراسة الظواهر الطبيعية لأن اغلبها يكون المجال فيه مفتوحاً للتحكم والسيطرة والضبط في دراسة الظاهرة . على سبيل المثال ، عندما يدخل الكيمياوي إلى المختبر ، فإنه عندما يضيف الأوكسجين إلى الهيدروجين

فالنتيجة هي الماء. (أوكسجين + هيدروجين = ماء)، ولا يمكن أن تكون غير ذلك، إذا كان فعلاً لم يخطئ في التجربة أو في المادتين (الأوكسجين والهيدروجين). كما اننا لا نستطيع أن نجادل بأن (١+١=٢) فهذه حقيقة ثابتة.

ولكن السؤال هو: هل بالامكان تطبيق ذلك في دراسة ظواهر العلوم الاجتماعية أو السلوكية أي التي تدرس سلوك الانسان من كل جوانبه؟

الجواب هو عدم امكانية تطبيق ذلك بنفس الدقة التي تحدث في بعض العلوم الطبيعية. فالباحث الاجتماعي مثلاً لا يستطيع أن يقول أو يضع معادلة لحدوث اية ظاهرة أو مشكلة.

فهل يمكن القول على سبيل المثال أن (الفقر) يؤدي إلى الجريمة؟

ليس بالامكان جعل ذلك حقيقة ثابتة لأن (الجريمة) لها اسباب متعددة وقد يكون الفقر أحد اسبابها. وربما لا يكون في حالات كثيرة لأن ليس كل فقير هو مجرم أو منحرف.

وعليه فأن بعض علماء الاجتماع يرون صعوبة وحتى استحالة استخدام المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية لصعوبة الدقة والتحكم والسيطرة على الظاهرة الخاضعة للبحث كما هو الحال في العلوم الطبيعية.

٢- المنهج التاريخي

هو المنهج القائم على الفكرة التي ترى أن فهم الماضي يؤدي دوراً كبيراً في فهم الحاضر كما أن معرفة الحاضر يمكن أن تفيد في دراسة أو التنبؤ بالمستقبل. وعليه فان دراسة أي وحدة اجتماعية أو موسسة أو ظاهرة أو مشكلة كالعائلة أو العلاقات داخلها أو جماعة اللعب أو السرقة أو جنوح الأحداث لا يمكن فهمها الا بالرجوع إلى الماضي. فالفرد على سبيل المثال، في وضعه الحاضر أو شخصيته لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى طبيعة العلاقات داخل الاسرة بوصفه عضواً فيها والعلاقة بين الأبوين وطبيعة التنشئة التى تربى عليها ، فهل هي متسيبة ام متسلطة؟

ويعد ابن خلدون أول من نادى إلى تطبيق المنهج التاريخي في دراسة الاحداث التاريخية ومعرفة العلل أو الأسباب المتعددة لوقوع الاحداث والظواهر الاجتماعية.

فإن عدم معرفة الباحث بطبيعة الأحداث، يضاف اليه ميول الباحث وانتماؤه إلى مذهب أو طائفة وميول واهواء الرواة الذين ينقل عنهم كل ذلك يؤدي إلى الوقوع في الخطأ أو حتى تشويه الحدث التاريخي.

٣- المنهج المقارن

يعني هذا المنهج بالمقارنة بين الظواهر الاجتماعية أو ظاهرة اجتماعية في فترات زمنية مختلفة في المجتمع الواحد أو في عدة مجتمعات لمحاولة إيجاد التشابهات والاختلافات وطبيعة الأسباب أو العوامل التي أدت إلى ذلك.

فلو اخذنا مثلاً، الكيفية التي يتم بها (الزواج) كظاهرة موجودة في كل المجتمعات فيمكن أن نقارن وضعه اي الزواج، قبل ربع أو نصف قرن أو اقل أو اكثر حسب اهداف البحث والتغير الذي طرأ على الطريقة التي يتم بها في مجتمع ما أو في عدة مجتمعات. وتتباين المجتمعات في طريقة الزواج حسب الثقافة السائدة فيها أو ربما حسب الثقافات الفرعية على أساس الدين أو القومية أو أي اساس آخر.

اي بمعنى آخر نقارن فترة زمنية معينة بفترة لاحقة لنرى مدى التغير الحاصل عن طريق المقارنة سواء داخل مجتمع محدد أو بين مجتمعات متعددة.

٤- المسح الميداني

المسح بمناهج البحث الاجتماعي يكون على نوعين فأما أن يكون شاملاً، كتعداد السكان الذي يجري كل عشر سنوات أو اكثر ولأهداف متعددة. أو يكون المسح بطريقة العينة . واغلب البحوث في علم الاجتماع المعاصر تجري بطريقة المسح بالعينة لأن المسح الشامل يعني دراسة كل افراد المجتمع واسرهم ولأغراض شتى، ولذلك فأنه يتطلب الكثير من المال والجهد والوقت. والدراسة عن طريق العينة ينبغي أن تأخذ بالحسبان عدة امور أهمها أن تكون العينة المختارة من مجتمع البحث (عينة ممثلة) اي

انها تحتوي على جميع الخصائص التي يتضمنها مجتمع الدراسة الذي أخذت منه.

٥- دراسة الحالة

يقصد بهذه الطريقة جمع البيانات أو المعلومات المتعلقة بوحدة معينة خاضعة للدراسة سواء اكانت تلك الوحدة فرداً أو أسرة أو مجتمعاً محلياً كالقرية مثلاً . أي أن الوحدة قد تكون صغيرة أو كبيرة كما انها قد تكون جزء من الحالة الخاضعة للدراسة كالفرد داخل الاسرة أو حالة قائمة بذاتها كألاسرة نفسها اذا كانت هذه الوحدة المعنية بالبحث. والاعتماد على دراسة الحالة ينبغي أن يأخذ بالحسبان معرفة جميع الظروف والعوامل المؤثرة في الحالة أو الحالات الخاضعة للدراسة.

وتتم المقارنة بين مختلف الحالات لمعرفة التشابهات أو الاختلافات بين الحالات والأسباب المؤدية اليها. وغالباً ما تقود التشابهات بين مختلف الحالات إلى وضع التعميمات اي الانتقال من الحالة أو الحالات المبحوثة إلى مجموع المجتمع أو الوحدة الاجتماعية أو الجماعة التي اخذت منها هذه الحالات. وربما اكبر مشكلة يواجهها الباحث بهذه الطريقة هو أنه لسبب أو لآخر، لا يعطى الاعداد الكافية من الحالات لكي يدرسها ويتوصل إلى نتائج دقيقة حولها وبذلك لا يستطيع أن يعمم على مجموع الحالات الأخرى التي لم تخضع للدراسة .

وسائل جمع المعلومات

ان الدراسة العلمية لأية ظاهرة أو موضوع لا تكتفي بمجرد الاعتماد على منهج أو اكثر من المناهج أو الطرائق المذكورة سابقاً بل لا بد أن تستعين بأداة أو اكثر من ادوات جمع البيانات وهي:

١ – المقابلة

٢ – الاستبيان

٣ – الملاحظة

٤ – السجلات والوثائق

١ ـ المقابلة

تعرف المقابلة في البحث الاجتماعي بأنها المواجهة بين الباحث أو مساعديه والمبحوث لغرض الحصول على معلومات يعتبرها الباحث مهمة لغرض انجاز البحث واكبر نجاح يمكن أن يحققه الباحث عندما يحصل على معلومات صادقة من المبحوث.

أ- شروط المقابلة الناجحة

لكي تنجح المقابلة ويستطيع الباحث الحصول على معلومات صادقة توضع كثير من الشروط أهمها ما يأتي:

١- وجود باحث متدرب تدريباً جيداً وتوافر المعلومات التي يريدها عن المبحوث لان الاخير ربما لا يتذكرها.

٢- فهم المبحوث لما يطلب منه من قبل الباحث في اعطاء المعلومات.

٣- وجود الدافع (أو الدوافع) لدى المبحوث.

٤- سهولة الاتصال بين الباحث والمبحوث وهذا الشرط يتعلق باللغة أو اللهجة بالاضافة إلى الفجوة الثقافية التي قد تفصل بين الإثنين وتكون معوقاً في الحصول على المعلومات.

ب- مزايا وعيوب المقابلة

كل أداة من ادوات جمع المعلومات لها مزايا وعيوب. وسنستعرض ذلك بنقاط أهمها:

مزايا المقابلة

١- تطبق المقابلة على جميع افراد المجتمع على اختلاف مستوى تعليمهم أو ثقافتهم ولا يشترط بهم معرفة القراءة والكتابة لأن الباحث هو الذي يقوم بطرح الاسئلة ويدون الاجابة وأقناع المبحوث باهمية البحث وفائدته للمجتمع.

٢- تتميز بالمرونة لوجود امكانية التكرار واعادة صياغة الأسئلة لكي تكون مفهومة لدى المبحوثين. فيستطيع الباحث مثلاً، أن يشرح الاسئلة الغامضة ويوضح معاني الكلمات أو العبارات غير المفهومة.

٣- ربما توجد فرصة للتحقق من صدق المعلومات إلى حد ما لأن القائم بالمقابلة يلاحظ

ليس فقط ما يقوله المبحوث بل ينظر إلى طريقة كلامه وتعابير وجهه .

٤- لايطلع المبحوث على الأسئلة مقدماً لأن الاستمارة لا تعطى له ، كما يحدث في الاستبيان ، بل تكون عند الباحث أو مساعديه .

٥- يستطيع الباحث الحصول على اجوبة لجميع الأسئلة لأنه يمكن أن يكشف عن الأسئلة التي لم يُجِب عليها المبحوث عند التدقيق وبذلك يستطيع الذهاب إلى المبحوث مرة اخرى قبل الانتقال إلى مبحوثين آخرين .

عيوب المقابلة

١- تتطلب المقابلة عدد كبير من جامعي البيانات ونفقات اكثر من غيرها من الوسائل ووقت اطول خاصة اذا كانت العينة كبيرة الحجم نسبياً بالمقارنة مع غيرها من وسائل جمع البيانات .

٢- صعوبة وجود نمط أو نموذج موحد للمقابلات لأن ذلك تعترضه بعض المعوقات كاختلاف الأهداف وقدرة الباحثين ومساعديهم والظروف المتعددة المحيطة بالمقابلات .

٣- في اغلب الاحيان تكون اسماء المبحوثين وعناوينهم معروفة لدى الباحثين أو مساعديهم .

٤- قد تؤدي المقابلة إلى تأثر المبحوثين بآراء ومعتقدات الباحثين أو مساعديهم وبذلك تكون آراؤهم كلاً أو جزءاً متحيزة لأنها لا تمثل ما يؤمنون به .

٢ـ الاستبيان :

ويسمى ايضاً (الاستبانة) أو (الاستفتاء) . والمقصود به استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تبدأ عادة بالأسئلة العامة حول المبحوثين (كالعمر والجنس والمهنة ومنطقة السكن والطبقة ......) واهم ما يوجد فيها هي الأسئلة التي تخص موضوع الدراسة أو مشكلته . واستمارة الاستبيان من ناحية الجوهر لا تختلف عن الاستمارة التي تعد للمقابلة عدا بعض الشروط التي لا بد منها لعدم وجود الباحث في الغالب عند ملئها من قبل المبحوث .

مزايا الاستبيان وعيوبه

للاستبيان مزايا وعيوب كما هو الحال بالنسبة للمقابلة أو اية اداة اخرى لجمع المعلومات. وتكاد تكون كثيرة. على النقيض من تلك الموجودة في المقابلة.

- مزايا الاستبيان

١- لا يتطلب نفقات كبيرة أو وقتاً طويلاً لأن الاستمارة تعطى للمبحوثين للإجابة عنها ويتم ذلك في وقت قصير نسبياً.

٢- لايحتاج إلى عدد كبير من الباحثين أو مساعديهم لأن الاجابة تتم بدون حضورهم وكل ما يقومون به هو جمع الاستمارات بعد فترة من الزمن.

٣- تَوَفُر المجهولية أي عدم معرفة المبحوثين من قبل الباحث وبذلك يتمتعون بحرية أكبر في الاجابة عن الاسئلة.

٤- يوجد متسع من الوقت لدى المبحوثين عند الاجابة على الاسئلة.

٥- لايتأثرالمبحوثون برأي الباحث أو مساعديه لأن الاستمارة تعطى للمبحوثين ويجيبوا عليها من دون حضور الباحث أو مساعديه.

- عيوب الاستبيان

١- لا يمكن استخدامه إذا كان المبحوثون لا يعرفون القراءة والكتابة .

٢- لا توجد مرونة فيه لان المبحوثين يكونون لوحدهم عند الاجابة على الأسئلة وربما لا يفهم بعضهم سؤال أو اكثر أو قد تكون بعض الأسئلة غامضة لعدد منهم.

٣- لا توجد فرصة للتأكد من صحة أو صدق الاجابات لعدم وجود الباحث لكي يتأكد من بعضها بطريقة أو بأخرى .

٤- عدم وجود فرصة للشرح والتوضيح كما بينا أعلاه قد تؤدي إلى عدم الاجابة على بعض الأسئلة في الاستمارة وبذلك تكون ناقصة وتوضع جانباً لأنها ناقصة.

٥- يمكن أن يتأثر المبحوثون في الاستبيان بغيرهم ويحتمل أن تكون أجابتهم غير ممثلة لرأيهم بل رأي أولئك الذين تأثروا بهم.

٣ـ الملاحظة :

تقسم الملاحظة بوجه عام إلى نوعين هما :

أ- الملاحظة البسيطة ب- الملاحظة المنظمة.

أ- الملاحظة البسيطة

المقصود بالملاحظة البسيطة في البحث الاجتماعي هي تلك الملاحظة العلمية الهادفة التي تحاول ايجاد العلاقات بين الأحداث والظواهر في المجتمع .

- عيوب الملاحظة البسيطة

ومن عيوبها ما يأتي :

١ - لا تستطيع ، مثلاً دراسة الاحداث الماضية.

٢ - كما لايمكن بواسطتها معرفة بعض المواقف أو طبيعة المشاعر أو المشاكل الأسرية أو غير ذلك من جوانب الحياة الاجتماعية.

- انواع الملاحظة البسيطة

وتكون على شكلين هما :

١ - الملاحظة من دون مشاركة : هي التي يقوم بها الباحث من دون أن يشارك في نشاط داخل الجماعة أو المجتمع الذي يدرسه. وميزتها الاساسية هي أن الباحث يرى نشاطات الجماعة بصورة طبيعية.

٢ - الملاحظة بالمشاركة : فإن الباحث فيها يشارك في نشاطات الجماعة أو أَية وحدة خاضعة للدراسة وعادة ما تكون صغيرة الحجم.

ب- الملاحظة المنظمة

ويخضع هذا النوع من الملاحظة في اكثر الاحيان للضبط المنظم سواء اكان ذلك بالنسبة للقائم بها أَم الافراد الملاحَظين أو المبحوثين وكذلك بالنسبة للموقف أو السلوك الذي تجري حوله تلك الملاحظة وتستخدم عـدة وسائـل في الملاحظة المنظمة منها كتابة المذكرات اليومية التفصيلية، والصور الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية والخرائط لوصف الأحداث أو النشاطات داخل المجتمع الخاضع للملاحظة.

٤ــ السجلات والوثائق :

إن دراسة الحالة تعتمد بدرجة كبيرة على الوثائق الشخصية والرسمية أو الحكومية المتوافرة . والمهم أن تكون تلك الوثائق دقيقة ويمكن الاعتماد عليها .

وبوجه عام يوجد نوعان من الوثائق الأولى اساسية والثانية ثانوية . والفرق بينهما هو أن الاساسية وضعت من قبل شاهد عيان أو الشخص نفسه، بينما تعتمد الثانوية على المصادر الاساسية . ومن المفضل استخدام الاساسية لانها اكثر دقة وأهمية .

وتعدّ السجلات أكثر أنواع الوثائق قبولاً فالتعليمات أو التوجيهات أو الأوامر اكثر انواع السجلات دقة وصدقاً لانها لا تقبل الا مجالاً قليلاً من الخطأ . وميزتها الاساسية انها تسجل في اثناء أو قبل وقوع الاحداث . وتعدّ القوانين والدساتير نوع آخر من السجلات المضبوطة . و الاحصاءات الحكومية نوع آخر من السجلات المفيدة على الرغم من أن المعلومات الموجودة فيها قد تكون غير كاملة أو غير دقيقة أو يدخلها بعض التشويه في بعض الحالات لسبب أو لآخر .

ويفترض بكل هذه الانواع من السجلات أن تكتب من قبل الخبراء والمختصين واذا حدث ذلك فإنها تكون اكثر مصداقية اما التقارير فتكون مصدراً ثانوياً لانها تكتب بعد وقوع الاحداث ويداخلها التشويه . وبعد ذلك اصبحت ذات عيوب عديدة اهمها ما يأتي :

١- السجلات قد تكون عرضة لأخطاء الذاكرة أو التميز اللاشعوري في بعض الاحيان ووجود نزعة للمبالغة في التأكيد على بعض الاحداث وترك أحداث أخرى قد لا تقل اهمية عن الاحداث الأولى .

٢- السجلات والتقارير يمكن أن لا تشكل حالات كافية ، هذا اذا تم اعطاؤها للباحث ، لغرض المقارنة والتوصل إلى نتائج دقيقة .

٣- في كثير من الاحيان لا يتم الاعتماد على العينات النموذجية أو الممثلة للوحدات المبحوثة ولذلك من الصعوبة الوصول فيها إلى تعميمات على كل الحالات الأخرى التي لم تبحث وبذلك تكون فائدتها محدودة لغرض البحث العلمي .

اسئلة الفصل الثاني

س١- ما أنواع التفكير الانساني قبل ظهور المرحلة العلمية التي تعتمد بصورة اساسية على التجربة والملاحظة؟

س٢- عدد مايأتي:

أ - شروط النظرية العلمية.

ب - أهم الاسهامات الفكرية لأبن خلدون؟

س٣- ما هي شروط المقابلة الناجحة؟

س٤- عدد مراحل تطور الفكر الانساني عند أوكست كونت شارحاً احداها.

س٥- عدد مناهج البحث الاجتماعي، وتكلم عن أحداها مفصلاً.

س٦- ما المقصود بـ (الملاحظة البسيطة)؟ وماهي عيوبها؟

الفصل الثالث

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاخرى

لا بُدَّ من القول أولاً وقبل كل شيء أن العلوم الاجتماعية وقبلها الفلسفة يكمل بعضها البعض الآخر من الناحية الواقعية أو العملية ومع ذلك فإن لكل منها استقلاليته من الناحية العلمية إذ يتناول جانباً أو حقلاً محدداً في الطبيعة والمجتمع ويقوم بدراسته من جميع جوانبه. وجميع العلوم نشأت بصورة متعاقبة أي أن بعضها اقدم من البعض الآخر. بسبب طبيعة الظروف السائدة وما بلغته الثقافة والحضارة من تطور وتقدم في تلك المجتمعات.

علم الاجتماع والفلسفة

أن الفلسفة هي اصل جميع العلوم، وتعد مرحلة التفكير الفلسفي طفرة كبيرة في تطور الفكر الانساني بالمقارنة مع طبيعة التفكير الذي كان سائداً قبل ذلك. والافكار الغيبية واتخاذ قوى الطبيعة كآلهة والتي كانت مسيطرة قبل ظهور التفكير على أساس فلسفي. ففي هذه المرحلة ظهر الاجتهاد في الرأي وتعددت المدارس والمذاهب في معرفة الظواهر أو الحقائق الكونية والاجتماعية. وهذا الوضع يؤدي إلى تطور الفكر الانساني وعدم جموده. ولو أن الفلسفة لم تصل في بدايتها إلى الاعتماد على التفكير العلمي إذ انها كانت معتمدة بصورة اساسية على العقل وتأملاته. ومع ذلك فإن هناك كثير من المفكرين الذين مهدوا لظهور علم الاجتماع كانوا اقرب إلى التفكير الفلسفي وقدموا دوراً مهماً في التمهيد للطريقة العلمية التجريبية بعد المرحلة الفلسفية.

ولكن أهمية التفكير الفلسفي في ظهور علم الاجتماع لا تعني عدم وجود اختلافات بينهما لأن ظهور النظريات في علم الاجتماع اعتمد بصورة اساسية على

ظهور المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة والمقابلة وغيرها من الاجراءات التي يستوجبها البحث العلمي المنظم. فالطريقة العلمية تعتمد على ما يطلق عليه بالاستقراء، اي تنطلق من الجزء لتفسير الكل، بينما يطلق على الطريقة الفلسفية الاستنباط أي تبدأ بالكل وتنتهي بالجزء وبمعنى آخر تبدأ بحقيقة كلية أو نظرية كلية عن الكون والطبيعة وتفسر الأمور الجزئية على ضوء ذلك.

علم الاجتماع والتاريخ

لعب التاريخ والمنهج التاريخي دوراً مهماً في دراسة الظواهر الاجتماعية. فالباحث لا يستطيع أن يفهم الظاهرة أو الحدث أو الموضوع الذي يقوم بدراسته في الوقت الحاضر (كالجنوح، الجريمة، البطالة، السرقة، الطلاق .... الخ) إلا إذا عرف المراحل والظروف التي ادت إلى وقوعها أو حدوثها لكي تصل إلى وضعها الحالي. أو بمعنى آخر ينبغي أن يتتبع الباحث الظاهرة أو الحدث من الماضي وصولاً إلى الحاضر لكي تكون دراسته دقيقة. ومن المفيد أن نضرب مثالاً لتوضيح ذلك. لنفترض أن الدراسة تتعلق بـ (جنوح الأحداث) في المجتمع. ونقصد بالجنوح هنا التصرف غير الاعتيادي الذي يقوم به الجانح ويعاقبه المجتمع على ذلك.

فلا يمكن للباحث أن يفهم الاسباب التي أدت إلى هذا السلوك غير الاعتيادي اذا لم يعرف عدة أمور وهي طبيعة العلاقات بين الأب والأم في الأسرة التي نشأ فيها وأساليب التنشئة وهل كانت تسلطية أم متسيبة. فضلاً على معرفة اصدقائه أو جماعة اللعب وغير ذلك من الجوانب وصولاً إلى الوقت الحاضر اي الفترة التي جنح فيها. ففي هذا المثال تم تتبع الحدث الماضي وصولاً إلى الحاضر لمعرفة الأسباب التي ادت إلى جنوح الحدث. والمؤرخون بدورهم يمكن أن يستفيدوا من علم الاجتماع لمعرفة طبيعة الظواهر أو الاحداث والعوامل المؤثرة فيها. كما انهم يمكن أن يستفيدوا من النظريات في علم الاجتماع أو على الاقل تلك الجوانب الموجودة فيها والتي تستعرض بعض الثقافات أو المجتمعات خاصة الامور التي يهتم فيها المؤرخ.

علم الاجتماع وعلم النفس

إنَّ علاقة علم الاجتماع بعلم النفس يمكن أن تتوضح اذا حددنا المقصود بكل منهما بوجه عام. فعلم الاجتماع يدرس المجتمع أو البناء الاجتماعي والجماعات والفئات والطبقات والمؤسسات في المجتمع بينما يدرس علم النفس الفرد وشخصيته وجميع الخصائص والصفات التي يمتاز بها.

كما يدرس أموراً أخرى كالوعي والادراك والانفعالات والمشاعر وغير ذلك من الجوانب التي تقع ضمن مجال اهتمامه. وكما أن لعلم الاجتماع فروعاً متعددة كل منها يهتم بدراسة جانب معين من الحياة كذلك الحال بالنسبة لعلم النفس ودراسته للفرد. ولا يوجد أي اختلاف حول ذلك بل أن احدهما يكمل الآخر. فهل يمكن وجود المجتمع من دون الافراد المكونين له؟ وهل يمكن أن يوجد الافراد خارج المجتمع؟

إنِّ الأفراد لا يمكن أن يعيشوا الا في داخل مجتمع اذا ارادوا تحقيق حاجاتهم ورغباتهم وطموحاتهم. كما أن المجتمع بدوره يتكون من الأفراد الذين بجهودهم ومثابرتهم يتم تحقيق ما يصبو اليه المجتمع من أهداف. وعليه يمكن أن يعد الفرد والمجتمع وجهين لحقيقة واحدة مهما اختلفت الآراء وتباينت وجهات النظر حول أيهما أكثر اهمية الفرد أم المجتمع.

علم الاجتماع والاقتصاد

يهتم علم الاقتصاد بجوانب مهمة في المجتمع. على سبيل المثال لا الحصر فهو يهتم بعملية الانتاج والاستهلاك وتوزيع السلع والخدمات. واعتاد الاختصاصيون في علم الاقتصاد في البداية، وربما لا يزال بعضهم إلى الوقت الحاضر، أن يجعلوا من الدخل القومي الاجمالي أو الدخل القومي والزيادة الحاصلة فيهما مؤشراً اساسياً في معرفة مستوى المعيشة داخل اي مجتمع. أن الجوانب التي مر ذكرها التي تقع ضمن اهتمامات علم الاقتصاد، وغيرها من الجوانب تؤثر سلباً أو ايجاباً في المجتمع ولكن

هذا القول لايعني أن ثقافة المجتمع، قيمه أو عاداته أو اعرافه لا تؤثر في الاقتصاد فالتأثير هو ليس من طرف واحد ولكنه متبادل بينهما.

ومن المفيد أن نضرب مثالاً لتبيان كيف أن بعض هذه الظواهر الاقتصادية أو موضوعات علم الاقتصاد تؤثر في المجتمع. فاذا قلَّت السلع والخدمات، وبخاصة الاساسية منها كالغذاء والدواء، عما يحتاجه المجتمع لفترة معينة فأن ذلك ينعكس سلباً علىالمجتمع خاصة اذا لم يكن يملك الموارد المالية لاستيراد النقص الحاصل فيها. وكلنا يعرف ماذا حصل في العراق في الحصار الذي فرض عليه واستمر اكثر من عشر سنوات اذ ربما كان اسوأ حصار فرض على شعب في التاريخ الحديث. ولا يتسع المجال لذكر الآثار المدمرة التي تركها في المجتمع والمشكلات التي انبثقت عنه في كل جوانب الحياة في العراق.

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

ربما يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية تمثل الجانب التطبيقي لنظريات ودراسات علم الاجتماع على جميع الفئات في المجتمع من رعاية الاطفال إلى الاعتناء بكبار السن. اي بمعنى آخر تقديم الرعاية الاجتماعية لجميع الفئات العمرية في المجتمع ذكوراً واناثاً. فعلم الاجتماع يدرس الناس أو المجتمعات والجماعات المتعددة ويحاول أن يفهم احوال الأفراد وظروفهم والاسباب المؤدية إلى حدوث مشكلات لديهم ويضع المقترحات لعلاج الكثير من العقبات والصعوبات في المجتمع. ويأتي العاملون في حقل الخدمة ويطبقوا أو يحاولوا أن يستعينوا بدراسات علم الاجتماع والنتائج التي توصلوا اليها لكي يبدأوا بعد ذلك بتقديم الخدمات واصلاح احوال الذين هم بحاجة إلى ذلك.

ولنضرب مثالاً يوضح ذلك. لو فرضنا أن بعض المدارس تعاني من مشكلات يقوم بها بعض الطلبة أَو تواجههم في حياتهم الدراسية (مثل التغيب عن الدوام أو التسرب والهروب من المدرسة أو الرسوب بنسبة عالية) فإن علم الاجتماع يدرس هذا النوع

من المشكلات. فتؤخذ المقترحات التي يقدمها الاختصاصيون في علم الاجتماع بنظر الاعتبار من قبل العاملين في حقل الخدمة لكي يتم الافادة منها في معالجــة المشكلات أو الصعوبات المذكورة اعلاه ويفترض أن يكون ذلك بعد الاتصال بأسرهم لأخذ بعض المعلومات التي يمكن الافادة منها في هذا المجال.

علم الاجتماع والقانون

ان ظهور (نظام حكم) أو (سلطة) يستوجب وجود قوانين أو ضوابط يوجد اجماع حولها مهما كانت بسيطة. هذا النوع من الضوابط يفترض أن تكون عامة ويلتزم بها جميع الافراد والجماعات والفئات المكونة للمجتمع والخروج عن هذه الضوابط، يعني فرض عقوبات أو جزاءات على الذين لا يلتزمون بها. ولا يمكــن تصــور اي مجتمــع يسوده الامن والاستقرار من دون ضوابط أو قواعد عامة للسلوك والعلاقات وتنسيقها بين مختلف الافراد والجماعات في المجتمع. ولا يوجد اختلاف بين المفكرين بأن اساس التشريعات والقوانين ينبع من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توجد في المجتمع وتجاربه المتراكمة عبر السنين.

ومع أن الدولة أو الحكومة هي التي تشرع القوانين ولديها الاجهزة التي تقوم بتطبيقها الا انها مع ذلك لا بد أن تأخذ بالحسبان الثقافة العامة والثقافات الفرعية في المجتمع، على سبيل المثال لا تزال القيم والاعراف هي التي تتحكم في المناطق الريفية وحتى في المناطق الحضرية التي يسكنها المهاجرون من الريف بخاصة الجيل الأول الذي نشأ على القيم والتقاليد السائدة في الريف.

وتحاول الدول العصرية التي تتبنى النظام الديمقراطي أن توحد ضوابطها وتشريعاتها في قانون واحد يطبق على الجميع بصورة عادلة، وفي بعض الاحيان يتخذ القانون شكل دستور. وباختصار لا يمكن تصور اي مجتمع من دون وجود قانون يحدد حقوق وواجبات الافراد وعمل المؤسسات المختلفة فيه.

علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا (علم الانسان)

يعد علم الانثروبولوجيا (علم الانسان) من العلوم الأكثر حداثة في الظهور بالمقارنة مع العلوم الاجتماعية الأكثر قدماً كالسياسة والاقتصاد والقانون وكان اهتمام علم الانسان في البداية يركز على دراسة الانسان القديم وحضارته في ابسط صورها. وانتقل بعد ذلك إلى دراسة حضارات المجتمعات البدائية المعاصرة. واصبح في الوقت الحاضر يهتم بدراسة المجتمعات المحلية (القرى مثلاً) والأقليات أو أية مشكلات أخرى في المجتمعات النامية أو المتقدمة وبخاصة في الجماعات الصغيرة.

فالاختلاف الاساسي بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا هو أن الاخير أختص في دراسة المجتمعات البسيطة في تركيبها وبنائها حتى وان درس أي ظاهرة في المجتمع الحديث فأنه يدرس جماعة أو مجتمعاً صغيراً غير معقد في بنائه أو تركيبه.

اما علم الاجتماع فهو يدرس ظواهر اكثر تعقيداً خاصة اذا كانت تلك الظواهر موجودة في المجتمع المعقد الحديث ولو أن ذلك لا يعني أن دراسته لا تشمل ظواهر المجتمع النامي الأقل تعقيداً في بنائه وعلاقاته.

إن الامتناع من التدخين
دليل على وعيك الصحي وذوقك الحضاري

اسئلة الفصل الثالث

س١- علل مايأتي :

أ- تعد دراسة التاريخ مهمة في دراسة الظواهر الاجتماعية في الوقت الحاضر .

ب - يعد الاقتصاد مهماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والعلاقات بين الافراد في المجتمع .

جـ - تعد الخدمة الاجتماعية الجانب التطبيقي لنظريات ومفاهيم علم الاجتماع .

س٢- ما العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع ؟

س٣- ما أهمية التشريعات والقوانين للمجتمع ؟

س٤- أذكر باختصار علاقة علم الاجتماع بعلم الانثروبولوجيا (علم الانسان) .

س٥- أرسم مخططاً يبين العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى ؟

الفصل الرابع

المؤسسات الاجتماعية

أ- التعريف

إن المؤسسات هي وحدات نظامية تؤلف بنية المجتمع، تتفاعل فيما بينها وتوفر إشباعاً لحاجات الناس من خلال تنظيمها لأوجه حياتهم المختلفة. فالمجتمع الانساني هم أفراد وجماعات انتظمت حياتهم في اطار تلك الموسسات ذات الوظائف المتباينة والمتكاملة في الوقت ذاته. أن فكرة التباين، أو التنوع والتكامل هي من أهم سمات المجتمع الانساني فالناس ينقسمون إلى رجال ونساء، أطفال وبالغين، وإلى ريفيين وحضريين. ويتوزعون على مدرج نسبي من حيث الذكاء والقابليات الفطرية والمكتسبة ويختلفون في دوافعهم واتجاهاتهم السلبية والايجابية لكن هذا التنوع هو أحد سمات الطبيعة البشرية ولا يوجد مجتمع يتماثل أعضاؤه في كل خصائصهم.

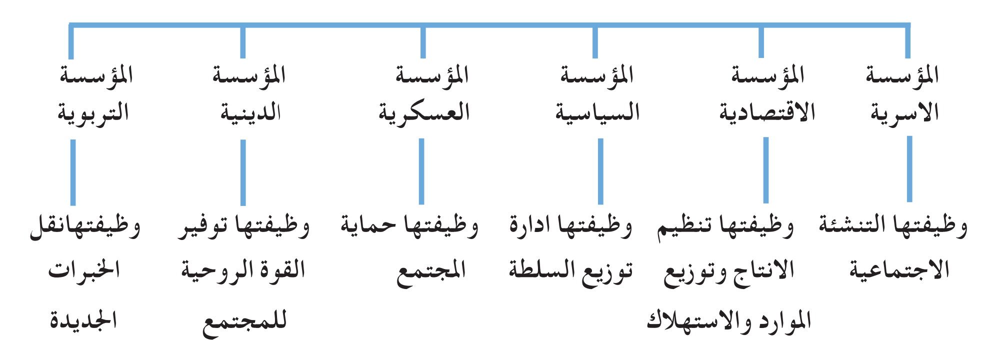
من جانب آخر فإن المجتمع الانساني ، هو بمثابة بناء غير منظور عياناً لكنه مدرك بالتحليل والنظر العلمي العميق. يقول أحد الباحثين إن لكل مجتمع بشري بناء متنوع ونظم اجتماعية أساسية تشكل هيكله واطاره الخارجي، وتحدد علاقات وممارسات، وتفاعلات أفراده، وترسم نموذج جوهره الداخلي وعناصره المثالية والروحية التي تسبب تماسكه وديمومته ونموه. إن هذه البنى تختلف أيضاً من حيث ما تؤديه من وظائف، فالأسرة تؤدي وظائف تختلف عن تلك التي تؤديها المؤسسة الاقتصادية أو التربوية. لكن هذا الاختلاف لايعني أن هذه المؤسسات متناظرة أو متقاطعة، بل هي تعمل مثل الاجهزة العضوية والفيزيولوجية، التي يتكون منها الكائن الحي مثل جهاز الدوران والجهاز الهضمي والجهاز العصبي وغيرها. أن كل هذه الأجهزة أو النظم، تخدم حياة الكائن الحي وتؤمن استقراره ونموه. كذلك الحال في المجتمع

الانساني، الذي يتكون من بنـى رئيسة (مؤسسات) كالمؤسسة العسكرية أو التربوية أو المؤسسة السياسية التي يتألف كل منها من بنى فرعية، فالمؤسسة الاقتصادية مثلاً تضم نظماً للانتاج والتداول والاستهلاك وغيرها. وتضم المؤسسات السياسية الاحزاب والرأي العام وجماعات الضغط والجماعات المعارضة.والمؤسسات تستمر عبر الزمن مع تغيرات طفيفة.

ويمكن تحليل المؤسسة إلى منزلات (حقوق وواجبات) وادوار (سلوك وتصرف واداء) وتنظم ثقافة المجتمع وتعرف هذه المنزلات وترسم حدود أدوارها والمواقف المطلوبة للوفاء بما تفرضه من واجبات وللحصول على ما توفره من حقوق. ومع أن هذه المؤسسات ذات وظائف متنوعة وتلبي حاجات متباينة فإن المجتمع المتماسك والمنسجم، هو ذلك الذي تتوازن فيه تلك الوظائف ولا تتقاطع أو تتصادم، لأسباب مثل الحروب أو الخضوع لسلطة سياسية ديكتاتورية، أو حين يشهد المجتمع حالة من التخلف الاجتماعي حيث يتقدم ماديا وتقنياً، لكنه يظل تقليدياً في ثقافته.

ب- أهم المؤسسات الاجتماعية

يتألف المجتمع ككيان أو بناء إجتماعي من عدة مؤسسات تختلف عدداً ونوعاً باختلاف تصورات العلماء والباحثين غير إن كثير منهم يركز على مؤسسات رئيسة يمكن أن نوضحها في المخطط الاتي :



(مخطط يوضح أنواع المؤسسات الاجتماعية الرئيسية ووظائفها)

أن أهمية هذه الوظائف مع تنوعها، هي التي تمكن المجتمع من الاستمرار، وهي التي تجعل الحياة الاجتماعية ممكنة. وتوفر الثقافة معايير للاداء والتقويم مما يشكل حماية للمجتمع ويوفر له طابعه المميز الذي يجعله مختلفاً عن المجتمعات الأخرى إلى حد يمكن معه القول أن الثقافة هي بمثابة هوية المجتمع والطابع المميز لطريقة حياته.

١ ـ المؤسسة الأُسرية

أ- التعريف

غالباً ما يعنى الباحثون بالاسرة (الزوج والزوجة والأولاد). وقد يتسع المعنى لكي يشمل الأجداد وأبناءهم المتزوجين واطفالهم. وتسمى الأولى الأسرة الصغيرة (النواة)، بينما تسمى الثانية بالاسرة الكبيرة. وعلى وجه العموم تعرف الأسرة بكونها الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع البشري الانساني وتقدم المتطلبات التي ترتضيها الأعراف والقيم والقواعد المقرة من قبل المجتمعات المختلفة أي من قبل ثقافاتها. ويعد نظام الأسرة نواة المجتمع، ولم يثبت وجود مجتمع إنساني من دون نوع من التنظيم الأسري. وتختلف المؤسسات الأسرية في جميع مظاهرها باختلاف ثقافات المجتمعات وبيئاتها.

ب- مجالات التنشئة الاجتماعية

ان الوظيفة الاساسية للأسرة هي التنشئة الاجتماعية التي تنطوي على مجالات عديدة أهمها ما يأتي:

١- المجال الجسمي

فالطفل ينمو جسمياً في أسرته، بدءاً من الرضاعة إلى تناول الطعام.

٢- المجال الحركي

ونعني به قيام الأسرة بمساعدة الطفل على الحركة وانتقاله من مرحلة الحبو إلى مرحلة المشي على قدمين ثابتتين.

٣- المجال الذهني أو العقلي

فالأسرة هي التي تمكن الطفل من ممارسة التفكير والتأمل.

٤- المجال اللغوي

مساعدته على النطق والتكلم اذ لو وضع الطفل في منعزل فلن يتعلم الكلام.

٥- المجال الأنفعالي

حيث يتعلم الطفل كيف يضبط ويوجه انفعالاته.

٦- المجال الأجتماعي

لأن الأسرة هي أول بيئة تنشأ فيها علاقات الطفل مع الآخرين ابتداءً من الأم.

٧- المجال الثقافي والأدبي

حيث يطلع الطفل على مصادر الحكمة والأدب في مجتمعه ويتعلم احترامها وتداولها.

٨- المجال العقائدي والروحي

ففي الاسرة ومن خلال التنشئة الاجتماعية يكتسب الطفل هويته الدينية.

٩- المجال الاقتصادي

يطلع الطفل على أولى الخبرات الاقتصادية (من المعيل- ماذا يأكل - كيف يساهم اقتصادياً في حياة الأسرة).

فالأسرة التي كانت تقوم بالانتاج والاستهلاك لم تعد منتجة في الحاضر بل مستهلكة فقط. كما إن المدارس ونوادي الأطفال نازعوا الاسرة في وظيفة التنشئة - فضلاً عن إن رقابة الاسرة على الاطفال قد تراجعت بعد خروج المرأة إلى ميدان العمل كما إن التغييرات الثقافية والتكنلوجية المتسارعة أوجدتْ ثغرة بين جيل الآباء وجيل الابناء، فولدت بينهم حالات من عدم التفاهم، بل والصراع احياناً. كما إن عمل المرأة خارج المنزل لم يكن ظاهرة سهلة القبول.

ان بعض العلماء يرى إن الأسرة في خطر لأنها أصبحت عرضة للتفكك وضعفت قدرتها كأداة للضبط والتوجيه، وبخاصة في عالم المعلوماتية المتغير على نحو يصعب متابعته.

٢ـ المؤسسة الدينية

أ - التعريف

يعرّفْ الدين بكونه: "مجموعة من المعتقدات التي تؤمن بها الجماعة وتكون نظاماً ، غالباً ما يكون متصلاً بعالم ما بعد الطبيعة وممارستها شعائر وطقوس مقدسة والاعتقاد في قوة عليا ذات طبيعة روحية قادرة ومتفوقة على عقبات وحدود الزمان والمكان، وقد يميز البعض بين دين سماوي مصدره الوحي والاعتقاد بوحدانية الخالق (عز وجل). كما حدث للنبي (ﷺ) ومثاله الدين الاسلامي وبين دين ارضي يستند إلى اعتقادات وهمية وتصورات اجتماعية الاصل لكنها مؤثرة في حياة الناس وعلاقاتهم ومن امثلته الطوطمية التي يعتقد فيها أن روح الأب أو الجد الأكبر للجماعة قد حل في حيوان أو نبات معين وتكون له القدسية ويصبح مصدراً للعبادة في تلك الجماعة .

وقد تحلل الظاهرة الدينية من زاوية العبادات، وهي مجموعة الطقوس والاجراءات التي يقوم بها المؤمن للتقرب من الله (عز وجل)، (كالصلاة) والمعاملات، وهي العلاقات التي تقوم بين الافراد والجماعات لتحقيق أهداف ذات طبيعة دنيوية (كالبيع والشراء).

ب - وظائف الدين

يمكن أن نحدد أهم وظائف الدين فيما يأتي:

١- يوفر الدين للمؤمن شعوراً عميقاً بالطمأنينة والرضا، ويجنبه الأمراض النفسية الناجمة عن الحيرة والاحباط والقلق والأدمان والسرقة وغيرها.

٢-يعزز الدين الروابط الأسرية، ويشكل قاعدة للتضامن بين أفراد الاسرة الواحدة،ويعمق مشاعر الاحترام المتبادل ويدعم القيم والمعايير المجتمعية.

٣- إن الدين يوفر علاقة علوية عبر العبادة والطقـوس ويوفر قاعدة وجدانية لتعزيزالأمن، وتأكيد الهوية،التي تمنح الفرد إمكانات التوازن وتجعل منه فرداً قـوِيَ الشـعور لديـه بانـتمائـه الاجتماعي والانساني.

٤- يوفر الإِجـابة عـلى تساؤلات أزلية للناس حول ما هية طبيعتهم، ومصائـرهـم فالدين هـو أهـم عنـاصر الإِرث الثقافي للفرد والمجتمع.

٥- يوفر الدين من خلال نظمه ومؤسساته فرص عون اجتماعي مهمة مما يجعله شبكة أمان اجتماعي ينضوي تحتها اليتيم والعاجز والأرملة وغيرهم من الذين يحتاجون إلى المساعدة.

٦-الدين أحد أهم آليات تنظيم الحياة الاقتصادية فهو يمنع الاحتكار والتزوير والغش ويدعو إلى عدالة توزيع الثروة، وحفظ أموال اليتامى وعدم التبذير . . . الخ.

أن تلك الوظائف المهمة للمؤسسة الدينية تضعف أو تنتهك حين يتم تسخير الدين لأغراض طبقة، أو حاكم ظالم،أو حين تنسب إلى الدين أراء وعقائد ليست منه مثل أشكال الظلم التي تلحق بالمرأة باسم الدين أو ممارسة الأرهاب، وقتل الأبـريـاء باسم الدين على نحو يشوه صورة الدين، ويزيف عقائده وقيمه.

٣ـ المؤسسة السياسية

أ- التعريف

السياسة تعني ادارة شؤون الناس والتعامل مع الظواهر والاحداث السياسية المختلفة، بطريقة سلمية ، يعتمد الحوار ومبدأ التوافق. ويمكن القول أن السياسة في عصرنا ليست مجرد تعبير عن ارادة فرد أو حزب - على الرغم من وجود مجتمعات يحكمها ديكتاتور أو حزب واحد، بل السياسة تنظيم داخلي لأي مجتمع إنساني تتسع دائرته نحو علاقات خارجية. وجوهر هذا التنظيم هو السلطة المكتسبة بطريقة شرعية (كالانتخابات)، أو غير شرعية (كالانقلابات العسكرية) .كما أن التعبير عن هذا التنظيم قد ينطوي على:

١- سلطة تقليدية متوارثة

مثل سلطة شيخ العشيرة أو سلطة رب الأسرة الكبيرة.

٢- سلطة كارزمية

ذات سمات عبقرية تحضى بالاعجاب الجماهيري مستمدة من شخص الكارزما أو الملهم، ومن قدراته الذاتية على ادارة الناس والاحداث.

٣- سلطة قانونية

ذات طبيعة عقلانية محكومة بالقوانين والاجراءات البيروقراطية، التي توفر للافراد فرصاً متساوية طبقاً لمعايير موضوعية كالشهادة والخبرة .

فالمؤسسة السياسة إذن متعددة الأوجه كمفهوم، لكنها في كل الاحوال تنطوي على الادارة والسلطة ومصادر الضغط والرأي العام وما يتصل بذلك من أحزاب وجمعيات وبرلمانات وقادة. إن المؤسسة السياسية جزء لايتجزأ من البناء الاجتماعي، وبالتالي يمكن تحليلها إلى عناصرها الأولية كالأحزاب والبرلمانات والجماعات الضاغطة والاحزاب السرية والعلنية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وخصوصاً تلك المعنية بمراقبة أنشطة الحكومة. وتتميز طبيعة المؤسسة السياسية بالقوة الشرعية التي تعد المحرك الاساسي لجميع المكونات السياسية الأخرى.

ب - وظائف المؤسسة السياسية

يمكن القول إن المؤسسة السياسية تمارس وظائف مهمة لاغنى عنها، لأي مجتمع انساني مهما كانت درجة تطوره، وتتلخص في النقاط الأتية:

١ - تقوم المؤسسة السياسية بتنظيم سلوك الأفراد والجماعات، فهي تحدد آليات ونظم الانتخابات والمشاركة السياسية أو المعارضة.

٢- تهيئة الناس أفراداً وجماعات للمشاركة في الفعاليات السياسية المختلفة وتوعيتهم بحقوقهم السياسية وضرورة مشاركتهم في ادارة دفة الحياة في المجتمع.

٣- تهيئة قواعد ومعايير وشروط تشكيل الأحزاب والجمعيات والحركات والتيارات السياسية. كما تحدد صلاحيات وحدود نشاطها.

٤-توزيع الوظائف طبقاً لشروط موضوعية، كالشهادة والخبرة أو العمر .ويبدو ذلك واضحاً في المجتمعات ذات النظم الديمقراطية التي تتحرر فيها الوظائف من السمات الشخصية.

٥- بناء علاقات مع المجتمعات الأخرى (علاقة أقليمية أو دولية)، نظراً لما لذلك من أهمية في عالم تتعاظم فيه ظواهر الصراع كما تزداد فيه أمكانات التعاون التنموي والثقافي.

مع انتشار الديمقراطية ومبادئ الحوار والسلطة الرشيدة، فإن بعض مجتمعاتنا المعاصرة مازالت تعاني من سلطة سياسية فردية. ومن اجراءات تتجاوز وتنتهك حقوق الانسان، وتعتمد تزوير ارادات الناس، والاعتماد على هياكل ديمقراطية تفتقر إلى الفعالية والمصداقية.

ويلاحظ إن وظائف المؤسسة السياسية غالباً ما تضعف في ظروف الحروب والنزاعات والأزمات حيث تحل الاحكام العرفية بدلاً من الحياة السياسية الاعتيادية الخاضعة للقوانين الوضعية إلى جانب إن وظائف المؤسسة السياسية تتأثر سلباً أو ايجاباً بالوعي السياسي للمواطن وبمدى قدرته على ممارسة النقد الموضوعي للأوضاع السائدة.

٤ـ المؤسسة الاقتصادية

أ- التعريف

يعرف الاقتصاد بأنه ((علم إدارة الثروة)) . وهذا هو اكثر التعاريف بساطة وشيوعاً، لكن الاقتصاد لايبحث في الثروة ذاتها، كما تبحث الفيزياء في قوانين الجاذبية، وإنما يبحث في الثروة من ناحية علاقتها بالانسان وضرورتها لسد احتياجاته ومن الممكن النظر إلى المؤسسة الاقتصادية من زوايا عديدة يعد علم

الاجتماع الاقتصادي إحداها، فهي المؤسسة التي يتم في إطارها الانتاج واستخراج المواد واستثمارها وتوزيع عوائدها واشكال استهلاكها، مع كل ما يترتب على ذلك من ظواهر مثل الفقر والغنى والتلوث والتنمية.

ويمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية جزء من كل متكامل، هو البناء الاجتماعي وانها لاتنفصل عن المؤسسات الأخرى، الأسرية، والدينية، والسياسية ،على الرغم من أن بعض الفلاسفة والعلماء عدَّ الاقتصاد (بكل ما يعنيه من ادوات للانتاج ومن علاقات للانتاج) البيئة التحتية التي تقوم عليها النظم الاخرى (كالدين والقانون والنظام السياسي والقانوني وغيرها)، في المجتمع. غير أن المنطق العلمي السليم، لايستطيع أن يتقبل فكرة أن الاقتصاد وحده ، يمكن أن يفسر كل أوجه الحياة، بل إن الظاهرة الاقتصادية، تتداخل مع الظواهر الاجتماعية والنفسية والثقافية لتشكل كلاً مركباً متداخل العناصر.

ب- وظائف المؤسسة الأقتصادية

ان العمل هو مجموعة من أوجه النشاط الذي يمارسه الانسان في تعامله مع المادة، ويستخدم في ذلك قوة ذهنه وعضلاته وما يتاح له من أدوات بسيطة أو معقدة. وهذا النشاط يؤثر بدوره على حياة الانسان ويطورها. إن هذا التفاعل المتبادل بين الانسان والطبيعة، أو بين الانسان وبيئته هو العنصر الأساسي الذي يفسر تطور المجتمع، وبذلك يمكن القول إن للعمل قيمة انسانية وثقافية فضلاً على قيمته كمصدر من مصادر استمرار حياة الانسان ولذلك حث الاسلام على العمل، ورفض الانعزال والكسل ، اذ أن العمل المخلص المنتج هو أحد سمات ومظاهر الايمان.

ولكن في الوقت الحاضر فان المؤسسة الاقتصادية قد أصبحت أكثر تعقيداً حين يتسع نطاق تقسيم العمل وتتعدد التخصصات، وتتنوع المهن، ويتعاظم الناتج بأشكاله المادية والفنية.

كما إن كثير من الباحثين يعتقد أن المؤسسة الاقتصادية، في المجتمع الانساني المعاصر تفتقر إلى العدالة، وتتميز بسوء توزيع الثروة. ويغلب على علاقات اطرافها الاستحواذ والاستبعاد مما يجعل حياة الملايين من البشر أكثر صعوبة ويعرضها لمخاطر الجوع والاضطهاد أو سوء التكيف، وتلوث البيئة والأمية والتفكك الأسري وغيرها.

٥ـ المؤسسة التربوية

أ- التعريف

للتربية معنى واسع يتجاوز معنى التعليم، اذ يعرفها البعض: ((بأنها نظام اجتماعي يحدد الأثر الفعّال للاسرة والمدرسة في تنمية النشىء، جسمياً وعقلياً واخلاقياً، لكي يحيا حياة سوية في البيئة التي يعيش فيها)). وبما أن التربية أوسع مدى من التعليم، فإنها عملية تكييف الفرد حتى يتماشى ويتواءم مع تيار الحضارة الذي يعيش فيه، وبهذا تصبح التربية عملية خارجية يقوم بها المجتمع لتنشئة الأفراد لكي يسايروا المستوى الحضاري العام. وإلى جانب النظام التعليمي، يوجد نظام التربية اللانظامية، في مؤسسات محو الامية، وتعليم الكبار واليافعين،، غير أن التعليم النظامي يعد أحد الدعائم للنظام التربوي.

ب- وظائف المؤسسة التربوية

يذهب علماء النفس ومنهم ((ثيوكومب))، إلى أن عملية التربية، تستهدف التطبيع الاجتماعي. وترمز كلمة التطبيع إلى تلك العملية التي بواسطتها يتعلم الفرد، كيف يتكيف للحياة مع الجماعة عن طريق أكتساب السلوك الاجتماعي الذي ترتضيه الجماعة. ويمكن القول أن عملية التربية بوجه عام تتميز بما يأتي:

١ـ تختلف من حيث آلياتها ومضامينها من زمان لآخر ومن مجتمع لآخر.

٢ـ إن التربية تستهدف خلق الانسان الاجتماعي المنسجم مع مجتمعه المستوعب لثقافته.

٣- إن التربية تحمي الانسان من الاصطدام بمجتمعه كما تحمي المجتمع من الانسان حين تغذيه بثقافة المجتمع .

جـ - وسائل التربية

يمكن تحديد هذه الوسائل ، وعلى نحو مختصر فيما يأتي :

١- الاسرة بوصفها الوكالة التربوية الأولى .

٢- دور الحضانة ورياض الاطفال التي تكمل البيئة الأسرية ، وتتيح فرص التعليم المنظم .

٣- المدارس باختلاف مستوياتها .

٤- المؤسسة الدينية بإختلاف طقوسها واجراءات التربية فيها .

٥- الدوائر والمصانع ، وأماكن العمل الأخرى التي تهيئ العاملين لأداء وظائفهم على نحو يتناسب مع النتائج ، المتوخاة منها .

٦- الاندية ومؤسسات الترفيه .

٧- المؤسسات العسكرية التي تركز على أخلاقيات حب الوطن والدفاع عنه وتعزز روح الصبر والانضباط والتعاون .

وبذلك يمكن القول أن المؤسسة التربوية تتأثر بعوامل عديدة لعل في مقدمتها نمط الثقافة السائدة في المجتمع ، والتي يحث بعضها على تلقي العلم والمعرفة مقابل نمط آخر يحث على التمسك بالخرافة ، واستمرار الكسل ، واحتقار العمل اليدوي .

كذلك فان المؤسسة التربوية تتأثر بأوضاع التعليم ومدى قدرة المؤسسة التعليمية على أستيعاب الاطفال وتوفير فرص وظروف استمرارها في تلقي العلم والنجاح فيه .

٦ ـ المؤسسة العسكرية

أ- التعريف

المؤسسة العسكرية هي مجموعة "التنظيمات والوسائل التي تعد الفرد ليكون جندياً و مقاتلا للدفاع عن هذا الوطنً" . إن هذا التعريف العام ينطبق على كل مؤسسة عسكرية باختلاف آيديولوجياتها ، وأساليب تدريبها ومعداتها وأسلحتها وكفاءة استخدامها . بمعنى أن هناك جيوشاً في العالم قادت حركات التحرير من الاستعمار كما أن هناك جيوشاً أخرى كانت أداة بطش وايذاء للشعوب .

ب- وظائف المؤسسة العسكرية

ويمكن اختصارها بما يأتي :

١- أن أول هذه الوظائف واكثرها رواجاً وانتشاراً هو الدفاع عن الوطن . وهذا الهدف هو الذي يعزز رصد المبالغ الطائلة لشراء وتصنيع الاسلحة وتوفير متطلبات التدريب والاتصال مما تتطلبه الانشطة العسكرية في ظروف السلم، والحرب .

٢- تستهدف المؤسسة العسكرية تعميق مشاعر الولاء للوطن واشاعة الاخلاقيات الوطنية والانسانية في السلوك العسكري بما يعزز روح الدفاع عن الوطن والحفاظ على حضارته ومقدساته .

٣- تسهم المؤسسة العسكرية، وهي تضم المئات بل الآلاف من الأفراد باختلاف تخصصاتهم في مواجهة الكوارث التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع . فالجيوش تهرع إلى أماكن وقوع الزلازل والفيضانات والبراكين لكي تحمي المدنيين، وتقدم لهم الخدمات المادية والمعنوية لتقليل الآثار الخطيرة المحتملة لتلك الكوارث .

٤- يمكن النظر إلى بيئة المؤسسة العسكرية بوصفها بيئة للاختراع والابداع ذلك ان كثير من منتجات وثمار التكنلوجيا بما فيها الانترنت كانت قد بدأت في دائرة المصانع والمختبرات العسكرية لخدمة اهداف المؤسسة العسكرية أولاً ثم الإفادة منها في المؤسسات المدنية ثانياً .

٥- إن المؤسسة العسكرية، قد تصبح معهداً أو جامعة يتخرج منها العلماء بشتى أصنافهم من المهندسين والكيمياويـين والفيزيائيـين،فضلا على علماء الاجتماع والنفس والبيئة وغيرها.

٦- تمتص المؤسسة العسكرية بطالة الآلاف من الشباب فيجنب المجتمع مخاطرها، ويوفر للملتحقين به دخولاً وخدمات مختلفة تساعدهم في حياتهم.

٧- تنشئ المؤسسة العسكرية قواعد ومدارس وساحات تدريب، وورش عمل وبنايات للقيادة في مجتمعات محلية مختلفة، فتؤثرفيها وتتفاعل مع سكانها فترفع من مستويات حياتهم وتوفر لهم خبرات جديدة وفرص عمل واسعة.

٨- عندما تفسح المؤسسة العسكرية مجالاً لدخول المرأة فيها فإنها توفر أساساً المساواة في تحمل المسؤولية بين الجنسين.

هذه الوظائف وغيرها تجعل المؤسسة العسكرية مهمة وحيوية في زمن ما زال فيه السلاح أقوى تأثيراً من الحوار. وما زال فيه الفقر يتسع ويتعاظم ويزداد في الوقت ذاته الانفاق على السلاح استيراداً وتصنيعاً، ولذلك فان الجيوش غالباً ما تستوعب أعداداً كبيرة، من أولئك الذين ضاقت بهم سبل العيش وأرهقتهم البطالة.

ترشيد استهلاك
الماء والكهرباء دليل وعيك الحضاري

«للاطلاع فقط»

جاء في المادة (٢١) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان :

١ . لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً .

٢ . لكل شخص الحق نفسه الذي لغيره في تقليد الوظائف العامة لبلاده .

٣ . إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الارادة بأنتخابات نزيهة دورية تجري على اساس الاقتراع السري وعلى قدم المسأواة بين الجميع أو حسب أي اجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

جاء في المادة (٩) من دستور جمهورية العراق .

أ . تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي ، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء ، وتخضع لقيادة السلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون اداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشوون السياسية ، ولا دور لها في تداول السلطة .

جاء في دستور جمهورية العراق المادة (٢٩)

ثانياً : للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ، وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ، ولا سيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة .

رابعاً : تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع .

أسئلة الفصل الرابع

س١- عرِّف المفاهيم الاتية:

أ- المؤسسة الاجتماعية.

ب- المؤسسة الاقتصادية.

ج- المؤسسة التربوية.

د- المؤسسة الدينية.

س٢ - اذكر اربعة وظائف أساسية للمؤسسة العسكرية.

س٣- عدد خمسة من وسائل التربية.

س٤- اشرح خمسة وظائف أساسية للمؤسسة التربوية مع اعطاء مثال لكل منها.

س٥- بَيِّنْ أهم وظائف المؤسسة الدينية، مركزاً على دورها في بناء شخصية الفرد.

س٦- ماهي المؤسسة السياسية، واشرح بايجاز دورها في حياة المجتمع الانساني.

يد بيد من أجل وطن أجمل

الفصل الخامس

المشكلات الاجتماعية

المشكلة الإِجتماعية

تعرّف بأنّها مشكلة تتطلب حلاً قانونياً أو اجتماعياً، وذلك لأنّها مشكلة تهم شريحة اجتماعية معينة أو عدد من الشرائح في المجتمع. لذلك فأنّها تستلزم تدخلا مباشراً من قبل الدولة والمجتمع من أجل العلاج.

فالمشكلة التي يعاني منها شخص ما وتنحصر في حدود اهتمام ذلك الشخص لا تعتبر مشكلة اجتماعية. لكن المشكلة الإِجتماعية هي تلك التي يمتد تأثيرها إلى عدد من الناس أو جماعات معينة عند ذلك تعدّ المشكلة (مشكلة اجتماعية).

ومن اهم السمات التي تتسم بها المشكلة الاجتماعية:

١- تكرار حدوثها

اعتاد الناس في الماضي القريب والبعيد على ظهور وانتشار بعض الأمراض المعدية بين فترة وأخرى. حدث في القرن الماضي عندما كان مرض الكوليرا يظهر في العراق وفي غيره من البلدان ويحدث اليوم بين موسم وآخر. مثل هذا الحدث يجعل الناس يشعرون بمخاطر المرض بوصفه مرضاً خطيراً، ولذلك يشكل بنظرهم مشكلة اجتماعية تتطلب بذل الجهود للحد منها ومعالجتها.

٢-توقع انتشارها

عندما تنتشر حالات العنف في منطقة أو حيّ معين فإن الناس يتوقعون وصوله إلى عدة مناطق ومحافظات. و ينظر إلى الظاهرة أو الحدث على أنّها مشكلة اجتماعية جدية ومؤثرة. إذن فإنّ المشكلة الإِجتماعية تحدث ضرراً اجتماعياً وليس فردياً فقط.

أنواع المشكلات الإِجتماعية

يتفق الإِختصاصيون على وجود أنواع متعددة للمشكلات الإجتماعية ومنها : (الجريمة ، الانحراف ، الجنوح) وهذا لا يعني عدم وجودُ مشاكل اخرى قد تعدّ أكثر انتشاراً وخطراً في بعض المجتمعات وسنذكر نماذج منها .

أ- الجريمة

يذكر (أميل دوركهايم) الجريمة على أنّها الفعل الذي ينتهك القانون الجنائي الذي يوضع في العادة من قبل أعلى سلطة رسمية ودستورية في البلاد . والجريمة تمثل إِنتهاكاً للقيم الإجتماعية المتعارف عليها في المجتمع ، وهي تتحدى المشاعر الإِنسانية وتخدش الضمير المجتمعي فيه. وتصبح الجريمة مشكلة إجتماعية عندما تتجاوز المعدلات المتعارف عليها ،حيث تطمح كل المجتمعات الحديثة والديمقراطية إلى التخلص من الجريمة تماماً وذلك من خلال معالجة مسبباتها . ويتحقق هذا من خلال العمل على وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية للجميع . أما مفهوم الجريمة قانونياً فيراد بها كل فعل أو أمتناع عن فعل حدد له القانون عقوبة .

ويلاحظ أنّ الجريمة تأخذ أشكالاً متعددة أيضاً . فهناك جرائم العنف والتي قد تشمل الاعتداء البدني أو الاعتداء اللفظي أو كليهما معاً وصولاً إلى الاعتداء المسلح والقتل . وهناك جرائم ضد الملكية والتي يمارس فيها الأشخاص الخارجون على القانون أفعالهم من دون النظر لقيم ومعايير المجتمع التي تحظر مثل هذه الجرائم كجرائم السرقة . وهناك ما يسمى بـ« الجريمة المنظمة » والتي يمارسها أشخاص يقومون بارتكاب الفعل الإِجرامي بالنيابة عن منظمات محلية أو دولية لقاء أجر .

يلاحظ أنّ المجتمعات الإنسانية تتفانى من أجل وضع حد لمثل هذه المشاكل ، من خلال العمل على سنّ الكثير من القوانين والأنظمة التي تسعى لمعالجة أسباب الجريمة مثل مكافحة الفقر والبطالة والتشجيع على مواصلة التعليم والإِلتزام بالقيم الدينية والأخلاقية الحميدة التي يمكن أن تمارس دوراً ضابطاً على مستوى سلوك الفرد وبالتالي الجماعة .

كما تتبنى المجتمعات الإنسانية الحديثة برامج متنوعة لمواصلة تطوير القدرات الشخصية للأفراد وتحاول أن تنشرها في مختلف المناطق لتحقيق التوازن في التنمية والتطوير.

ب-الإنحراف

يعرف الانحراف على أنّه مجموعة من السلوكيات التي تنتهك المعايير المهمة للجماعة وبالنتيجة فإنّها تستدعي ردودَ فعلٍ إجتماعية تتسم بعدم الرضا والاستحسان. فالإنسان الذي يجد نفسه محاطاً بالجماعة ومتآلفاً معها غالباً مايلقى الدعم والرعاية التي تمكنه من مواجهة السلوكيات غير المقبولة. الا أنّ الإنسان الذي يفقد الصلة بالجماعة أو أنّ الجماعة تهمله وتتركه وتتناساه غالباً ما يكون عرضةً للانحراف أو الخصائص السلوكية المنحرفة التي لا تلقى الإحترام والتقدير الإجتماعي. بل على العكس من ذلك فإن السلوكيات المنحرفة تواجه اللوم وعدم الرضا والاستهجان.

جـ- الجنوح

يعرف الجنوح بأنّه السلوك الذي يقوم من خلاله الفرد القاصر ممن يقل عمره عن السن القانونية بانتهاك القانون. وعليه فإنّ الجنوح لا يختلف عن الجريمة الا من حيث عمر مرتكب الفعل. إذ تعرف الجريمة أنها انتهاك للقانون من قبل الأشخاص الراشدين، الذين بلغوا السن القانونية وهي الثامنة عشر من العمر وهو على عكس الجنوح. بالمقارنة مع الإنحراف فإنَ الجنوح لا يشمل كل سوء تصرف يقوم به الأفراد وإنما يشمل فقط التصرفات التي يتم من خلالها انتهاك القانون كما في حالات السرقة السطو أو القتل. وفي هذا المجال تضع البلدان المختلفة لوائح دستورية وقانونية.

وتتباين ردود الفعل الإجتماعية بحسب مدى تسامح المجتمع مع الشباب واليافعين من القاصرين. على سبيل المثال، تضع البلدان الاسكندنافية على الجانحين عقوبات مخففة فيما تضع عقوبات صارمة ومشددة على البالغين.

د-المخدرات والادمان

تعد مشكلة المخدرات في الوقت الحاضر من أكبر المشكلات التي تعانيها دول العالم، وتسعى جاهدة لمحاربتها لما لها من اضرار جسيمة على النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ولم تعد هذه المشكلة قاصرة على نوع واحد من المخدرات أو على بلد معين أو طبقة محددة من المجتمع، بل شملت جميع الانواع والطبقات. كما ظهرت مركبات عديدة جديدة لها تأثير واضح على الجهاز العصبي.

- آثار ومضاعفات إدمان المخدرات

١- الإدمان على المخدرات يؤدي إلى حدوث مشكلات صحية، بدنية وعقلية، ويعتمد ذلك على نوع المخدرات المتناولة.

٢- فقدان الوعي والغيبوبة والموت المفاجئ، وخاصة عند اخذ جرعات عالية من المخدرات.

٣- الانتحار.

٤- الإصابة بالأمراض المعدية كالأيدز عن طريق مشاركة الأبر.

٥- التعرض لحوادث السير تحت تأثير المخدرات.

٦- المشكلات الأسرية والخلافات الزوجية بسبب التغيرات السلوكية التي تطرأ على مدمن المخدرات.

٧- مسائل قانونية حيث أن إدمان المخدرات يؤدي إلى السرقة والإجرام وبذلك تقوده إلى سلوكيات غير قانونية وغير أخلاقية.

٨- إدمان المخدرات يؤدي إلى أنفاق وإسراف المال وذلك لشرائها، فتضع المدمن تحت تأثير وطأة الحاجة والدين.

وتلك المشكلات يتم تفاديها ومعالجتها بالتعاون بين المجتمع والشرطة المجتمعية التي تقدم خدمات مجتمعية في أطارها القانوني وذلك من خلال تطبيق روح التعاون.

هـ- مشكلات التحضر

يراد بالتحضر. العيش والإنغمار عميقاً في نمط الحياة الحضرية بعيداً عن الريف في مراكز المدن والأحياء الجديدة .

وفيما يتعلق بالمشكلات الإجتماعية للتحضر يوجد من يرى أنّ ظروف الحياة الحضرية بطبيعتها، عندما يكثر الناس وتزدحم المناطق والأحياء وتمتد إلى مساحاتٍ متباعدة، تتطلب وسائل نقلٍ سريعة ومتنوعة وتزداد الحاجة إلى مختلف الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. وهذه جميعها تسهم مساهمة مهمة في خلق سلسلة من المشكلات الإجتماعية.

في المجتمع العراقي اجتذبت الحياة في المدينة الناس من مختلف الأصقاع من شمال البلاد ومن شرقها إلى غربها. وسرعان ما أصبحت المدن وبخاصة المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة والموصل ميداناً انتشرت فيه مختلف الثقافات والعادات والأعراف من قبلية ومناطقية. إلا أنّ الأمر لم يتوقف عند هذا الحد. بل سرعان ما تأثرت هذه الثقافات الفرعية القبلية بثقافة المدن الكبرى المضيفة لها بجوانبها المتنوعة من أدبية وعلمية وتعليمية وفنية واقتصادية وسياسية. كما تأثرت المدن الكبيرة والصغيرة بالثقافات الريفية والعشائرية الوافدة إليها. وبذلك اختلط النسيج الفكري والذهني والإدراكي العراقي حتى تكونت ملامح الشخصية العراقية التي نألفها ونعرفها اليوم.

من حيث تأمين الخدمات الحضرية وتلبية الحاجات المتزايدة للسكان في المدن فإن الأمر لم يكن سهلاً . فقد وضع ضغط الحاجة مزيداً من فرص التعليم والعمل والاقامة الدائمة أعباءً على القدرات والإمكانات الطبيعية لهذه المدن التي اتضح أنّها لم تكن مهيأة لكل هذه الضغوط والموجات الكبيرة من الأفراد والعوائل الراغبين بالمدينة للأفادة من فرصها في إيجاد العمل ومن مرافقها الخدمية .

ومما زاد الأمر صعوبة هو عدم قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة على تلبية الطلب المتزايد للخدمات، إضافة إلى فشل السياسات الحكومية في توزيع الفرص المتكافئة للمدن والأصقاع المتعددة ومن العناية بالريف لوقف هذا التدفق المتواصل للسكان إلى المدن. اذ برزت مشاكل كثيرة كما في شحة الوحدات السكنية والمراكز الصحية ووسائل النقل وخدمات الماء والكهرباء وازدحام المدارس والاسواق.

ويتمثل جزء من الحل في وضع سياسات جادة وحازمة لانعاش المناطق الريفية في البلاد والتشجيع على العودة إلى المناطق الأصلية من خلال تطوير الزراعة وشبكة النقل والمواصلات ومنظومة الاتصالات الألكترونية والهاتفية.

و- مشكلات بناء الدولة المعاصرة

تعرف الدولة الحديثة أنها (شكل سياسي للإجتماع الانساني). اذ تقوم الحكومة باحتكار السلطة لتمارس من خلالها دورها الهادف إلى تحقيق الأمان وفرض القانون وتعزيز الدفاع عن مصالح المواطنين من دون تفرقة أو تمييز بما يحقق أستقرار المجتمع ويمكن أن نعرض هنا أبرز المشكلات التي واجهها مشروع بناء الدولة الحديثة في العراق:

١- الحاجة إلى تأسيس مؤسسات مهنية تتمتع بالاستقلال والحرية لتدعم سلطة الدولة على أسسٍ موضوعية وليست حزبية أو مذهبية أوقبلية أو دينية وما إلى ذلك.

٢- الحاجة إلى إعادة النظر في العلاقة بين المواطن والدولة على أساس بناء الثقة وتعزيزها . فالتجارب والأحداث الكثيرة التي مرت بالمجتمع العراقي أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لايمكن لاية حكومة ناجحة أن تستمر في عملها خارج مشاركة المواطن بالقوانين والقواعد والتعليمات الصادرة والعمل في ضوئها.

٣ - التشجيع على فهم الديمقراطية فهماً صحيحاً بعيداً عن الانتقائية. فالديمقراطية تعني من حيث المبدأ (حكم الشعب بنفسه)، وهذا يعني بالتطبيقات العملية أن يشارك الناس في صنع واتخاذ القرارات التي تخص شؤون حياتهم وذلك من خلال

قنوات الاتصال المعروفة والمعلنة بمن يمثلهم في المؤسسات التشريعية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية .

٤- الإهتمام بالمؤسسات التعليمية واحترام استقلاليتها إنطلاقاً من فكرة أن هذه المؤسسات تمثل الحاضنة الطبيعية لزرعِ لَبِنَات المستقبل السليم وفيه تحقيق هدف أدماج المواطن في مؤسسات الدولة .

مستويات المشكلات الاجتماعية

يمكن التعرف على أربعة مستويات رئيسة للمشكلات الاجتماعية وهي :

أ-المشكلات الإِجتماعية على مستوى العالم

من المهم النظر إلى المشكلات الإجتماعية التي تؤثر في العديد من البلدان وتتطلب جهداً دولياً مشتركاً لمعالجتها وفي مقدمة هذه المشكلات

١- تأثير الزيادة الكبيرة في حجم السكان في العالم النامي وظهور مشكلة أخرى وهي التلوث البيئي الذي يهدد حياة الملايين من البشر ومانتج عن التقدم الصناعي الهائل في البلدان المتقدمة والتي تقذف ملايين الأطنان التي تنجم عن الاستهلاك البشري أو من المخلفات الصناعية. ولاشك بأن ذلك يؤدي إلى مشكلة التلوث البيئي في العالم. وتأتي بعد ذلك مشكلة النزاعات المسلحة والحروب المدمرة التي تساهم هي الأخرى بتشريد ملايين السكان من مناطق سكناهم ليتعرضوا إلى التضحية بأعمالهم وبمواردهم، وليكونوا عبئاً على البلدان الأخرى المضيفة لهم.

٢- وهناك مشكلة التفاوت الاقتصادي الهائل فيما بين الدول يحظى البعض القليل منها بالوفرة والنماء فيما يعاني أكثرها من الفقر والجوع والتخلف والألم وهي مشكلة ذات آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة، ولمواجهة هذه المشكلات الكبيرة والجدية ، فإن العالم صار بأمس الحاجة إلى توظيف إمكانيات مادية وبشرية كبيرة وغير مسبوقة وبخاصة ما تسعى إليه المنظمات المنضوية تحت خيمة الأمم المتحدة. فقد عقدت المنظمة الأممية العديد من المؤتمرات وأقامت الكثير من

الندوات وافتتحت ورش العمل لتذليل الصعوبات على مختلف المستويات وفي مقدمتها المستوى الدولي.

ب- المشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمع

ان الحديث عن المشكلات الإجتماعية على مستوى المجتمع تتطلب مقاربة من نوع مختلف. فتوجد مشكلات تؤثر على عموم الناس وتشغل بالهم وقد تهدد أمنهم وسلامتهم. وهذا هو المقصود بالمشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمع. ويمكن أن نعرض لهذا النوع من المشكلات الاجتماعية كما يأتي:

١- **التفاوت الاجتماعي** في مقدمة المشكلات الاجتماعية من هذا النوع هي مشكلة التفاوت الاجتماعي. فالفروق الاجتماعية والاقتصادية بخاصة إذا كانت واسعة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، لابد أن ينشأ عنها العديد من المشكلات الفرعية التي تؤثر سلباً على فرص الأفراد في التقدم والشعور بالطمأنينة والأمان. والخشية أنه إذا ما تركت الفوارق الإجتماعية لتكثر وتتنامى فإنها يمكن أن تهدد وحدة المجتمع وسلامته. لذلك فإن السعي لوضع سياسة تكفل الرعاية الإجتماعية للجميع يُعدّ أمراً ضرورياً.

٢- **أنتشار العنف** من المشكلات الاجتماعية الخطيرة الأخرى هي مشكلة انتشار العنف ليصبح ظاهرة تهدد وحدة المجتمع وتجعل نسيجه غير متماسك. والعنف مفهوم واسع متفاوت الدرجات والأنواع. فعندما لايشعر المواطن بالأمان وعندما يتردد أصحاب رؤوس الأموال بتشغيل أموالهم في مختلف المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية، وعندما لا يتحمس الناس لإرسال أبنائهم للدراسة في مدارس وكليات وجامعات قد تبعد قليلاً عن أماكن سكناهم. فإن في هذه جميعاً مؤشرات على انتشار العنف وشيوع حالات القلق التي تحد من إمكانات التقدم والنماء من خلال حرمان الناس من فرص العمل أو الدراسة والاستثمار إلى درجة تشل المجتمع وتهدد آفاق تقدمه وتطوره.

٣- تعدد سياسة ادارة البلاد ومن المشكلات الاجتماعية الأخرى المهمة التي تواجه المجتمع هي ضرورة توحيد السياسات المتبعة في إدارة شؤون البلاد بالطريقة التي تحافظ على خصوصية المدينة أو المحافظة أو الإقليم من دون التفريط بمقومات وشروط الوحدة الوطنية على مستوى البلاد. وهذه قضية تحتاج إلى الكثير من الجهود والحوارات المتبادلة بين الأطراف المعنية لتقريب وجهات النظر وتطويرها باتجاه المزيد من التعاضد والتساند لتعميق وترسيخ وحدة البلاد.

٤- تنوع وتطور وسائل الاتصال وفي مرحلة البناء الديمقراطي التي يمر بها المجتمع العراقي فإن مشكلة اخرى تبرز إلى السطح وتتمثل في الحاجة إلى تنويع وتطوير وسائل الاتصال الجماهيري بين المواطن والمسؤول للتباحث في مختلف القضايا ذات الإهتمام المشترك وقد يتطلب ذلك نوعاً من المصارحة والشفافية وقبول الرأي الآخر والاستعداد لمناقشة ما يطرح من قبل المواطنين بوسائل الإعلام والأخذ بما هو صحيح ومفيد.

جـ- المشكلات الإجتماعية على مستوى العائلة

إن العائلة تمثل نواة المجتمع وأنها أحد أهم مؤسساته وان مشكلاتها تعد جزءاً من مشكلات المجتمع ككل، الا أن للعائلة مشكلات خاصة بها. قبل التوقف عند هذا الجانب فإن من المهم التأكيد على إن الظروف الإستثنائية وغير الطبيعية التي مر بها المجتمع العراقي، ساهمت بتغير العائلة العراقية ذاتها. ويمكن أن نعرض للمشكلات الإجتماعية على مستوى العائلة كما يلي:

١- تأخر سن الزواج: ظهرت عبر العقود الخمسة الماضية من الزمن أشكال متعددة من العوائل في العراق. صحيح إن العائلة التقليدية التي تتكون من الأبوين وعدد من الأولاد والبنات لا تزال هي السائدة إلى درجة كبيرة، ولكننا نلاحظ اليوم ظهور أنواع جديدة وغير مألوفة من هذه العوائل ما يمكن أن تسمى بـ (العائلة العزباء). وهذه تشير إلى النساء اللواتي لم يتزوجن أو لم تتح لهن فرص الزواج

نتيجة عدم توافر القرين المناسب بسبب الخلل الذي أصاب البناء الجنسي (ذكور وأناث) والعمري للهرم السكاني في المجتمع العراقي نتيجة الحروب والنزاعات التي شغلت المجتمع في الماضي القريب. أضف إلى ذلك ظهور مايسمى اليوم بـ (العائلة وحيدة الأبوين) وهي العائلة التي تقودها في العادة نساء أرامل أو مطلقات. تتحمل مثل هذه العوائل أعباء ثقيلة على صعيد تلبية الحاجات الأساسية لأعضائها من الذكور والإناث الذين غالباً مايكونوا صغار السن. وفي ظل غياب القوانين والأنظمة الإجتماعية التي تسد حاجة هؤلاء، فإن سلسلة طويلة وعريضة من المشاكل سرعان ما تواجههم وقد تؤدي إلى مشاكل قد يمتد تأثيرها في عمق المجتمع كما في مشاكل التسرب من الدوام المدرسي، والانحراف والجنوح، والتمرد وما إلى ذلك.

٢- **العنف العائلي (الأسري):** وتوجد مشكلات اجتماعية على مستوى العائلة تسمى مشكلات العنف العائلي (الأسري). فقد لوحظ مؤخراً أن هناك تزايداً في معدلات العنف العائلي حيث يتعرض أفراد من العائلة من قبل أحد أفرادها إلى التوبيخ المهين والتعنيف القاسي والضرب المبرح بل وحتى الإعتداء البدني الذي يستدعي مراجعة الطبيب أحياناً. ويمكن تصور الآثار السيئة لمثل هذا السلوك على العائلة وبخاصة على أولئك الذين يقعون تحت طائلته مباشرةً كالزوجات أو الأمهات والبنات والأولاد الصغار. فمن المحتمل أن تقل إنتاجية الأشخاص الذين يعيشون في عوائل من هذا النوع، سواء على مستوى الدراسة أو التفوق العلمي أو على مستوى إدارة الشؤون اليومية للعائلة أو على مستوى العمل خارج المنزل، ناهيك عن الأجواء المتوترة والمحتقنة التي يمكن أن يشيعها انتشار مشكلات مؤذية من هذا النوع. فالعائلة تقاس بالأجواء الحنانيـــة والدافئة التي توفرها لأفرادها. وعندما لا يكون بامكان العائلة تقديم الدعم المعنوي لبعضها البعض، فإن الحياة تصبح أكثر صعوبة مما هي عليه.

٣- الشيخوخة: ومع ازدياد اعداد كبار السن في المجتمع وزيادة الأعباء الاقتصادية على أرباب العوائل وتنامي النزعة الفردية للأولاد والبنات، نلاحظ زيادة في مشكلات هذه الشريحة المهمة في المجتمع. فالتقدم بالسن ينطوي على تحديات كثيرة من بينها أن الإنسان عموماً يصبح أضعف مادياً واجتماعياً وهو لذلك بحاجة إلى المساعدة والرعاية والتطمين. كما أنه يصبح أقل قدرة على تغيير وضعه وتحسينه أو حل مشكلاته الصحية وغير الصحية. من الناحية الأخرى فكبار السن يمثلون خزين العائلة والمجتمع بما يمتلكونه من خبرة ودراية وحكمة يحتاج إليها الآخرون. لذلك ، فإن العائلة التي تفشل في تلبية حاجات كبارها وتتخلى عن تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والغذائية اللازمة لهم إنما تساهم في التخلي عن ركن مهم من أركان الموقف الأخلاقي والإنساني في المجتمع.

٤- الطلاق: وتوجد العديد من المشاكل الأخرى التي يمكن التوقف عندها . ونكتفي هنا بالإشارة إلى إزدياد معدلات الطلاق نتيجة عوامل متعددة. فمن المعروف أن المشكلات التي تترتب على حالات الطلاق تسبب اضطرابات خطيرة للبناء العائلي ولأفراد العائلة ابتداءً بالزوجين وانتهاءً بالأطفال.

د - المشكلات الاجتماعية على مستوى الفرد

إن من الواضح وجود تنامي ملموس نحو النزعة الفردية في المجتمع عموماً ولدى الأشخاص في مختلف المجتمعات ومنها المجتمع العراقي. وللتعبير عن ذلك ولضمان حقوق الأفراد نصت الدساتير والمواثيق على احترام حق الأفراد في التعبير عن آرائهم وتصوراتهم وأن يعاملوا كمواطنين بغض النظر عن الجنس والقومية والدين والعمر والمذهب والمنطقة الخ. من هذا يمكننا أن نرى الكثير من المشكلات التي يعاني منها الأشخاص على صعيد فردي:

١- الحقوق والواجبات: لنبدأ أولاً برغبة الفرد في أن يعامل كإنسان له الحقوق الكاملة وعليه الواجبات الكاملة التي ينص عليها الدستور وقوانين البلاد بغض

النظر عن اية فروقات موضوعة. وعلى سبيل المثال، يميز الناس فيما بين الأفراد على أساس الجنس مما يؤدي إلى خلق سلسلة من المشكلات لعل من أسوئها أن بعضهم يحرم من فرصة الدراسة أو العمل بسبب ذلك.

٢- **النمو المتكامل:** لن يكون بامكان الإنسان أن ينمو وينضج مالم تتاح له فرصة النمو على نحو من الأهمية مع وجود الاشراف والمراقبة غير المباشرة من قبل الأهل ومثال ذلك يعامل الفتيان على أنهم أفراد بحاجة إلى من يوجههم ويدير شؤونهم في كل صغيرة وكبيرة حتى وصل الأمر إلى مصادرة حقوقهم وقمع رغباتهم المشروعة كافراد. وصحيح أن الفتيان يظلون بحاجة إلى خبرة الكبار لكن ينبغي أن يكون ذلك بحدود معينة تجنباً لحرمانهم من فرصة النمو على نحو طبيعي.الخلاصة أن الفرد يمثل كياناً فريداً متكاملاً ومستقلاً وأنه يستحق الثقة والاحترام ويستحق الرعاية والاهتمام. وحقيقة أن الفرد هو ثمرة الثقافة الإجتماعية السائدة التي يتعلمها عبر العائلة والمدرسة وغيرها من قنوات التعليم والتهذيب، فإن هناك قدراً من الخصوصية والتفرد لابد من الحفاظ عليه واحترامه. ففي تنمية هذا الجانب تكمن قدرة الإنسان على التطور والإبداع.

الطرق والاساليب المتخذة في معالجة المشكلات الاجتماعية

أ ــ دور التنشئة الاجتماعية

يُجمع الاجتماعيون والاختصاصيون في مجال العلوم الانسانية على الدور الأساسي للتنشئة الاجتماعية في معالجة مختلف المشكلات. ويتحقق هذا من خلال الدور الذي تمارسه الأسرة في تعليم وتوجيه أفرادها باتجاه معين. ويتضح ذلك من خلال ما تمارسه الأسرة من دور إيجابي وبناء بإتجاه تشذيب سلوكيات الأفراد ليكونوا صالحين يحرصون على سمعتهم ويحترمون أنفسهم بمثل ما يتوقعون ويرغبون من الآخرين أن يفعلوا ذلك.

يظهر الأثر المهم للتنشئة الإجتماعية في مرحلة الطفولة من عمر الإنسان حيث يكتسب الإنسان القيم الإجتماعية المقبولة والمواقف الإيجابية والمهارات اللازمة والأدوار المتوقعة التي تطبع شخصية الإنسان بقالبها المطلوب.

الملاحظ أن الإنسان لا يتعلم فقط من أبويه وإخوته وأخواته وأقاربه في الأُسرة الصغيرة التي ينشأ فيها، بل يتعلم من خلال احتكاكه في المجتمع المحلي الذي يعيش فيه خارج بودقة الأسرة الصغيرة التي ينحدر منها. وهكذا يكتسب الإنسان القيم والاعتبارات الإجتماعية المقبولة والتي يمكن أن تكون ضابطاً داخلياً أو محفزاً على المشاركة مع الجماعة.

وهناك جانب آخر مهم يمكن أن يؤدي دوراً في الحد من المشكلات الإجتماعية وهو الدور الذي تلعبه اللغة في أذهان الناس. فاللغة لم تعد بنظر علماء اللغة مجرد وسيلة ناقلة للمعلومة وإنما هي صانع ومنتج للفكرة المؤثرة في سلوك ومواقف الناس. معروف أن الإنسان يتعلم أولى الكلمات في البيت وفي أحضان العائلة. من هنا نستطيع القول أن تعلم المفردات الصحيحة المنسجمة والمتناسبة مع القيم الإجتماعية المقبولة التي تحض على التعاون في مواجهة المسؤوليات المشتركة.

ب ـ دور المدرسة في التوعية لمواجهة المشكلات الإجتماعية

بعد الأسرة يبرز دور المدرسة باعتباره الدور الذي يقوم باستكمال وترسيخ ما تقوم الأسرة بغرسه في حياة الأطفال، فإن المدرسة تمثل البوابة الأولى إلى المجتمع الكبير وخارج الأسرة الصغيرة التي نشأوا وترعرعوا فيها . على سبيل المثال، من أساسيات ماتقوم به المدرسة هو التشجيع على التفكير العلمي والإبداع، وتنمية المهارات الفكرية النقدية، وتوفير الفرص لزيادة مهاراتهم وبلوغ طاقاتهم من خلال هذا الدور الأساس للمدرسة، فإنها يمكن أن تقوم بدور مهم للمساعدة في حل المشكلات الإجتماعية ابتداءً من التعامل مع مشكلات الطلبة على الصعيد الشخصي والفردي ومروراً بالتصدي للمشكلات التي يمكن أن تؤثر في الأداء العلمي للطلبة والطالبات في المدرسة.

ويمكن للمدرسة أيضاً أن تعمل على تعميق الوعي الفكري للطلبة بشأن الكثير مما يحدث في المجتمع. بما يحقق الأهداف وينشر الوعي ويعم الأمن والسلام وتكون المدرسة قد أدت رسالتها الإجتماعية النبيلة.

جـ ـ دور منظمات المجتمع المدني

تعّرف منظمات المجتمع المدني بأنها المنظمات التي يقوم بإنشائها الناس في المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية متنوعة. ومنظمات المجتمع المدني منظمات مهنية غير حكومية وهي لازمة من لوازم المجتمع الديمقراطي الذي ينتظم فيه الناس بمختلف الجمعيات والمنظمات المعبرة عن إرادة وأهداف أعضائها. وتستند هذه المنظمات في عملها على دعم ومؤازرة الناس المعنيين بأنشطتها المتعددة وذلك بقدر ما تقدم لهم من خدمات.

دـ دور النظام السياسي الديمقراطي في حل المشكلات الإجتماعية

يقوم النظام الديمقراطي على فكرة أنه نظام حكم الأكثرية مع إحتفاظ الأقلية بحقها في التعبير عما تراه صحيحاً ومناسباً، وفي الماضي وفي ظل ماسمي بـ (الديمقراطية المباشرة) في أثينا القديمة كان المواطنون يقومون بتشريع القوانين اللازمة لهم ولمجتمعهم بأنفسهم. بمعنى أنهم كانوا يصوتون على القوانين المقترحة بأنفسهم مباشرة دون الحاجة إلى ممثل ينوب عنهم. اليوم وبسبب تضخم حجم المجتمعات الإنسانية ظهر ما يسمى بـ (الديمقراطية النيابية).

في هذا النوع من النظام ينتخب الشعب ممثلين عنه بحسب الأقاليم والمحافظات أو المناطق المعينة وبطريقة الانتخاب الحر المباشر. ويقوم هؤلاء الممثلين بتقديم وتَبَني الدفاع عن قضايا ناخبيهم أو الأفراد الذين ساهموا بانتخابهم.

ومن أجل أن يساهم النظام الديمقراطي النيابي، كما في العراق مثلاً في حل المشكلات الإجتماعية فإن عليه إيجاد قنوات للاتصال تمكن الناس من الوصول إلى ممثليهم بسهولة ويسر وسرعة كافية لعرض مشكلاتهم وهمومهم التي يعانون منها

ويريدون حلاً لها وقد تتمثل هذه القنوات في طرق الإتصال المباشر من خلال مكاتب أعضاء مجلس النواب وعناوينهم الألكترونية والهاتفية.

ويمكن أن يساهم الإعلام مساهمة مهمة في هذا المجال فضلاً على استخدام طرق أخرى كالإجتماعات واللقاءات الدورية المنتظمة أوالتي يدعى إليها المعنيون والمهتمون بها بحسب الحاجة والرغبة والاستعداد وقد يكون ذلك في أماكن عامة مما يوفر فرصة سهلة للمهتمين من المواطنين بالحضور للتداول فيما يهمهم من شؤون وقضايا ومشكلات، هم بحاجة إلى توضيحها.

للاطلاع فقط

جاء في المادة (٤٩) من دستور جمهورية العراق

أولاً: يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه.

جاء في المادة (٢٨) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الأعلان تحققاً تاماً.

أسئلة الفصل الخامس

س١- ما المشكلة الإجتماعية؟

س٢- ما أنواع المشكلات الإجتماعية؟

س٣- متى تصبح (الجريمة) مشكلة إجتماعية وكيف يتم ذلك؟

س٤- ما الأسباب الإجتماعية للإنحراف كمشكلة إجتماعية؟

س٥- ميز بين (الجريمة) و (الجنوح) من النواحي القانونية والإجتماعية.

س٦- ما أهم المشكلات التي يواجهها الناس نتيجة العيش في المدينة؟ وما التسمية التي يطلقها علماء الإجتماع على هذا النوع من المشكلات؟

س٧- ما أبرز المشكلات التي يواجهها مشروع بناء الدولة الحديثة في العراق؟

س٨- ما المشكلات التي يواجهها الانسان الفرد في المجتمع؟ تكلم عن ذلك مع الامثلة.

س٩- ما المقصود بمشكلات العنف العائلي (الأسري)؟ تكلم عن ذلك مع الأمثلة.

س١٠- عدد القنوات التي تعتمد في حل المشكلات الإجتماعية شارحاً احداها؟

نشاط

العناية بكبار السن صحياً ومادياً ونفسياً يسهم في خلق جو أسري دافئ يساعد على تماسك الاسرة وتقليل مشكلات المجتمع وزيادة استقراره. بين ذلك من خلال تقرير يثبت ما ذهبنا إليه.

الفصل السادس

الضبط الاجتماعي .. تعريفه وسائله، أهدافه

يراد بالضبط الاجتماعي الرقابة التي يمارسها المجتمع من خلال استخدام وسائل وآليات مختلفة من اجل جعل سلوك الافراد متماثلاً وخاضعا للقيم والمعايير التي يراها صحيحة إلى جانب وسائل اخرى للعقاب لمعالجة الآثار التي تترتب على الانحراف.

مميزات الضبط الاجتماعي

١- إن الضبط الاجتماعي عملية متغيرة من حيث الوسائل والأهـداف أيضا، فهو ليس ممارسة جامدة، بل ممارسة تخضع لتطور المجتمع وتغير حاجاته.

٢- لا ينبغي أن تكون وسائل الضبط أداة إرهـاب وإسـاءة أو أداة تستـخدمها طبقة أو جماعة ضد اخرى بهدف تحقيق منافع طبقية أو قومية أو حزبية، فالمجتمع ككل يحمي نفسه ونظامه وبنيته وثقافته من خلال تلك الوسائل.

٣- أن وسائل الضبط في المجتمع الحديث هي في الغالب وسائل رسمية تمارسها الدول التي يمتد نفوذها وتأثيرها حتى على وسائل غير الرسمية كالاسرة مثلاً.

٤- أن وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية لا تؤدي وظائفها بمعزل عن بعضها البعض، بل يمكن القول أن تلك الوظائف متجانسة إلى حد ما.

٥- أن هدف هذه الوسائل الابقاء على سلوك الافراد والجماعات في دائرة القبول الاجتماعي، فضلا على تحقيق هدف بعيد وهو تنظيم المجتمع والحفاظ على تماسكه.

القواعد التي يقوم عليها الضبط الاجتماعي

تقوم عملية الضبط الاجتماعي على قاعدتين لا غنى احداهما على الاخرى وهما:

أ- الاقناع: عن طريق وسائل الأعلام والتثقيف والتهذيب المختلفة التي تمارسها الاسرة والمدرسة، ومن خلال التلفزيون والاذاعة والصحافة وغيرها.

ب- الاخضاع (الاذعان): اذ أن للقوانين وللمبادئ الدينية قوتها الملزمة التي لا بد للفرد من الخضوع لها لكي يتجنب العقاب

وسائل الضبط الاجتماعي

يستخدم المجتمع وسيلتين من وسائل الضبط الاجتماعي هما

أ - وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية.

ب - وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية.

أ - وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية

وهي الضوابط غير الرسمية التي لا يخلو مجتمع إنساني منها فهي تولد معه وتتغير مع تغير أحواله، وتلبي حاجاته للنظام والتعاون وتحكم سلوك أفراده وجماعاته ومنها الأعراف والتقاليد والعادات والقيم الاجتماعية.

خصائص الضوابط غير الرسمية

١- هي ضوابط غير مدونة كالقوانين، بل هي متوارثة عن طريق التنشئة ينقلها الآباء إلى الأبناء ولا تتغير إلا على نحو بطيء.

٢- إنها تلقائية فهي ظاهرة اجتماعية لم يصنعها فرد ولم تخترعها جماعة. بل هي لازمة لمعيشة وحياة الناس يجدونها عند ولادتهم. وتبقى بعد موتهم. ولا توجد سلطة تصنعها وتنفذها بل هي تعبير عن سلطة المجتمع على نفسه.

٣- إنها ملزمة للأفراد والجماعات وهذا هو سر قدرتها على ضبط السلوك وممارسة الرقابة، وإيقاع العقوبة على الفرد حين ينحرف، وقد تكون العقوبة السخرية أو الاحتقار.

٤- أن الناس غالبا ما يضفون عليها درجة عالية من الاحترام، فمثلا لا يجوز لمن يحضر مناسبة عزاء أن يلقي نكتة أو يغني، بل لابد له من أن يلتزم بالسلوك الذي تقره الأعراف.

٥- تتميز العادات بصفة العمومية فهي تنتشر بين سائر أفراد المجتمع، ولا تقف عند حدود طبقة أو شريحة أو فئة معينة، وان كنا نجد لدى الطبقة المرفهة في المجتمع بعض العادات التي قد لا نجدها لدى الطبقة الفقيرة أو المتوسطة.

وتلتقي هذه الضوابط التلقائية مع القوانين وقد لا تنسجم معها أحيانا فالتلقائية الشعبية المتوارثة مثلا تعيق عملية تعليم المرأة، بينما تشدد القوانين العصرية على

ذلك . كما أن التقاليد الشعبية تحبذ زواج الأقارب ، لكن قواعد الصحة العامة والإنجابية ترى في ذلك خطأً فتنهى عنه . وقد يكون لهذه الضوابط التلقائية ما يعززها من جانب المبادئ والمُوَجِهَات الدينية الحقيقية أو المنقرضة .

ولعل من اهم هذه الوسائل :

١ - الأخلاق

الخلق هو السجية والطبع والمروءة والدين. أو الأحكام القيمية عن السلوك الحسن والسلوك القبيح، وعن الخير والشر. والسلوك الخلقي هو ما اصطلح عليه المجتمع وقد لا تتطابق أشكال السلوك الخلقية في كل المجتمعات. يتكون السلوك الأخلاقي من مجموعة القواعد والمبادئ التي تبين للأفراد كيفية التصرف في الحالات والمواقف التي يجدون أنفسهم فيها من دون أن يخالفوا في ذلك ضمائرهم أو الأعراف السائدة في مجتمعهم. والأخلاق كما يراها علماء الاجتماع ظاهرة اجتماعية تعبر عما استخلصته الجماعة من عبر وتجارب وحكم على امتداد تاريخها إذ وجدت قبل وجود الأفراد وتستمر بعد موتهم. بمعنى أن الظواهر الأخلاقية شانها شان الظواهر الاجتماعية الأخرى، تعد قوى قائمة بذاتها يتلقاها الفرد، وهي تامة التكوين وتمارس تأثيرها الإلزامي الضابط عليه، فتحول بين الانحراف وبين ما يعده المجتمع حسناً أو خيرا. وبهذا تكون القيم الأخلاقية الضابطة للسلوك صادرة عن القواعد العامة التي ارتضاها المجتمع، وصدى لما اقره الرأي العام من معايير تصف السلوك سلبا أو إيجابا. لقد بلور الإسلام الحنيف قيما ومبادئ أخلاقية تحث على التعاون وحب الجار ورضا الوالدين والتمسك بالنزاهة ودفع الأذى عن الآخرين وعدم السخرية منهم والتأكيد على رد الأمانات، وحفظ مال اليتيم وزيارة المريض .. إلى غير ذلك من المبادئ الأخلاقية السامية. ويلاحظ أن القيم الأخلاقية قد توضع أحيانا بمستوى القوانين من حيث الزاميتها، بل أن القوانين قد تعبر عنها وتنطق باسمها مما يجعلها ذات اثر أقوى واشد كوسيلة ضبط للسلوك.

ان وسائل الضبط التلقائية مع تداخل بعض عناصرها مع القانون، فان تأثيرها اشد وأقوى في المجتمعات الريفية والبسيطة، بينما يصبح تأثير القانون أقوى في المدن والمناطق الحضرية ذات التضامن الاجتماعي العضوي القائم على المصلحة والتعاقد.

٢ - الدين

الدين احد اللوازم الأساسية للحياة الإنسانية منذ نشأتها الأولى، وهو من وجهة نظر علماء الاجتماع ضرورة اجتماعية والدليل على ذلك أن كل المجتمعات الإنسانية ارتكز بناؤها الاجتماعي على الدين، ولم يشهد التاريخ وجود مجتمع بلا دين. وعلينا أن نميز بين أنواع من العقائد الدينية ومنها.

١ ـ **الديانات الإلهية المنزلة**: وفي مقدمتها الإسلام والمسيحية واليهودية.

٢ـ **الديانات البدائية القديمة**: مثل التوتمية التي تمثل احد أقدم النظم والعقائد الإنسانية، وهي تفرض وجود اتحاد جوهري بين الإنسان وبين الحيوان أو النبات. ومن الديانات الوضعية القديمة الزرادشتية التي تعد في أصلها نوعا من الإصلاح الديني ذات الأبعاد الاقتصادية مثل تنمية الحصاد والرفق بالحيوانات الأليفة مما يؤدي إلى توفير الغذاء.

-وظيفة الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي

الدين كوسيلة ضابطة له اثر قوي في تنظيم المجتمع. فهو يضبط سلوك الأفراد والجماعات في الوقت نفسه، كما انه ينظم علاقاتهم ببعضهم، ويرسم سبل معاملاتهم. وهو إذ يضبط السلوك، فانه في الوقت نفسه أداة تغيير عظيمة للمجتمعات الإنسانية. فالإسلام الحنيف نقل العرب من حالة التخلف والبداوة إلى حالة من الحضارة والتقدم. فضلا على أن الدين يسد حاجات المجتمع من خلال وضع القواعد والقوانين التي تنظم شؤون الحياة المختلفة، ويُوجِد أساسا للتضامن القوي. فالمؤمنون إخوة والمجتمع المؤمن مثل البنيان القوي المرصوص. أن الإسلام والمسيحية على سبيل المثال وما يتصل بهما من ممارسات يتصفان بخصائص جوهرية أهمها ما يأي:

١-ان لهما طابع الإلزام الشديد، سواء من حيث الاحترام أو الممارسة.

٢-تتميز بطابع نمطي يستمر لأجيال دون تغيير يذكر مما يحفظ طابع الدين ذاته ويميز المؤمنين به.

٣- إنهما ذوا مضامين نفسية وانفعالية تدفع المؤمنين بهما حتى إلى التضحية بالذات من اجلها .

٤- أن تلك القيم والعقائد تتدخل في ذات الفرد فتشكل رقابة داخلية وقوة ذاتية ضابطة للسلوك .

٥- انهما يتصلان اتصالا وثيقا بكل جوانب الحياة الاجتماعية ،فهما ذو اثر في تنظيم العلاقات الاقتصادية والقرابية والقانونية والثقافية وغيرها ، مما يعزز دورهما الإلزامي الضابط للسلوك .

٦- انهما يشكلان قاعدة أساسية للتضامن الاجتماعي ، ولتحديد هوية الجماعة .

٧- ان رموزهما البشرية ، تمثل قدوة للمؤمنين الذين يحاولون التماشي معها ، والسير على طريقها .

والفكرة النموذجية لذلك مايمثله رسول الله محمد (ﷺ) ، وآل البيت الأطهار من قدوات حسنة . وكذلك الحال بالنسبة للمسيح (عليه السلام) .

وعليه يستمد الدين قوته كضابط للسلوك من مصدرها القدسي ذي الطبيعة القاهرة والقوة الآمرة التي لامرد لاحكامها ولا نقض لقراراتها ، مما يجعلها نافذة وملزمة .

-الدين ووسائل الضبط الأخرى

يمكن أن نلاحظ اختراق المبادئ الدينية للمؤسسات الأخرى التي تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي في الجوانب الآتية :

١- مازال الدين يشكل مساحة واسعة من المضامين الأخلاقية والعرفية للتنشئة الاجتماعية في المؤسسة الأسرية، وما زالت علاقات الآباء بالأبناء والأزواج بالزوجات ، ومازالت العلاقات مع كبار السن متأثرة بالقيم والمبادئ الدينية .

٢- مازال الدين احد المواد المهمة في الدروس التربوية المدرسية ، بوصفه مصدرا أساسيا من مصادر تكوين وتنمية السلوك القويم والحصانة من الانحراف .

٣ - يشكل الدين احد المصادر الأساسية للتشريعات الجنائية والأحوال الشخصية والإصلاح السلوكي وغيرها، فضلا عن القوانين الخاصة بالإرث والنسب.

٤- مازالت القيم والمبادئ الدينية حاضرة وبقوة في تراث المجتمعات، والتي تؤكد على قيم الصدق والعدالة والأخوة، والأمانة وحب الأوطان.

أن ما ذكرناه يؤكد القيمة المقدسة للدين فقط بل ويؤكد أيضا دوره في الرقابة والضبط والتنظيم حتى في المجتمعات الحديثة والمعقدة.

٣ - الأسرة

تختلف النظم الأسرية أو العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الجماعات كما يختلف نظامها ضيقا وسعة، فأحيانا يتسع نظامها ليشمل جميع أفراد العشيرة وأحيانا يضيق فيشمل الزوجة والزوج والأبناء فقط. تصنف الأسرة بوجه عام إلى:

١ ـ اسر ممتدة:

وهي الأسر الكبيرة الحجم والتي تضم الأبوين الكبيرين (أي الجد والجدة) وأبناءهم المتزوجين، وأبناءهم بل قد تضم أيضا أقارب آخرين كالأعمام والاخوال.



٢ــ اسر نووية صغيرة أو زواجية :

وأساسها الزوجان وأولادهما إن وجدوا. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الأصناف قد توجد في مجتمع معين في الوقت ذاته. ونستطيع القول أن الأسرة النووية الزواجية الصغيرة هي الأكثر شيوعا في الحضر مقابل شيوع الأسرة الممتدة في المجتمعات التقليدية والريفية.



الأسرة كمؤسسة ضابطة

يجمع علماء الاجتماع وعلم الإنسان على أن العلاقات الأسرية هي أول العلاقات المؤسسية الضابطة للسلوك. ويمكن القول أن الأسرة كمؤسسة رقابة وضبط قد شهدت تغيرات بنيوية ووظيفية قلصت من أدوارها، وأوكلت بعض وظائفها لمؤسسات أخرى، كالتعليم. ومع ذلك فان الأسرة مازالت تمارس وظيفتها كسلطة ضبط غير رسمية من خلال :

١- التنشئة الاجتماعية : وهي عملية نقل تراث المجتمع وثقافته من جيل الأباء إلى جيل الأبناء. ومن خلال هذه العملية يستدخل الأطفال قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه وطرقه الشعبية. وبذلك يتحدد لهم ما الحلال وما الحرام وما هو الخير وما هو الشر.

٢- يقدم الآباء والأمهات للأبناء نماذج سلوكية يعتدون بها، ويتعلمون منها ما هو العمل الصالح فيقلدونه، وما هو العمل الطالح فيتجنبوه. أن عملية التقمص هذه هي قاعدة بناء الشخصية أو بنيتها التحتية.

٣- تؤدي الأسرة دورا مهما جدا في تهذيب الأطفال وتعلمهم كيفية التعامل مع الآخرين، وتعزز فيهم قيم التضامن والتعاون، وتجنب الكذب والعدوان واحترام الأكبر سنا والخضوع للقوانين وحب العمل والرغبة في الاستكشاف والاطلاع.
٤- تتعاون الأسرة مع الجهات التربوية الأخرى مثل رياض الأطفال وإدارات المدارس والمعلمين،من اجل توجيه الأبناء وحثهم على التزام السلوك السوي والتفوق في الدراسة أو في العمل وتجنب الانحرافات.

وعلى هدي ما سبق ذكره، نشير إلى أن الأسرة هي أولى الوسائل الضابطة غير الرسمية إذ يقوم الأبوان والأقارب بعملية (قولبة) للوليد الجديد، فينقلون إليه على نحو متراكم ومتواصل تراث المجتمع (تقاليده وعاداته وتراثه وأعرافه)، ويضبطون سلوكه حتى يماثل النموذج الاجتماعي الحسن أو الجيد، عن طريق الترغيب والثواب تارة، أو الترهيب والعقاب تارة أخرى، وتسهل له التماثل مع ثقافة المجتمع حين تتسع دائرة سلوكه فتتجاوز الأسرة إلى الحي والمجتمع المحلي، والمدرسة، والدائرة. وبمعنى أوضح فان الأبوين يعملان على أن يكتسب الأبناء ثقافة مجتمعهم وألا يتقاطعوا معها.

والواقع أن تنشئة الأسرة لأطفالها تتسع فيما بعد لتشمل المؤسسات الأخرى التي سيكون الفرد عضوا فيها.

ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسة لعملية التنشئة الاجتماعية فيما يأي:-

١- تكييف الإنسان لثقافة ونظم مجتمعه.
٢- ربط الإنسان بجماعة فرعية (قومية أو دينية)معينة، أو بالمجتمع العام.
٣- جعل الإنسان على قدر من التماثل مع الناس الآخرين في مجتمعه.
٤- تعليمه احترام القيم الدينية وحب المجتمع والوطن.

ان كل هذه الوظائف التي تقوم بها الأسرة تدخل في نطاق المعنى الواسع للضبط إذ أنها تعلم الفرد كيفية أداء الأدوار المطلوبة منه، من خلال التلقين والتدريب

وباستخدام آليات الثواب والعقاب. فالفرد لكي يعيش في مجتمع لابد أن يتعلم أَداء الأدوار المطلوبة منه، سواء من حيث أسلوب الأداء، أو من حيث الأهداف المتوخاة من الدور الاجتماعي، وبالتالي فان تدعيم بنية الأسرة وتعزيز وظائفها ينبغي أن يتواصل من قبل الدولة بكل مؤسساتها.

٤ - الرأي العام

يعرف الرأي العام بأنه وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات. ويمكن التمييز بين رأي عام ظاهر معلن ومعروف مثل الموقف من الفساد الإداري أو الموقف من جرائم الاتجار بالأشخاص ورأي عام باطن أو مستتر.

أ- الرأي العام الظاهر: هو تعبير مجموعة من الناس عن اتجاهاتها وأرائها أزاء مشكلة معينة أو ظاهرة معينة تعبيرا صريحا حيث تتوافر الحرية ولا يخشى الناس التعبير عن آرائهم من دون وجل أو حذر أو حيث ينسجم اتجاه الرأي العام المعلن مع ثقافة المجتمع مثـل الــرأي العــام الظاهر للزواج المختلط (أي زواج طرفين من دينين مختلفين).

ب- الــرأي العــام الكامن: فهو ذلك الرأي غير المعبر عنه بصراحة ووضوح، لأن أفراد الجماعة يخافون التعبير الصريح عن آراءهم، لأنها ضد القانون السائد أو ضد ثقافة المجتمع أو ضد نظام الحكم.

- أهمية الرأي العام

ان أهمية الرأي العام وخطورته كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي تظهر في:

١ -المجتمعات الديمقراطية التي توفر بيئة مواتية لظهور آراء الناس، وقوانين تحمي مواقفهم حين تتقاطع مع مواقف السلطة الحاكمة.

٢-المجتمعات التي يشعر فيها الفرد بوجوده، بوصفه مواطنا فاعلاً مشاركاً في حياة مجتمعه وقادراً على بذل جهد فعّال لتغيير بعض الظواهر أو حل بعض المشكلات.

٣- المجتمعات التي تتوافر فيها وسائل الاتصال الحديثة التي تمارس فيها منظمات

المجتمع المدني دوراً مهماً، سواء في الرقابة أو النقد والتعبير.

٤-ان أهمية الرأي العام كوسيلة ضبط يعد أسرع من القانون أحيانا، بل هو أدق منه في أحيان أخرى ينفذ إلى مداخل الحياة. وهو قوة يخشاها الحكام والسياسيون.

٥-كما أن الجرائم البشعة التي تسيء إلى الحق العام، تجد في الرأي العام قوة فضح ومراقبة. يعبر عن ذلك التظاهرات الصاخبة القوية التي تواجه عنف الحكومة وإجراءات قوات الأمن، ثم تنجح على الرغم من ذلك في تغيير الحكومة حين توصف بالفساد أو التزوير أو سوء إدارة الموارد. وفي المجتمعات الديمقراطية يمثل قوة لا يمكن تجاهلها بخاصة حين تجد الأدوات الإعلامية والمؤثرة للتعبير عنها، ويبدو ذلك واضحاً في عدد من البلدان اضطرت الحكومات فيها إلى إلغاء قراراتها بزيادة أسعار الخبز، أو خفض الإجور والرواتب.

- سلبيات الرأي العام

أن دور الرأي العام كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي يعني أن لا نتناسى حقيقة أن للرأي العام سلبيات لابد من الإشارة إليها. فهو في كثير من الحالات يكون نتاج الإيحاء والتأثيرات غير العقلانية أو الدعائية التي يمارسها أو يروجها السياسيون ورؤساء الأحزاب والقادة الآخرون من اجل كسب ود الجمهور ودفعه باتجاهات معينة فضلاً عن ما نسميه بالرأي العام، قد لا يكون في حقيقته رأيا إجماعيا تاما وشاملا، فهناك دائما أطراف وجهات معارضة لكن معارضتها، قد تكون خفية أو كامنة، بل قراءاتنا لسيناريوهات وخبرات التغير الاجتماعي والثقافي في هذا المجتمع أو ذاك تظهر أن بعض الأفراد، أو الجماعات قد تواجه الرأي العام السائد وتنجح في تغييره أو دفعه باتجاهات جديدة. أن بعض النساء الرائدات في العراق، اللواتي دخلن كليات الطب والحقوق والتمريض واجهن مشكلات كثيرة إلا أن إصرارهن على مواصلة طريقهن أدى إلى خلق اتجاهات جديدة نحو تعليم المرأة أو ممارستها العمل خارج المنزل.

ولعل من أهم سلبيات الرأي العام، وأبرزها انه شديد التأثر ومندفع بل متهور

أحيانا، إذ يكفي للتدليل على ذلك، أن صحيفة من الصحف قد تنشر خبراً عن جريمة من الجرائم البشعة وتتهم جهة ما حتى بدون دليل فتؤدي إلى اضطرابات وأعمال عنف ضد تلك الجهة مع أنها في النهاية تكون على براءة تامة من الجريمة ويلاحظ أن الاحزاب والحكومات والساسة غالبا ما يستغلون الرأي العام لتحقيق مآربهم حتى ضد مصالح المجتمع، إذ راح كل حزب يعبىءالرأي العام ويدفع به باتجاه أهدافه، ويبدو ذلك واضحا في مراحل الصراعات الحزبية والتنافس الانتخابي، بل يبدو اشد وضوحا في مراحل الحروب حيث تسخر الدعاية لتجنيد الرأي العـــام وتوجيهـــه نحو أهداف طرف أو أكثر من الأطراف المتحاربة. إلى جانب ما تقدم فان الرأي العام قد يستخدم لتحقيق غايات ومآرب تجارية، إذ أن الشركات والبيوت التجارية المالية تصرف الملايين، وتستخدم شتى السبل من اجل خلق رأي عام للتدليل على متانة مواقفها المالية أو للتدليل على جودة منتجاتها. أن للدعاية التجارية دورها في خلق رأي عام نحو استهلاك بضاعة أو مادة معينة. وعلى أي حال لابد من التمييز بين رأيٍ عام واعٍ ومستنيرٍ من آخر منفعل يفتقر إلى الوعي والعقلانية ولاشك أن الأول هو الذي يمثل وسيلة مهمة من مؤسسات الضبط الاجتماعي.

وسائل الضبط غير الرسمية (التلقائية) بوصفها معوقا للتغير

من المؤكد أن لهذه الوسائل أهميتها من حيث الرقابة و الضبط وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات، لكنها في أحيان كثيرة تكون رافضة للتغير وعلى الرغم من الزامية القوانين فان تلك الوسائل قد تنطوي على قوة تعطل عملها ودورها الضابط للسلوك ويبدو ذلك واضحاً من ممارسات الثأر والقتل غسلا للعار.

من جانب آخر فان بعض تلك الوسائل التلقائية قد تصبح معوقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، على سبيل المثال موقفها السلبي من تعليم المرأة أو اشتغالها أو حريتها في اختيار شريك الحياة. أن الموقف السلبي من المرأة يعطل نصف طاقات المجتمع. ومع ذلك فان أولى وسائل الدفاع ضد الانحراف الاجتماعي هي القيم التلقائية وأهمها الشعور بالذنب والخجل.

ب - وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية

أولا: القانون

قبل الحديث عن دور القانون في عملية الضبط الاجتماعي نجد من المفيد تعريف القانون فيراد به:- بمعناه العام، مجموعة القواعد القانونية المرعية في مجتمع ما والمنظمة للعلاقات الاجتماعية فيه والتي يلتزم الاشخاص اتباعها وإلاّ تعرضوا للجزاء المادي الذي تفرضه السلطة العامة، والقانون بهذا المعنى مجموعة الاحكام القانونية الملزمة مشرعة من قبل السلطة المختصة أو مستمدة من مصادر اخرى غير التشريع.

ينظر إلى القانون كوسيلة مهمة من وسائل الضبط الاجتماعي. ويمثل القانون قمة التنظيم الاجتماعي للسلوك الإنساني، إذ انه يحدد صراحة ما يجب على الفرد عمله وما يجب عليه الامتناع عنه. إن القانون لا يتضمن العقوبة فقط، بل قد يتضمن إجراءات علاجية وإصلاحية. والمجتمعات الإنسانية المتقدمة هي مجتمعات قانون، أي انها مجتمعات مؤسسية لا تختفي فيها الأعراف والتقاليد، لكن القانون يعلو عليها وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية التي تخضع لما يسمى بنظم الحكم الديمقراطي. كما أن القانون في مجتمعاتنا المعاصرة ينبغي أن يغطي كل جوانب الحياة.

وظيفة القانون

إن وظيفة القانون تكمن في كونه وسيلة مهمة للتنظيم الاجتماعي، بجعل سلوك الأفراد متمثلا فيه ليس فقط آلية للعقوبة عند الخروج عليه بل هو أيضا آلية وقائية من الانحراف كما انه آلية إصلاح ومعاونة على تجاوز ظواهر ومشكلات معينة كالجريمة والعنف والسرقة وغيرها.

مصادر القانون: يمكن أن نحدد أهم مصادر القانون فيما يأتي:

١ ـ الدين

فالشريعة الإسلامية مثلا أساسها الوحي الإلهي ويعد القرآن الكريم المصدر الأول لهذه الشريعة تليه السنة النبوية الشريفة. ومن القرآن والسنة النبوية إسْتُمِدَتْ معظم القوانين العربية الإسلامية وبخاصة في مجال الأحوال الشخصية. وكذلك الحال في بقية الأديان.

٢ـ أعراف الجماعة وأحكامها المتوارثة

من جيل إلى أخر شفهيا بلا تدوين . فالمجتمعات القديمة ليس لها قوانين مكتوبة بل كانت تسير في حياتها الاجتماعية على وفق تقاليدها وعاداتها الدارجة التي تتسم بنفس قداسة القوانين وصرامتها .والقوانين هي بمثابة تسجيل وتقرير وتدوين لتلك الأعراف والتقاليد التي ترسخت في المجتمعات لفترات طويلة .ويذهب علماء القانون في تتبعهم لنشأة القواعد القانونية إلى إرجاعها للقواعد العرفية، فمسلة حمورابي (القانون العراقي الذي أبدعه البابليون) هي تجميع للقواعد العرفية والتشريعية والقانونية فإذا تعارضت أو تقاطعت القواعد التشريعية والقانونية مع الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، لا يكتب لها الاستمرار، وتصبح فقط حبر على ورق.

٣ـ التشريع والفقه واصدار الاحكام

والذي يعد التدوين مقدمة له.فقد أدى التشريع دورا هاما في تطور القاعدة القانونية بصفة عامة في المجتمعات الإنسانية، وقد عمل الفقهاء على جعل القاعدة القانونية متلائمة مع الأحوال الاجتماعية وكفيلة بسد احتياجات الجماعة. وقد يعمد الفقهاء في سبيل ذلك إلى الالتجاء إلى الهيئات النيابية التي ينتمي إليها ممثلو الشعب، حتى تعد القواعد القانونية من صنع الشعب، فتصبح قاعدة وضعية فعالة تتطور بتطور الجماعة ومقتضيات ظروفها وأوضاعها.

٤ـ تجارب الشعوب

تعد مصدراً رابعاً مهما للقانون في عصرنا الراهن هذا، وخصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع المبتكرات الحديثة ولعل اقرب مثال إلى ذلك هو القوانين الخاصة بالتعامل مع الانترنت، وأدوات الاتصال الأخرى وما يتصل بها من صفقات أو جرائم. إن تجارب الشعوب والمجتمعات قابلة للتداول،والاستفادة المتبادلة. إن القانون كقوة ضابطة للسلوك يعد وسيلة رسمية. لكن القانون هو في النهاية ظاهرة اجتماعية فهو وليد المجتمع ينبثق من ظروفه ويستهدف تنظيم العلاقات بين أفراده وجماعاته.

القانون كوسيلة للضبط الاجتماعي

لابد من الإشارة إلى حقيقة مهمة هي إن قوة القانون وطابعه الملزم والمنظم للنشاطات الفردية والجماعية لا يعني أن يجري الضبط أو الالتزام عن طريق القهر والإرهاب من جانب الدولة أو السلطة القائمة، وبالمقابل لا نستطيع أن نتخيل قانونا لا ينطوي على درجة ما من القوة الملزمة طالما أن هناك مبررات لحماية مصلحة الجماعة ومنع الأفراد من استغلال الحرية أو السلطة المتاحة لهم للإساءة إلى الآخرين في المجتمع. إن أهم ما يعني عالم الاجتماع هو أن يحلل وظيفة القانون بصفته ظاهرة اجتماعيـــة تنطـــوي على الالزام ، وملاحظاً في الوقت نفسه إن الأمر يتوقف أيضا على نوع نظام الحكم وعلى آيديولوجية الدولة .فمن الدول من يعتنق مذهب الحرية الفردية المستند إلى المبادئ الديمقراطية ولكن هناك أيضا نظم حكم ديكتاتورية أو فاسدة تستغل صفة الإلزام في القانون لكي تحقق مصالحها .

ان القانون كوسيلة للضبط الاجتماعي لايعمل لوحده بل لابد من تكامل أدوات أو وسائل الضبط الرسمية مع الضوابط التلقائية أو غير الرسمية وبخاصة العادات والتقاليد والأعراف وآداب السلوك المتوازنة من جيل إلى آخر .

ثانيا: الدولة

أول ما يمكن أن نشير إليه هو إن الدولة هي التي توجد وتنظم عمل مؤسسات الضبط الرسمية بدءاً من أجهزة الشرطة والجيش، مرورا بالاقتصاد حيث الرقابة على الإنتاج والتجارة والتداول النقدي وصولا إلى الرقابة على سلوك الموظفين وعلى الأنشطة الفنية والثقافية، بما في ذلك السينمائية والأنشطة المسرحية والنتاجات الأدبية .إذ غالبا ما نسمع أن أجهزة الرقابة منعت نشر صور أو دواوين شعر أو كليهما . أو أوقفت عرض مسرحيات أو أفلام، كل ذلك إلى جانب ما تمارسه الدولة من رقابة إدارية وحسابية .

الدولة سلطة تستخدم فيها القوة باسم القانون أو باسم الدين أو كليهما . وهي في

المجتمع الحديث مصدر السلطة الرئيسي . اذ انها تتدخل اليوم حتى في بعض العلاقات ذات الطبيعة الشخصية، باسم الأخلاق أو باسم المصلحة العامة.وتؤسس الدولة تنظيمات عديدة، استجابة للحاجات التي لا يمكن إشباعها عن طريق الإطار النظامي البسيط للمجتمعات المحلية ممثلاً بالعادات والتقاليد والأعراف، سواء أكانت هذه الحاجات فردية أم جماعية، لان الدولة تنطلق من مفهوم الثقافة العامة وليس من مفهوم الثقافات الفرعية للمكونات القومية والدينية والثقافية المتعايشة في المجتمع ،وبالتالي فان الدولة تؤسس منظماتها على قاعدة المواطنة والولاء للمجتمع ككل. أن للدولة واجبات أساسية إزاء مواطنيها ولعل في مقدمة تلك الواجبات حمايتهم من الجريمة والانحراف ومن الفساد ومن العدوان الخارجي، فضلا عن حماية الأفراد والجماعات من تجاوز بعضها على الآخر.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن النظام السياسي الاجتماعي الذي تمثله الدولة كسلطة تنفيذية يعبر عن حاجة المجتمع إلى قوة تستخدم القانون لضبط سلطة الأفراد وحماية المجتمع والحفاظ على وحدته ، غير انه من المفيد أن نسأل :

لماذا يخضع الإنسان لسلطة الضبط وبخاصة الرسمية منها؟ هل لأنه يخشى العقوبة؟ أو أن سلطة الضبط ذاتها تتميز بقوتها الملزمة الظاهرة أو الكامنة؟

ان للسلطة في حياة البشر مظاهر عدة ، قد لا تكون متجذرة في الإكراه أو الإلزام. فالإنسان قد يلتزم ويمارس سلوكا سويا ليس خشية من العقوبة، بل لأنه تلقى تربية سليمة جعلته يحترم القواعد السلوكية في المجتمع. أو لأنه ملتزم دينيا، وعلى وعي عميق بواجباته الاجتماعية والدينية. ولذلك يصعب علينا القول أن الدولة تعتمد فقط على الشرطة ورجال الأمن والجيش لكي تضبط سلوك الأفراد والجماعات وإلا تحولت إلى دولة بوليسية. بل الأصح القول أن الدولة تعتمد أيضا أساليب التوعية والتثقيف من خلال المؤسسة التعليمية، ووسائل الإعلام المختلفة، لكي تنمي لدى الناس الاتجاهات والميول الايجابية وتعزز مبادئ الالتزام واحترام القانون لذلك يمكن القول أن الدولة مؤسسة كبرى تقوم على أساس الترغيب والترهيب من اجل تحقيق

درجة من التماثل في السلوك واحترام القوانين والأوامر والتعليمات.

الوسائل الضابطة في الدولة

تستخدم الدولة وسائل عدة، بعضها معروف وتبدو وظائفه واضحة للعيان وبعضها الآخر ذو طبيعة تخصصية محدودة. ومن هذه الوسائل:

١ ــ أجهزة الشرطة والأمن

وهي أجهزة ذات وظائف تتراوح بين الوقاية والعلاج وبين الرقابة والضبط والمصادرة. ومع أنها وجدت في المجتمعات الإنسانية منذ قرون إلا إنّها شهدت تطورات كبيرة في الدولة الحديثة. وتتميز هذه الأجهزة اليوم بما يأتي؟

أ - إنها ذات وظائف تخصصية تتناسب مع صفة التعقيد التي تميز المجتمع الحديث فهي قد تكون شرطة اقتصادية أو سياحية أو سياسية أو شرطة أحداث أو شرطة سجون أو شرطة جمارك...الخ.ان هذه التخصصات تفصح عن خطورة الأدوار التي تؤديها هذه الأجهزة.

ب - لم يعد العمل فيها حصرا على الرجال بل أصبح للمرأة أدواراً بارزة فيها وخصوصا بعد أن تعددت واتسعت مساحات جرائم النساء.

جـ - الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة وبخاصة تقنيات الاتصال التي مكنت أجهزة الشرطة والأمن من إخضاع مناطق وبؤر إجرامية للرقابة،ومكنت من فحص الوثائق والأدلة ومتابعة المجرمين وتسهيل إلقاء القبض عليهم،فضلا على متابعة الجرائم الالكترونية وخصوصا تلك التي تستخدم الانترنت.

د - أصبح نشاط أجهزة الأمن والشرطة أكثر تعقيدا من خلال توعية رجل الشرطة بدوره الاجتماعي والحضاري وتعريفه بحقوق الإنسان إلى جانب تعريفه بدوره التنموي، لأن الأمن الاجتماعي والاستقرار هما أهم متطلبات التنمية.

٢ ــ أجهزة الرقابة الفنية والأدبية

بالرغم مما يقال عن أحترام حرية الفرد وحقوقه في الدولة الحديثة، توجدضوابط

مهمة لهذه الحرية حتى لا تتحول إلى فوضى، وإلى تجاوز على حريات الآخرين وحقوقهم. فالفنان والأديب لا يستطيع أن ينشر كل ما يخطر في باله، لان ماينتجه قد يهدد سلامة المجتمع وقيمه وتراثه، ولذلك فان الفنان أو الأديب ملزم بتقديم ما يريد نشره أو تقديمه للجمهور، إلى جهة رقابية حتى تسمح بنشره أو تأمر بحجبه. ويلاحظ أن بعض المجتمعات تمادت فيما تدعيه من حرية إلى حد أصبح فيها الفساد، وتخريب الذوق مسائل مقبولة على نحو انعكس سلبا على سلوك الناس ،بل أصبح أحد مصادر تهديد المجتمع ككل في المستقبلل. لقد ناقش علماء الاجتماع على نحو مستفيض اثر الأفلام والمسرحيات والقصص في تكوين ونشر أنماط السلوك الجانح وإشاعة أشكال من السلوك الجنسي المنحرف ولاحظوا أن الأبطال الذين تقدمهم تلك المصنفات الفنية هم عرضة للتمويه (الغش) والتقليد. وبالمقابل فان تلك المصنفات، يمكن أن تكون وسيلة للتهذيب والتسلية، إذا أحسن إنتاجها واخذ المنتجون في حسبانهم مصالح مجتمعاتهم.

٣ــ الرقابة على الصحافة

الصحافة سلاح ذو حدين، فهي يمكن أن تنقل الخبر الصحيح والمعلومة المفيدة ويمكن في الوقت نفسه أن تكون أداة تخريب وإساءة .فكم من صحيفة نشرت صورا فاضحة أو مسيئة لبعض الرموز الدينية والسياسية. وكم من صحيفة نشرت أخبارا أو وثائق مزورة، بهدف الإساءة إلى دين أو معتقد أو جماعة. وفي الوقت نفسه فان وسائل الإعلام ومنها الصحافة، يمكن أن تكون أداة توجيـــه ورقابة. ومن اجل تعزيز الدور الايجابي للرقابة المباشرة، أو غير المباشرة على الصحف وأصدار قوانين وقرارات، تؤمن للصحافة قدرا مناسباً من الحرية، يقابله قدراً من الضبط والتوجيه. وهي قد تستخدم إجراءات عقابية معينة مثل منع الصحيفة من الصدور، أو مصادرة أعدادها بعد صدورها أو تقديم محرريها للمحاكمة.

٤ـ الرقابة على سلوك الموظفين

توجد وسائل وآليات عديدة تستخدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف ومنها :

أ - القوانين والتعليمات الإدارية .

ب - لجان التحقيق والمتابعة .

جـ - المجالس الانضباطية .

د - المحاكم الإدارية .

هـ - مؤسسات الرقابة مثل ديوان الرقابة المالية .

ويمكن القول أن الدورات التدريبية للمواطنين قبل ممارستهم لأنشطتهم الوظيفية، تؤدي هي الأخرى دورها في تنميط سلوكهم، وفي تعريفهم بالسبل الصحيحة والكفوءة للأداء وتجنب الانحراف. وفي الوقت ذاته، فإن الدولة تحدد مكافآت لمن يبدع أو يبادر من الموظفين، فتوازن بالتالي ما بين العقاب والثواب، ومابين الترغيب والترهيب.

٥ـ الرقابة على الأنشطة الأخرى في المجتمع

للدولة دور مهم في الرقابة والإشراف على سلوك الشركات، وبيوت المال والتجارة وبورصات الأسهم لكي تمنع عمليات أو جرائم الفساد والتهريب والاتجار بالممنوعات كما أن للدولة دورها في الرقابة على الاتحادات والمنظمات ذات النفع العام، حرصا على تجنب تحولها إلى أداة للنفع الشخصي، أو إلى أدوات هدم للقيم الاجتماعية. ان للدولة الحديثة وظائف خطيرة، غير أن مشكلة الموازنة مابين الضبط والحرية ستظل مشكلة فلسفية وعملية قائمة في المجتمعات المعاصرة. فالجماعة البشرية تحيا حياة روتينية متطورة وبالتالي فان ذلك التطور لابد أن يخضع لضوابط فعالة توجهه نحو الأهداف السوية المتوخاة منه، وفي الوقت ذاته، فان الحرية مبدأ مقدس. لكن الضوابط الاجتماعية ينبغي ألاّ تتنافى مع حرية الفرد، مادام عارفا لحدود حريته ومحترما في الوقت ذاته حق الآخرين في التمتع بحرياتهم. ولذا فان من المهم جدا أن ينطوي مفهوم الضبط الاجتماعي على عنصر أو مبدأ احترام الحرية قبل مبدأ القهر والقوة والالزام.

العوامل التي تؤثر في عملية الضبط الاجتماعي

١ـ الضبط الذاتي:

وهو تعبير عن رقابة الفرد لسلوكه وحرصه على أن يخضع للضوابط الاجتماعية الرسمية وغيرها، بذاته ومن دون رقابة خارجية. فالضبط الذاتي في جانب منه تعبير عن النفس اللوامة، التي تمنع الفرد من اقتراف الذنب أو الانحراف حتى حين يكون خارج دائرة الرقابة الاجتماعية مثال ذلك إن كثيرا من الأفراد الذين يسافرون إلى بلدان أخرى ويصبحون بعيدين عن رقابة مجتمعهم يمتنعون عن ممارسة الانحراف بتأثير ضوابطهم الداخلية التي تشكل نوعا من الوازع الوجداني أو الضمير.

٢ـ رد الفعل المجتمعي:

ونعني بذلك رد المجتمع على الانحراف والذي قد يأخذ شكل السخرية والاستهجان من سلوك المنحرف، أو قد يرتفع إلى مستوى العقوبة القانونية اعتمادا على خطورة الانحراف ومدى تهديده للمجتمع.

٣ـ مساحة التسامح الاجتماعي:

ويعني إن المجتمع يصرف النظر عن بعض اشكال الانحراف البسيطة وأن لا يقابلها بالعقوبة المادية أو المعنوية، من ذلك مثلا أن يبتسم المرء في موقف الحزن أو أن يرتدي زيا لا يتناسب تماما مع متطلبات الموقف، الذي يجد نفسه فيه. لكن المجتمع لا يتسامح حين يتصل الأمر بقيمه الأساسية التي يضفي عليها عادة درجة عالية من القداسة وبخاصة القيم الدينية والروحية.

٤ـ الحرية:

مفهوم فلسفي يشير إلى القدرة على الاختيار بين عدة أشياء أو مواقف حسب توصية الادارة الجيدة من دون الاضرار بالغير. إن احد الأسئلة المهمة التي تطرح في عصرنا هذا هي تلك التي تتعلق بكيفية الانسجام والتوافق بين الضوابط الاجتماعية والحرية الفردية.

أسئلة الفصل السادس

س١- عرِّف المفاهيم الآتية :

أ- الضبط الذاتي .

ب - مساحة التسامح الاجتماعي .

س٢- أشرح العبارة الآتية « يُعتَبر الدين من اهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية » .

س٣- عدد مصادر القانون ، شارحاً احداها ؟

س٤- عرف الأسرة؟ شارحاً دورها في عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمية؟

س٥- أشرح العبارة الآتية «أن وسائل الضبط التلقائية يمكن وصفها على انها من العوامل التي تؤدي إلى عرقلة التغير» ؟

س٦- ما هي العوامل التي تؤثر في عملية الضبط الاجتماعي بشكل عام ؟ عددها شارحاً احداها .

«للاطلاع فقط»

جاء في المادة (٢٩)الفقرة (٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان :

«يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديمقراطي » .

الفصل السابع
التغير الاجتماعي

١ - تعريف التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي هو أي تعديل يطرأ على التنظيم الإجتماعي للمجتمع أو ايٍّ من مؤسساته الإجتماعية وأنماط الأدوار الاجتماعية. فالتغير يستغرق عادة فترة من الزمن حتى تستقر الأشكال الجديدة المنتجة لأنماط جديدة من العلاقات التي تؤثر بدورها على البنى الإجتماعية القائمة. فالتغير لايحدث على حين غرة أو بصورة جذرية. فقد يقاوم المجتمع أو الأفراد هذا التغيير أوالحالة الاستثنائية بهذه الطريقة أو تلك ويعيدون الأمور إلى نصابها الأول. ولكن عندما نسجل استجابات من نوع ما لأَي حدث أو فعل إستثنائي وعندما ندرك أن تغيراً يطرأ على الحياة الاجتماعية، حينذاك يمكن القول بحدوث بداية التغير. ولكن ذلك يحتاج لمزيد من الوقت حتى يأخذ التغير مداه الطبيعي.

٢ - مجالات التغير الاجتماعي

يمكن أن يحدث التغير في البناء الإجتماعي أو في الجانب الاساس للثقافة المادي وغير المادي أو المعنوي. فالأسرة كجزء من البناء الإجتماعي يمكن أن تتغير من نوع إلى آخر. على سبيل المثال فإن الأسرة التقليدية أو القديمة ويطلق عليها اسرة مركبة كما هو الحال في المناطق الريفية حيث يعيش الأب وزوجته وابناؤهما من الذكور وزوجاتهم وأطفالهم في بيت واحد. ولكن الوضع يختلف في أغلب اجزاء المدينة حيث تسود الأسرة النووية أو الصغيرة والتي تتكون من الأب والأم والأطفال. هذا النوع من التغيير هو تغير بنائي أي في بناء الأسرة. أما التغير المادي في الثقافة فيحدث في تبدل الآلات والأدوات وقبل ذلك اسلوب الإنتاج. فقد مر المجتمع البشري بعدة أساليب إنتاجية

من المشاعية البدائية إلى العبودية فالاقطاع والرأسمالية والاشتراكية. وكذلك الحال يمكن أن يحدث تغير في الجانب غير المادي أو المعنوي، فكثير من العادات والتقاليد وحتى بعض القيم قد تغيرت ولم تبق على حالها. كما وجدت آلات وتقنيات جديدة كالحاسوب والهاتف النقال على سبيل المثال لا الحصر. ولابد من الاشارة أن التغيير في الجانب المادي من الثقافة اكثر سرعة منه في الجانب المعنوي لأنه يتعلق مثلاً بالقيم وليس من السهولة تغيير القيم بفترة قصيرة من الزمن.

٣ - مستويات التغير الاجتماعي

يمكن حدوث التغير على ثلاث مستويات هي الفردي والمجتمعي والعالمي. فالتغيير على المستوى الفردي يكون الهدف منه تطوير قابليات وامكانيات الفرد من جميع الجوانب. ويبدأ ذلك بالأسرة مروراً بالمدرسة والوحدات الإجتماعية الأكبر حجماً. والكلام عن محاولة احداث التغيير في الأفراد يعني التغير الأسري أوالعائلي. فالتغير يحدث من نوع معين إلى نوع آخر في الأسرة أي من النوع التقليدي الكبير الذي يضم عدة إجيال أو كما اطلقنا عليها العائلة التقليدية المركبة إلى نمط آخر يضم جيلين فقط هم الآباء والأبناء والتي اطلقنا عليها بـ(العائلة النووية) أو (الصغيرة). وقد تحقق الأسرة والمجتمع النجاح في تغير الفرد بعدة وسائل منها التوعية والتثقيف عن طريق التنشئة داخل الأسرة في البداية وتأتي بعدها المؤسسات الأخرى كالمدرسة وغيرها من الوحدات الإجتماعية أو الأفراد الذين يتصل الفرد بهم.

وليس بالضرورة أن يؤدي التغيير على المستوى الفردي إلى آثار ايجابية فقد تكون الآثار سلبية في بعض الأحيان عندما لايراعي بعض الأفراد القيم التي توجد نوع من الاجماع حولها في المجتمع. أما التغير على المستوى المجتمعي فإن هدفه إحداث التغييرات اللازمة في المؤسسات الإجتماعية المتعددة لكي تؤدي عملها بصورة أفضل وتقود إلى نتائج إيجابية ومثمرة للمجتمع وتحقق المصلحة العامة.

والتغير على المستوى العالمي تقوم به المنظمات والمؤسسات الدولية خاصة منظمات الأمم المتحدة. وهذا لا يعني أن مؤسسات ومنظمات دول العالم المختلفة ليس لها دور

في ذلك. ومن أبرز تلك المنظمات التي تقوم بذلك منظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) ومنظمة الأمومة والطفولة (اليونسيف) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات المتخصصة. كل هذه المنظمات تسعى إلى تطوير عملها بحيث تكون الغاية الكبرى لها خدمة الإنسان في جميع جوانب الحياة والمطالبة بتطبيق حقوق الإنسان كما وردت في المعاهدات والمواثيق الدولية.

٤- وسائل التغير الاجتماعي

هناك ثلاث وسائل للتغير بوجه عام

١ - الوعي: يعني بالوعي زيادة الإطلاع والمعرفة بأمور الحياة المتعددة عن طريق التنشئة والتعليم والتثقيف. فعلى سبيل المثال لا يمكن إن يذهب المواطن إلى الطبيب إلا إذا كان عارفاً ومقتنعاً بأن الطبيب سوف يؤدي إلى شفائه عن طريق الأدوية التي يصفها له.

٢ - القوة: استخدام القوة يحدث عندما يصبح تصرف بعض الأفراد خطراً ليس فقط عليهم بل على المجتمع بوجه عام. وقد يأخذ استخدامها شكل عقوبات تفرض من قبل المؤسسات على الأفراد الذين يكونون جزءاً منها أو اعضاءاً فيها.

فعلى سبيل المثال تفرض العقوبات على الطلبة الذين يغشون في الإمتحانات وقد يؤدي ذلك إلى طردهم أو فصلهم مدة من الزمن. فاستخدام شكل العقوبات هو نوع من القوة أوالسلطة التي تتمتع بها المدرسة لتقويم شخصية الطالب وتعديل سلوكه لكي يكون سلوكاً صالحاً له وللمجتمع.

٣ - الإقناع: قد لايرغب بعض الأفراد أو الجماعات بالتغيير مع أنه ربما يكون في صالحهم، وعليه يستخدم الإقناع عن طريق الحوار والمناقشة والتوضيح وقد يؤدي ذلك إلى إقناع الرافضين لفكرة معينة أو مشروع محدد بأن ذلك لمصلحتهم ومصلحة الجماعة أو المجتمع الذي ينتمون إليه.

٥- مصادر التغير الاجتماعي

لا بد من وجود مصادر أو أسباب لتغير أية ظاهرة. ويمكن ايجاز أهم اسباب التغير بالجوانب التالية:

١- النظام السياسي

التغير الذي يحصل في النظام السياسي سواء أكان عن طريق الثورة أوالانقلاب أوالانتخابات يمكن أن يؤدي إلى كثير من التغيرات في المجتمع. فإذا اخذنا بنظر الاعتبار اهمية الدولة أوالحكومة في المجتمع الحديث فإن ذلك ينطبق على التغيرات الحاصلة فيه. على سبيل المثال فالحكومة تنفذ القوانين والتشريعات وتقود عملية التغير في المؤسسات القائمة في المجتمع. يضاف إلى ذلك دورها المهم في الحملات العسكرية إوالمحافظة على الأمن لابراز هيبتها وفرض قوة القانون وضمان حرية المواطن وسلامته. ومع ذلك لا يمكن الفصل بين أهمية الدولة والحكومة ووجود اقتصاد ونظام اقتصادي يضمن مستوى معيشي مقبول للمواطنين يلبي حاجاتهم الاساسية من غذاء ودواء وخدمات اساسية اخرى.

٢- الظروف الطبيعية

على الرغم من أن هذه الظروف قد لا تكون عامة في كـل المجتمعـات إلا أن بعضـها يؤدي إلى نتائج ضارة بالمصلحة العامة. فحدوث الزلازل والبراكين والفيضانات والاعاصير في بعض المجتمعات في العالم يؤدي إلى كثير من الاضرار بالارض والمواطن والممتلكات.

فعلى سبيل المثال قد تفقد التربة خصوبتها وتصبح غير صالحة للزراعة ويخسر المواطن داره أوممتلكاته وحتى يضطر إلى الهجرة إلى مكان آخر في البلد الذي يعيش فيه وما ينتج عن ذلك من مشكلات ومعاناة لكثير من الأسر وافرادها. ولا يقتصر الأمر على ذلك فإن الضرر قد يلحق بكثير من المؤسسات الانتاجية أوالخدمية كالماء والكهرباء ووسائل النقل.

٣- التطور العلمي والتقني

يعد التغير الحاصل في العلم والتكنلوجيا أحد المصادر أو الاسباب الاساسية في عملية التغير الاجتماعي. فوجود المخترعات والاكتشافات كالسيارة والطيارة والتلفزيون واخيراً وجود الفضائيات والانترنت كل هذه التقنيات ادت إلى حدوث تغيرات كبيرة في المجتمع. فعلى سبيل المثال فإن الثورة التي حدثت في الاتصالات حولت العالم إلى قرية صغيرة.

فالاتصال الالكتروني عن طريق الانترنت والهاتف النقال قربا المجتمعات في العالم بحيث لا توجد صعوبة في نقل الافكار أو عقد الصفقات التجارية في مختلف اجزاء العالم كما اصبح البعض، خاصة في العالم المتقدم، يتكلم عن السياحة في الفضاء الخارجي.

ومن اشكال التطور العلمي التقني والتي تؤدي إلى عملية التغيّر الاجتماعي هي:

أ ـ الاختراع

ويعّرف على أنه الظاهرة أو العلاقة التي لم تكن معروفة من قبل. ويفترض في الاختراع أن يحقق ولو بالتدريج اندماجاً في الثقافة القائمة في المجتمع. وقد أحدث اختراع (جيمس واط) للكهرباء ، على سبيل المثال تغيرات كبيرة في جميع مجتمعات العالم، ومن المفيد الاشارة إلى أن انقطاع الكهرباء يشل جميع مرافق الحياة الإنتاجية والخدمية وحتى أنه يؤثر سلباً على المواطنين في العمل أو في البيت.

ب ـ الابتكار

ويعني تطوير الاختراع وليس إيجاد شيء جديد. فتطوير جهاز الحاسوب مثلاً لكي يعمل بدلاً من الإنسان في كثير من المجالات يعد نوعاً من الابتكار.

جـ ـ الانتشار

ويعني إنتشار بعض خصائص الثقافة في أي مجتمع إلى مجتمع آخر أو إنتقالها داخل المجتمع نفسه من منطقة إلى اخرى. ويمكن أن تكون الخصائص مادية أو غير مادية. ويحدث ذلك عن طريق ما يطلق عليه بالانتشار الثقافي أو الحضاري بين المجتمعات المختلفة أو داخل المجتمع نفسه.

اسئلة الفصل السابع

س١- ما مفهوم التغير الاجتماعي؟ تكلم عن كيفية حدوثه.

س٢- ميز بين الاختراع والابتكار؟

س٣- وضح المستويات الثلاث للتغير؟

س٤- هناك عدة مصادر تؤدي إلى التغير الاجتماعي لأي ظاهرة اجتماعية عددها شارحاً احداها؟

البيئة ملك لك وللأجيال القادمة
فحافظ عليها من التلوث

الفصل الثامن

المجتمع العراقي

يعرف المجتمع بأنّه تنظيم اجتماعي كبير يدين الأفراد المكونين له بالولاء ويشعرون بالانتماء اليه بثقافة مشتركة، وبدرجة معينة من الإِستقلالية والإِكتفاء الذاتي ويحتل بقعة جغرافية ذات حدود موصوفة. ويعرف البعض الآخر المجتمع بأنّه مجموعة من الناس يتصفون بثقافة مشتركة مميزة ويقيمون في منطقة جغرافية محددة ولديهم شعور بالوحدة ويعدون أنفسهم كياناً مميزاً.

وينطبق هذا التعريف النظري المجرد على المجتمع العراقي الا أنّنا بحاجة إلى تسليط الضوء على بعض الحقائق المهمة ذات الصلة بنسيج المجتمع العراقي.. ومن هذه الحقائق، قدر عدد سكان العراق في عام ١٨٦٧ الذي لم يتجاوز المليون والربع.

وقد وضع السكان في فئات ثلاث :

الفئة الأولى: وتمثلها القبائل الريفية.

الفئة الثانية: سكان المدن.

الفئة الثالثة: القبائل البدوية.

فقد تأثر المجتمع العراقي بالثقافة الريفية والحضرية والبدوية . والثقافة كما هو معروف تمثل مجموعة التقاليد والقواعد والأفكار المقبولة السائدة في أية أمة من الأمم وتشمل مختلف الجوانب الدينية والأخلاقية والصناعية واللغوية وغيرها.

ويعتبر الدكتور علي الوردي من مؤسسي علم الاجتماع في العراق. اذ ولد عام (١٩١٣ - ١٩٩٥م)، وقد عرف الوردي باعتداله وموضوعيته وهو من رواد العلمانية في العراق وقد تأثرت آرائه بالعالم ابن خلدون حيث يرى الدكتور علي الوردي أن قيم

البداوة قد سادت لفترات معينة وبخاصة في ظل ضعف النظام السياسي القائم كما حدث في ظل الدولة العثمانية التي اعطت الأولوية في سلم اهتماماتها لجمع الضرائب والأتاوات ولم تعر التنمية والاصلاح والتطور ما يستحق من الاهتمام وظهر تأثير البداوة كثقافة، أي كنظامٍ للقيم والأخلاق والإعتقادات في العراق ابان مراحل التغير السياسي.

حيث عرف المجتمع العراقي عبر تاريخه الطويل فترات من الاستقرار والازدهار والتمدن التي فاقت نظائرها في المجتمعات الأخرى آنذاك. لهذا السبب نمت ثقافة المدينة الميالة إلى الهدوء والسكينة مما أسهم في انتعاش الحياة الأدبية والفنية والعلمية ودفع باتجاه تطور الصناعة والتجارة حتى وصل التجار والصناعيون والرحالة إلى الصين والهند.



تطور عدد السكان في العراق استناداً إلى الكتاب السنوي للإحصاء الصادر عن وزارة التخطيط العراقية لعام ١٩٨٨ على نحو مضطرد. ففي عام ١٩٢٧ بلغ عدد السكان في العراق ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة. وتضاعف هذا العدد ليصل إلى أكثر من ستة ملايين نسمة عام ١٩٥٧ . ثم بلغ عدد السكان ثمانية ملايين نسمة عام ١٩٦٥ ، واثني عشر مليون نسمة عام ١٩٧٧ وأكثر من سبعة عشر مليون نسمة عام ١٩٨٨اما اليوم فانّ عدد السكان في العراق يقدر بـ (٣٢) مليون نسمة.

وإذا ما حاولنا النظر إلى هذه الأرقام من وجهة النظر الاجتماعية، فأنّه يمكن أن نلاحظ الأعباء الكبيرة التي يتوجب على المجتمع والدولة والعائلة تحملها لتلبية حاجات هذه الأعداد المتزايدة من البشر، وبخاصة في مجال الخدمات التعليمية والصحية وتوفير فرص العمل فضلاً على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الجميع من أي خطر قد يهدد السلم والأمن المدني والأهلي والمحلي.

الدين في المجتمع العراقي

الدين يسد حاجة الناس إلى الاعتقاد والايمان ويوفر مرجعية للقيم والأخلاق الاجتماعية والأفكار الأساسية التي تتعلق بالكون ونشأته وتطوره. من النواحي الاجتماعية، فإنّ الدين غالباً ما يتأثر بحاجات الناس ومصادر قلقهم وتصوراتهم. ونشأت عبر السنوات ومن خلال طريقة فهم الناس لنظم الاعتقادات الدينية وما يرتبط بها سلسلة طويلة من الطقوس والممارسات الجماعية التي يمارسها الناس لدوافع اجتماعية يتمثل بعضها في الحاجة إلى اللقاء والتساند والتباحث في الشؤون ذات العلاقة والإهتمام بمجرى حياتهم وهمومهم اليومية. ويجد مثل هذا التفسير صداه في القرآن الكريم الذي جاء فيه ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ **هود / ١١٨** ... ويلاحظ الدكتور (رشيد الخيون) في كتابه المعروف «المذاهب والأديان في العراق» أنّ العراق بلد تعايشت فيه الأديان والمذاهب عبر الزمن. وصفة التعايش والتعددية كانت هي الغالبة وبخاصة في المدن العراقية الكبرى وفي مقدمتها بغداد والموصل والبصرة. وفي مدن الجنوب العراقي ومناطق الأهوار عاشت بعض الجماعات الدينية المتميزة مثل الصابئة المندائيون لقرون من الزمن بطمأنينة وسلام.

وعشية الإعلان عن تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وزعت منشورات «تؤكد على وحدة وأخوة كافة الطوائف العراقية وتدعوها باسم الوطن الواحد والمصير الواحد إلى الإتحاد مع المسلمين لتحقيق استقلال العراق». اليوم نصّت المادة (٣) من الباب الأول للدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ على أنّ العراق «بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب».

المجتمع والدولة

واجهت مسيرة بناء الدولة في العراق صعوبات جمّة لعل من أهم أسبابها أنّ الدولة نشأت في ظل امبراطوريات عظمى أو دول أجنبية كبرى. استمرت الحالة الصعبة والمتشنجة بين المجتمع والدولة، اما اليوم فإنّ التحدي الذي يواجه الدولة يتمثل في إعادة بناء العلاقة على أسس صحيحة بين المواطن والدولة. ويعود السبب في ذلك إلى غياب عنصر الثقة والإطمئنان المتبادل بين المواطن والدولة. فالمواطن يشك كثيراً بنوايا الدولة ولا يأمنها نتيجة تراكمات صنعتها سياسات الحكومات السابقة التي جعلت المواطن يشعر بأنّه غير معني باهتمامات الدولة وسياستها وأنّه لا يحتل موقعاً مناسباً في سلم أولوياتها. وهذه مشكلة جدية وكبيرة كما هو معروف، فإنّ الدولة لا تستطيع أن تؤدي دورها دون تعاون المواطنين ودعمهم لها وتعزيزهم لسلطتها من خلال الحرص على تطبيق القانون والإحتكام اليه والتفاعل الإيجابي المخلص معه والمحافظة على الملكية العامة وعدم التجاوز عليها وكذلك فيما يتعلق بعدم إنتهاك حقوق الملكية الخاصة واحترام أموال الناس وممتلكاتهم.

المواطن والدولة في ظل نظام ديمقراطي

كما أسلفنا تركت الحكومات العثمانية آثاراً سلبية على صلة المواطن بالحكومة. فقد دأب موظفو الحكومات العثمانية على تمييز أنفسهم عن العامة بالسلوك المتعجرف والمتعالي مما أسهم في توسيع وتعميق الهوة القائمة بين المواطن والدولة والظاهر أنّ الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لم تفعل الكثير في هذا المجال، الأمر الذي ساهم في أستمرار حالة البرود والجمود فيما بينهما. ولعل هذا أحد أهم التحديات التي تواجه العراق في هذه المرحلة الجديدة التي يهتم المسؤولون فيها بأقامة أسس النظام الديمقراطي الحديث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الديمقراطية لا تعني نظام سياسي محدد يفرض من فوق، وإنما هي نظام اجتماعي ثقافي قبل أن تكون نظاماً سياسياً. ويعني هذا أنّ الديمقراطية

تتطلب أستعداداً وتقبلاً لدى الفرد بقبول قيم المشاركة واحترام الرأي والرأي الآخر والسماح بالإختلاف والعودة إلى الحوار دون تزمت أو محاولات فرض وجهة نظر واحدة ومحددة. وحتى يتعلم الناس ذلك فإنّ الديمقراطية يمكن أن تصبح نظاماً للحاضر والمستقبل.

الحداثة في العراق

تعود رياح التغير الإجتماعي إلى بدايات العقد الثاني من القرن العشرين الذي توافق مع قيام الدولة في العراق، وقد تمثلت رياح التغير الإجتماعي هذه بحزمة من الظواهر لعل من أبرزها التبدل الذي أصاب تفكير الناس ومواقفهم في كثير من القضايا والظواهر الإجتماعية ومنها الإقبال على الوظيفة الحكومية التي كانت تعد حتى وقت قريب من الأمور التي يعزف عنها الناس لارتباطها بالإحتلال البريطاني وخدمة وجوده. ثم جاءت مسألة الدخول إلى المدارس، وبالذات دخول البنات فيها. وقد لاقت هذه الظاهرة عزوفاً شديداً وجدلاً صارماً بإتجاه الإبتعاد عنها. ولكن ماهي الا سنوات حتى صار العازفون والرافضون من أكثر الناس رغبةً وإقبالاً على الوظيفة الحكومية وأكثر إدراكاً لأهمية تعليم المرأة لتحسين فرصها في التقدم على الصعيد الشخصي وتأمين مورد عيش مناسب لها ولعائلتها، وهناك مسألة تحسين فرص الحصول على زوج مناسب بمواصفات جيدة وصار واضحاً فيما بعد أهمية الأم المتعلمة في إعداد وتربية النشئ الجديد إلى جانب كل هذا، فقد ساهم إنتشار المدارس وكثرة المتعلمين من النساء والرجال ومن مختلف المناطق والمحافظات في تذليل الصعوبات على صعيد الإتصال والمستوى المعاشي. وقد وفرت المدارس فرصاً للناس لتحسين مستوياتهم المعاشية وبالتالي رفعت من مكانتهم الإجتماعية نتيجة الحصول على فرص عمل.

المدينة العراقية

اختلفت المجتمعات الإنسانية في تعريفها للمدينة. اعتمدت بعض الدول كما في أوربا والولايات المتحدة الإمريكية على عدد السكان كمعيار لتحديد المدينة. وفقاً لهذا المعيار فإن المدينة تعرف على إنها المنطقة التي يسكن فيها عدد معين من الناس

مثل (٢٥٠٠) نسمة في الولايات المتحدة الإمريكية و (٢٠٠٠) نسمة في فرنسا و (٥٠٠٠) في بلجيكا ، وهكذا وفيما إذا قل عدد السكان عن ذلك فإن المنطقة تعد قرية أو ناحية وإذا ما زاد عدد السكان فيمكن أن تعتبر قضاء تبعاً لمقاييس سكانية من النوع المشار إليه. في العراق تغير الوضع كثيراً عبر السنوات. فقد كان لزيادة عدد السكان وتسارع معدلات النمو الى نسب عالية غير مسبوقة فإنه لم تعد هناك منطقة صغيرة بهذا المعنى. فقد تكدس الناس بأعداد كبيرة في مناطق محددة، كما ظهرت حالات اتصال المناطق السكنية مع بعضها البعض بسبب الإعمار المتزايد وشق الطرق والجسور وما اليها.

ينقسم العراق إدارياً إلى (١٨) محافظة، يتبع كل محافظة العديد من الأقضية والنواحي والقرى. فالمنطقة الحضرية اذن هي كل منطقة تقع داخل حدود مركز المحافظة أو داخل حدود المدينة الكبيرة. فيما تسمى المنطقة ((ريفية)) إذا وقعت خارج حدود المدن الكبيرة أو مركز المحافظة .

من النواحي الإجتماعية، يلاحظ قوة الصلات القرابية بين مختلف العوائل في العراق مما أضفى مسحة من التماثل والتشابه بين العراقيين كأشخاص من حيث منظومة القيم الإجتماعية والسلوكيات المتعارف عليها.

في هذا المجال يعتقد أنّ للصلات القرابية واستمراريتها دور مهم في إدامة أنماط السلوك الإجتماعي بين المدينة والقرية .ولم ينقطع سكان المدن تماماً عن سكان الريف بل بقوا على اتصالٍ وثيق ببعضهم البعض من خلال صلات القرابة والنسب، ويمكن أن يضاف إلى ذلك أطر التعاون الإقتصادي والتعليمي التي ساهمت في تقريب الناس إلى بعضهم البعض.

التغير في المجتمع العراقي

يبدو أنّ من المفيد النظر إلى التغير الإجتماعي في صيغته التطبيقية. وتبرز الحاجة هنا إلى النظر إلى المجتمع العراقي كنموذج للمجتمع المتغير. يلاحظ في هذا المجال أنّ وجهات النظر العلمية تتعدد بل وتتزاحم. فهناك من يــرى أنّ المجتمع العراقي

مجتمع يقاوم التغيير ولا يرحب به وأنّه منغلق على ذاته ولا يألف الجديد. على الضد من وجهة النظر هذه، نرى أنّ هناك من يرى أنّ المجتمع العراقي تواق للتغيير ومحب له. فالعراق سليل أولى الحضارات في العالم (حضارة وادي الرافدين) ولهذا السبب لا يمكن أن يكون منغلقاً ومنعزلاً. ففي العراق يزداد عدد الحاصلين على الشهادة الجامعية وشهادات الدراسات العليا حيث تبرز أسماء علمية وأدبية وفنية كبيرة.

الا أنّ الظروف السياسية المضطربة التي سادت البلاد طوال الفترات السابقة حالت دون تحقيق الاستقرار ودون المزيد من التراكم المعرفي والثقافي.

انّ المجتمع العراقي تغير ولابد أن يتغير. فبعد اكتشاف النفط في عشرينات القرن الماضي انتقل العراق تدريجياً من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع منتج للنفط ويعتمد عليه إلى درجة كبيرة. الا أنّ اكتشافه أحدث تغييراً في البنية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. وكان للتغييرات السياسية التي حدثت في العراق آثاراً كبيرة على بنية المجتمع العراقي ، تمثل أولها بخروج العراق من سيطرة الدولة العثمانية بعد أن تمّ الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٨ . منذ ذلك التاريخ مرّ العراق بتغيرات مهمة جداً كان من بينها أن أصبح العراق مجتمعاً اقطاعياً نتيجة قيام البريطانيين بتشريع القوانين التي مكنت بعض العوائل الريفية من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مما ساهم بخلق طبقة اقطاعية متنفذة وغنية. وكان من بين ما أدت إليه تلك القوانين، أن نشأت في المجتمع العراقي طبقة من رجال الاقطاع الذين استولوا على أراضٍ زراعية شاسعة كانت ملكاً مشاعاً لكل أعضاء العشيرة، وحولوا أفراد العشيرة إلى فلاحين معدمين يعملون في خدمتهم وتحت إمرتهم. بالتأكيد ساهمت ظاهرة نشوء الاقطاع وانتشاره في ظهور مشكلات اجتماعية جديدة هي إفقار الفلاحين حتى وضعت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ حداً لذلك من خلال تشريع قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٩ .

بمقتضى ذلك القانون صار بامكان شرائح واسعة من السكان التحرر من هيمنة واستغلال الاقطاعيين. إلا أنّ الفشل في توفير فرص العمل والاهتمام بإصلاح الأراضي والتشجيع على الإستثمار فيها وترك الفلاحين لإمكاناتهم المحدودة سرعان ما أدى إلى خلق مشكلة جديدة تمثلت في الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة. وقد ساهمت هذه الظاهرة في إحداث تغيرات اجتماعية على مستوى عميق في ذهنية وقيم وسلوكيات وخيارات المهاجرين إلى المدن من ناحيةٍ أخرى إنّ بعض الأشخاص وجدوا فرصاً هنا وهناك في المدن الرئيسة والمدن المجاورة، إلا أنّ المدن لم تكن مهيأة لاستقبال موجات القادمين الجدد. ولم يكن هؤلاء ممن يملك المال أو التقنية والتأهيل المناسب فضلاً على ما يمكن أن يقال بشأن الامكانات المحدودة للدولة التي لم تستطع بالمحصلة استيعابهم. فكان أن تحملت المدن الكبرى عبئاً كبيراً وبالذات العاصمة بغداد. واليوم يمر العراق بمرحلة جديدة من البناء الاجتماعي والثقافي، إلا أنّ هذه المرحلة لا تخلو من صعوبات وتحديات تتطلب اهتماماً كبيراً بنوعية تعليم وتأهيل وتدريب الإنسان حتى يكون بمقدوره المساهمة الفاعلة والخلاقة في المجتمع. من أجل أن تتحقق ثمار التغير الاجتماعي فإنّ هناك حاجة للاستقرار تعطي فرصة للناس في استيعاب التغيرات الحاصلة لمواجهة ما يرافقها من صعوبات قد لا تخدم عملية التحول والبناء الإجتماعي المطلوبة والمتوقعة.

وعليه فإنّ أمام المجتمع العراقي ميادين واسعة للتغير باتجاه بناء مجتمع ديمقراطي اتحادي تعددي حديث يوفر الفرص للجميع ويفيض بخيره على الجميع. ويمكن لذلك الهدف أن يتحقق من خلال احترام القانون وعدم التجاوز عليه والعمل على ترسيخ سلطة الدولة في البلاد لتكون الراعي لجميع المكونات الاجتماعية العراقية من مسلمين ومسيحيين، عرب وأكراد وتركمان وصابئة وشبك وازيدية وغيرهم. وجعل كل هؤلاء يقفون على مسافات متساوية من بعضهم البعض ويعيشون على ارض مشتركة ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات متساوية يضمنها الدستور.

الدستور العراقي الجديد

الدستور معلم اساسي في حياة الامم المتحضرة، ودالة هامة في بناء الوطن على صعيد الانسان والمؤسسة، سواء اكان الدستور مدوناً كما في معظم دول العالم أو كان غير مدون.

وللدستور اهمية خاصة في كونه قاعدة يقوم عليها صرح القانون ودالة معبرة عن الشعب العراقي بجميع مكوناته لذلك برزت اهمية الدستور باعتباره وثيقة رسمية مرجعية تؤكد على اهمية احترام مبادئ الحرية والديمقراطية والحقوق السياسية للمواطن واعتمد الدين الاسلامي مصدر اساس للتشريع وقد وصف الجميع بانهم متساوون امام القانون وهذا ما نصت عليه المادة (١٤) من الفصل الأول، الباب الثاني على أن يكون ((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي)).

وأكد ايضاً على أهمية العائلة باعتبارها نواة المجتمع ودور الدولة في توفير المقومات الاساسية للعيش بكرامة وحرية كما جاء في المادة (٢٩) الفقرة أولاً من الدستور ((الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمتها الدينية والأخلاقية والوطنية)).

والزم الدستور ايضاً الجميع بضرورة بناء دولة القانون والمؤسسات التي تسعى لبناء الانسان واكسابه الحقوق وحثه على اداء الواجب منتهجةٍ اسلوباً علمياًبنشر وتحقيق مبادئ العدالة الانتقالية ممهدة لظهور مؤسسات قانونية تعنى بتحقيق العدالة بين الجميع.

القانون ودوره في تحقيق العدالة الانتقالية

تعرف العدالة الانتقالية بانها جملة من الاستراتيجيات ومؤسسات تتخذ اجراءات متعددة التي يمكن من خلالها وضع آليات تعالج إرث الانتهاكات الماضية للأنظمة الشمولية (الدكتاتوربة) لحقوق الانسان في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول

السياسي. لذا اقر الدستور العراقي الجديد مفاهيم ومبادئ ومؤسسات ارست العدالة بين جميع مكونات المجتمع العراقي بانصاف المظلومين وارجاع الامور إلى نصابها الصحيح ومعالجة ما خلفه النظام السابق من ازمات ومحروميات كتهجير العراقيين ومنهم الشبك والكرد الفيليين واسقاط الجنسية عنهم ومصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وقمعه للانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ واستخدامه الاسلحة الكيمياوية لقمع الاكراد في حلبجة وحملات الانفال وتجفيف الاهوار في جنوب العراق واتباعه سياسة التهميش والاقصاء لفئات عانت تحت وطأته الويلات، وكان ذلك جلياً في دعم الدستور لمؤسسات العدالة الانتقالية المتمثلة بالهيئات والوزارات الاتية:

- وزارة التربية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارة الهجرة والمهجرين.
- هيئة المسائلة والعدالة.
- هيئة حل نزاعات الملكية.
- هيئة النزاهة.

تلك الاطر القانونية والمؤسساتية تبنتها الدولة العراقية الجديدة سلوكاً وممارسة من اجل تحقيق السلم والطمأنينة لجيع مكونات المجتمع، ومحققة الاهداف والاستراتيجيات التي وضعت في تطبيق العدالة الانتقالية، ولاشاعة روح التعاون والمحبة والاحترام وسيادة القانون في المجتمع.

وتحقيقاً لذلك الدور دأبت وزارة التربية بصفتها احدى تلك المؤسسات على تحقيق ذلك من خلال نشر ثقافة المواطنة الصالحة واحترام الرأي والرأي الآخر وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وتضمينها في المناهج الدراسية، وابراز الدور الوطني للفئات المغيبة والمهمشة في زمن النظام السابق وتحسين المستوى العلمي ودعمه بتكنلوجيا التعليم الحديثة بالاضافة إلى التعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمعية من اجل تحقيق العدالة الانتقالية.

حقوق الإنسان في العراق

لقد عانى الإنَسان العراقي من إنتهاكاتٍ كثيرة وفظيعة في هذا المجال الأمر الذي حتم الإهتمام والرعاية الخاصة. كما نص الدستور العراقي على أن يكون ((لجميع الأفراد الحق في التمتع بكل الحقوق الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي صادق عليها العراق)). وتبرز أهمية هذا الموضوع من حقيقة أنّه لا يمكن لخطط تنموية أو سياسات وبرامج حكومية أن تنجح في تحقيق الأهداف المعول عليها لخدمة الصالح العام دون الإهتمام بمسألة حقوق الإنسان العراقي كفرد مستقل لخدمة الصالح العام دون الاهتمام بمسألة حقوق الانسان العراقي كفرد مستقل يتمتع بكينونة قائمة بذاتها. فكل مايمكن تحقيقه من إزدهار إقتصادي وتوسع تجاري وتقدم صناعي يبقى ناقصاً إن لم يأخذ بالإعتبار الطرف الاخر المهم بالمعادلة وهو الخاص بـ «حقوق الإنسان» لكل انسان بغض النظر عن اسمه وأَصله وفصله ولقبه وجنسه وقوميته ودينه أو مذهبه الخ.

وفيما يتعلق بحقوق الانسان وضرورة تطبيق الديمقراطية في العراق اكد الدكتور علي الوردي في نهاية كتابه (دراسة في طبيعة المجتمع العراقي) الذي صدر قبل حوالي اكثر من اربعة عقود: «أن الشعب العراقي فيه صراع قبلي وطائفي وقومي وليس هناك من طريقة لعلاج هذا الانشقاق اجدى من تطبيق النظام الديمقراطي فيه حيث يتاح لكل فئة منه أن تشارك في الحكم». ويختم هذا الاقتراح أو وجهة النظر الواقعية بقوله ما نصه:

(ينبغي لأهل العراق أن يعتبروا بتجاربهم الماضية ، وهذا هو أوان الاعتبار!)

اسئلة الفصل الثامن

س١- ما المجتمع وكيف يُطبق تعريفه على المجتمع العراقي؟

س٢- ما الفئات السكانية الرئيسة التي تكون منها المجتمع العراقي عام ١٨٦٧م؟

س٣- ما أهمية الدين في المجتمع الإنساني وكيف نظر الدكتور رشيد الخيون في كتابة المعروف «المذاهب والأديان في العراق» إلى الدين في المجتمع العراقي؟

س٤- كيف وصف المتخصصون العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق؟

س٥- ما التعريف الرسمي للمدينة في العراق وكيف أختلف هذا التعريف عن التعريفات التي استخدمت في عدد من دول العالم؟

س٦- ما الجوانب الإجتماعية التي أكد الدستور العراقي على أهميتها في العراق؟

س٧- عدد مؤسسات العدالة الانتقالية وبين جهود وزارة التربية في هذا المجال.

س٨- ما المقصود بـــ«حقوق الإنسان» في العراق؟

«للاطلاع فقط»

جاء في المادة (٤٥) من دستور العراق

ثانياً: تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الانسانية النبيلة، بما ينسجم في تطوير المجتمع، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان.

تم بعونه تعالی